وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة المستنصرية
كلية الآداب/ قسم اللغة العربية

الاتّساقُ في العَربيّة

-دِراسَةٌ في ضَوءِ عِلمِ اللغَةِ الحَديثِ-

رسالة تقدم بها

الطالب

جبار سويس حنيحن الذهبي

إلى مجلس كلية الآداب في الجامعة المستنصرية

وهي جزءٌ من متطلباتِ درجةِ الماجستيرِ في اللغةِ العربيّةِ وآدابِها

بإشراف

أ.د نهاد فليح حسن العاني

١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة ، إننا اطلعنا على الرسالة الموسومة ((الإتساق في العربية — دراسة في ضوء علم اللغة الحديث)) والتي تقدم بها الطالب جبار سويس حنيحن الذهبي ، وقد ناقشناه في محتوياتها وفي ما له علاقة بها ونجد أنها جديرة بالقبول لنيـــــــل درجة الماجستير آداب في اللغة العربية وآدابها بتقديـــــــــر (   ) .

أ . د نهاد فليح حسن
المشرف

ا .م .د عبد العزيز داخل
عضواً

أ . د . عبدالله أحمد الجبوري
رئيس لجنة المناقشة

أ .م . د مهدي عبيد الشمري
عضواً

تصديق مجلس الكلية :

صادق مجلس كلية الآداب على قرار اللجنة

التوقيع

أ .د تقي علي موسى الموسوي

عميد كلية الآداب/من موقع أدنى

/   /٢٠٠٥

المحتويات

المقدمة

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

(رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْراً وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ) (البقرة: ٢٥٠)

الحمد لله حقَّ حمده كما يستحقُّ جلالُ وجهه الكريم، والصلاةُ والسلامُ على خيرتِهِ من خلقِهِ أجمعين، نبيهِ الأمين وعلى آلِهِ الطيبينَ الطاهرينَ، وصحبهِ الميامينَ رضوانُ اللهِ تعالى عليهم أَجمعين.

أمّا بعدُ...

شهد العصر الحديث تطورات علمية كبيرة وقفزات سريعة في مجالات العلوم كافة، حتى بات تتبع هذه التطورات أمراً عسيراً، على متتبع، أو محاولٍ مقتف، إذ أخذت تنعكس آثار تطورات بعض العلوم على بعض.

وعلم اللغة بوصفه علماً من العلوم النظرية شهد هو الآخر تطوراتٍ كثيرةً وكبيرةً غيَّرت اتجاهات الدرس والدارسين على حد سواء، وانعكست تأثيرات العلوم الأخرى عليه، فظهرت التيارات والمذاهب والنظريات –على مدى أكثر من قرنين من الزمن–، منها ما قد تأثر بالبحث التاريخي، ومنها ما تأثر بالعلوم الطبيعية، والأخرى تأثرت بالعلوم الإنسانية –كعلم النفس وعلم الاجتماع–، وغيرها تأثرت بالتطورات التكنولوجية –ولاسيما في مجال الحاسوب– محاولة إيجاد لغة تتعامل مع هذه التطورات وتتعايش معها، لا أن تظلَّ جامدة في معزل عنها.

ويأتي بحثنا هذا محاولة منّا مواكبة تطورات علم اللغة الحديث والمعاصر، والولوج في هذه التطورات للتعرّف عليها، وتطبيق ما يتناسب منها مع لغتنا العربية.

لذا اخترنا أن ندرس جانبا من التطور الأخير الذي اكتنف الدرس اللغوي المعاصر، ونعني به علم اللغة النصّيّ -أو ما يسمى بـ (لسانيات النصّ) - الذي يتناول دراسة ما وراء الجملة أي النص بوصفه الوحدة الأشمل في الكلام، ويحتوي في تضاعيفه على مجموع الجمل المكونة له. وموضوعنا الذي اخترناه هو (الاتساق) الذي قدّمه مؤلفان هما (هاليداي، ورقية حسن) عُرِفا منذ نهاية الستينيات بالتوجه نحو دراسة النصّ، لإظهاره وحدة أمثل تستحق الدراسة اللغوية، غير مكتفين بالوقوف عند حدود الجملة.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن كلَّ المشتغلين في مجالات علم اللغة النصّي لا يقدّمون هذا النوع من الدرس بديلا عن نحو الجملة، فالجملة هي الجزء المكوّن والأساس في بناء النصّ، والحفاظ على تراكيبها النحوية جزء من الحفاظ على بناء النصّ سليما.

وقد جاء بحثنا على أربعة فصول قدمنا لهن بتمهيد تناولنا فيه أهمَّ مظاهر التطور اللغوي في العصر الحديث وبإشارات سريعة لأبرز الانتقالات التي حدثت في هذا العلم وصولا إلى الدراسات اللغوية المتعلقة بالنصّ موضوع البحث.

أما الفصل الأول منه فقد تعرضنا فيه لبعض مصطلحات علم اللغة النصّيّ، محاولين التعرّف على معنى هذه المصطلحات -ولاسيما النصّ- في الموروث اللغويّ العربيّ، لغة واصطلاحا. كما تناولنا فيه بعض تعريفات مفهوم الاتّساق عند علماء الغرب المعاصرين، وكذلك نظرتهم للفروق بين الجملة والنصّ.

والفصل الثاني جاء عرضا لكتاب (هاليداي ورقية حسن) الموسوم (الاتّساق في الإنكليزية) للتعرف على حدّ هذا المفهوم لديهم، وكذلك لعرض وسائل الاتساق التي صنفاها في كتابهم. مع تقديم بعض أمثلتهم التي وردت في الكتاب.

في الفصل الثالث قدَّمنا ما يمكن أن نعدَّه جذورا لهذا المفهوم في النحو العربي، وذلك بتقديمنا لآراء بعض علماء النحو الذين أشاروا في كتبهم - لما يمكن عدّه وسائل اتّساق -لأهمية بعض الأدوات في ترابط أجزاء الكلام، أو الترابط بين الجمل.

فرأينا في أهمية المسند والمسند إليه في الكلام ما يمكن أن يعدَّ وسيلة اتّساقيَّة، وكذلك في أهمية الضّمير واسم الإشارة والعطف وغيرها ممَّا تناولناه في هذا الفصل. مبرزين آراء العلماء العرب في دور هذه الأدوات في تماسك الكلام واتّساقه. مررنا في ختام الفصل على مفهوم المناسبة بين سور القرآن الكريم وآياته الذي قدَّمه بعض المفسرين في محاولة للتعرف على أهميته في تماسك سور القرآن وآياته.

أما الفصل الرابع فقد جاء تطبيقا لهذا المفهوم (الاتّساق) على نصّ تراثيّ عربيّ، وعلى الرغم من صغر حجم النصّ إلا أنه استطاع أن يمدّنا بالوسائل الاتّساقيّة الموجودة فيه، وقد قمنا بتناولها ، مُبَيِنين إحالاتها وما تشير إليه في النص، ودورها في ترابط أجزائه وجعله كلا موحدا تكتنفه وحدة المعنى التي إنّما وجدت بفضل هذه الوسائل ودورها الذي أدته .

وجعلنا للبحث خاتمة ذكرنا فيها أهمَّ مراحل البحث وأبرز ما تناولناه فيه، وبعض النتائج التي وجدناها أو توصلنا إليها .

ولابدّ لي ختاما أن أتقدَّم بالشكر والامتنان والعرفان للأستاذة الدكتورة نهاد فليح العاني المشرفة على البحث واشكر لها صبرها وأناتها وتحمّلها مشاقّ البحث معي، كما أسأل الله تعالى أن يُثيبَها على النصح والمشورة .

كما أشكر كلَّ من أبدى لي عونا أو ساعد في إنجاز هذا البحث، برأي أو كتاب أو مشورة فلهم مني جميعا الشكر والامتنان .

وأخيرا – ندعوه جلّ شأنه ونسأله – التوفيق والصلاح خدمة لهويتنا العربية – لغتنا – وخدمة للبحث العلمي . . . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على محمد وآله أجمعين . .

الباحث

جبار سويس حنيحن

التمهيد

نظرة سريعة في تطور الدراسات اللغوية المعاصرة

لقرون طويلة ظلّت الدراسات اللغويّة خاضعة وبشكل كبير إلى المنطق الأرسطيّ، وسادت هذه النزعة في الدرس اللغويّ الأوربيّ منذ عهد الإغريق ؛ إذ عدّ كثير من مؤرخي الدراسات اللغويّة (أرسطوت ٣٢٢ق.م) المؤسس الحقيقيّ للنحو الأوربيّ لما وضعه من قواعد و أسس ضبط بها النحو الإغريقيّ، إذ صنف الأشكال النحويّة على وفق ما تشير إليه مقولاته العشر (الكم ،و الكيف، والزمان ،والمكان، . . . .)[١] . وظلّت هذه الفكرة سائدة بين دارسي اللغة و علمائها الذين "يرون أنَّ النماذج النحويّة ينبغي عليها أَنْ تتطابق بقدر المستطاع مع متطلبات المنطق ، ولّما كان المنطق منطقا واحدا وجامعا ومشتركا بين البشر، كان من الممكن بناء نظريّة نحويّة جامعة تناسب كلّ اللغات في العالم"[٢] .

مع بداية القرن الثامن عشر اتجهت الدراسات اللغويّة نحو الاهتمام بدراسة النصوص المكتوبة من آثار اللغتين اللاتينيّة واليونانيّة، وعُرف هذا النوع من الدراسات بالدراسات الفيلولوجيّة؛ إذ اهتمّ الباحثون بدراسة النصوص القديمة والرموز الأثريّة ، وتحقيق المخطوطات القديمة ،وكان الهدف من وراء هذه الدراسات هو معرفة البيئة الفكريّة والاجتماعيّة و الحضاريّة للغات الأخرى[٣] .

وبعد اكتشاف (السنسكريتيّة)لغة الهند القديمة اتجهت الدراسات الفيلولوجيّة إلى الدراسة التّأريخيّة المقارنة ،إذ جاء هذا الاتجاه بعد أَنّ كتب (السير وليم جونز ت ١٧٩٤م) تقريره الذي قدّمه إلى اللجنة الآسيويّة في العام (١٧٨٦م) حول اكتشافه هذه اللغة وعلاقتها باللغات اللاتينيّة و الإغريقيّة والقوطيّة،بيّن في تقريره أَنَّ ثمّة صلات

١ينظر: حسّان (د .تمّام)؛ مناهج البحث في اللغة؛ دار الثقافة؛ الدار البيضاء؛ط٢؛١٩٧٤؛ ١٤–١٥ . وينظر :ميلكافيتش؛ اتجاهات البحث اللساني ؛ترجمة د . سعد عبد العزيز مصلوح و د .وفاء كامل فايد ؛ المجلس الأعلى للثقافة والفنون؛ المشروع القوميّ للترجمة؛د. ط؛د. ت؛ ١١ .

٢ ميلكافيتش؛٣٧ .

٣ينظر : حسّان (د . تمام)؛ الأصول دراسة أبستمولوجيّة للفكر اللغويّ عند العرب؛ دار الشؤون الثقافيّة العامة؛ بغداد؛ د . ط؛١٩٨٨؛ ٢٦٣–٢٦٤ . وينظر: روبنز(ر. هـ) ؛موجز تاريخ علم اللغة في الغرب؛ ترجمة د . احمد عوض؛ سلسلة عالم المعرفة؛ المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب؛ الكويت؛ رجب ١٤١٨هـ–ت٢/ ١٩٩٧؛ ٢٢٤ .

مشتركة بين هذه اللغات تتمثّل بجذور الأفعال وصور القواعد وغيرها ، وإنَّ الروابط الوثيقة نشأت عن لغة مشتركة لم يعد لها وجود الآن[١] .

استمرت الدراسات اللغويّة المقارنة بعد جونز ، وسار كثير من العلماء على هذا النهج في دراسة مجاميع أخرى من اللغات، وتوسّع البحث ليشمل الصفات المشتركة للأصوات بين هذه اللغات ، ولعلّ من فضائل هذا الجهد الكبير الذي قام به علماء الدراسات اللغويّة المقارنة أنهّم " أضافوا معلومات تفصيليّة عن لغات هنديّة و أوربيّة مختلفة، وقوّموا – للمرة الأولى – الحقائق التي تمّ جمعها من وجهة نظر مقارنة . وكانوا من أوائل الباحثين اللسانيّين الذين صرفوا اهتماما خاصا لصياغة نظريّة لسانيّة عامّة تتسم بالإحكام "[٢] .

في القرن التاسع عشر تطورت الدراسات اللغويّة المقارنة، بعد أَنْ قامت جماعة من اللغويّين– عُرفوا في أوّل أمرهم باسم (مدرسة ليبزيج) ، ثمّ أُطلق عليهم تسمية (النحاة المحدثون) – بإضفاء الانضباط التامّ على المنهج التاريخيّ المقارن، كما أنهّم حدّدوا الشكل الأساسيّ لدراسة اللغة عندهم عن طريق فحص تفاصيل كلّ حقيقة لسانيّة خلال جميع مراحل تطورها ،مسجلين بدقة القوانين العاملة في كلّ مرحلة ، ومحاولين إيجاد تفسير مناسب لكلّ استثناء من القواعد جرى رصده .[٣]

وفي القرن التاسع عشر ظهرت أيضا اتجاهات أخرى في الدرس اللغويّ الأوربيّ ، فبعد أَنْ قدّم (دارون) نظريته في أصل الأنواع وتطورها في منتصف القرن، أحدثت هذه النظريّة تأثيرا كبيرا في معاصريه، من بين من أثّرت فيهم عالم اللغة الألمانيّ (أوجست شلايشر ت ١٨٦٨م) ، وهو واحد من أبرز علماء الدراسات اللغويّة المقارنة، وكان من المهتمين بالقضايا المرتبطة بإعادة بناء اللغة الهندو–أوربيّة الأم ، فكانت فكرته التي بنى منهجه عليها تقول "إِنَّ اللغة كانت كائنا

---

١ ينظر: روبنز(ر . هـ)؛٢٢٤ . وينظر ميلكافيتش؛ ٤٠ .

٢ ميلكافيتش؛٥٢ .

٣ ينظر في نشأة هذه الجماعة وإسهاماتها اللغويّة: مونين (جورج) ؛ تاريخ علم اللغة حتى القرن العشرين؛ ترجمة د . بدر الدين القاسم؛ مطبعة جامعة دمشق؛د .ط؛١٣٩٢هـ–١٩٧٢م؛ ٢٠٩–٢١٨ .

مستقلا بذاته عن الإنسان ، وإنّ اتجاه تطورها محدّد بقوانين بيولوجيّة عامّة للتطور ؛ فاللغة تولد وتعيش لفترة محدودة ، ثمّ تهب الحياة للغة أخرى أحدث منها لتحلّ محلّها بعد زمن، ثمّ تواصل بدورها الحياة في صورة أحد الفروع المتولدة منها ، وهكذا تكون اللغة ذات (شجرة سلاليّة) .... مثل الإنسان"[1] . وسُمّيت نظريّة شلايشر هذه بالنظريّة الطبيعيّة البايولوجيّة في اللسانيّات، وعُرفت أيضا باسم (شجرة السلالة) أو (نظريّة السلالة) ، فاللغة في نظره كائن حيّ ينمو ويتطور كأيّ كائن آخر نجده في أيّ مكان آخر من الطبيعة[2] .

وفي هذا القرن أيضا –أي القرن التاسع عشر– برز عالم لغويّ ألمانيّ آخر يدعى (همبولدت ت١٨٣٥) ، نحا بالدرس اللغويّ المقارن منحى جديدا ، إذ وجّه اهتمامه نحو إبراز المادّة اللغويّة التي تنتمي إلى حقبة زمنيّة بعينها ؛ أي ملاحظة اللغة في مظهرها الآنيّ (السانكرونيّ) بطريقة تحليليّة من دون الدخول في قضيّة القرابة السلاليّة .

كما عارض تأسيس نحو جامع على وفق قوالب تقليديّة، ورأى أنْ تُطلب هذه القواعد بالاستنباط من الحقائق اللغويّة لكلّ لغة على حدة، ورأى أيضا أنَّ اللغة ظاهرة متحوّلة وليست ثابتة، وإنَّ مظهرها الثابت ظاهريّ فحسب .

كما أولى اهتماما خاصّا بارتباط اللغة بالفكر ، فالنشاط الذهنيّ يجاهد بالضرورة لكي يتوحد بظاهرة الكلام، ومن دون هذا الاتجاه لا يمكن لعالم الصور أنْ ينفذ إلى عالم الأفكار ، ومعنى هذا انعدام التفكير السليم[3] .

لاقت آراء همبولدت صدى كبيرا لدى الدارسين في ألمانيّا خاصّة وأوربا عامّة، فقام عدد كبير من الباحثين بتطوير بعض من آرائه، ولاسيّما في مجال علاقة اللغة بالفكر ، منهم (شتاينتهال ت١٨٩٩م) الذي يُعدّ مؤسس المذهب النفسيّ في علم اللغة، وقد أفاد من آراء همبولدت، وارتكز في مباحثه النفسيّة على آراء عالم النفس (هربرت) الخاصّة

---

١ ميلكافيتش؛ ٥٧ .

(٢) المصدر نفسه؛ ٥٧–٥٨ . وينظر: روبنز (ر.هـ)؛ ٢٩٠–٢٩٢ .

(٣) ينظر: ميلكافيتش؛ ٦٥–٦٨، وينظر: روبنز (ر.هـ)؛ ٢٨٤–٢٨٦ .

بالنظام الاستدعائيّ للروح البشريّة، وتتمثل في "أنَّ الأفكار التي يُثيرها انطباع خارجيّ تتطور تلقائيّا الواحدة تلو الأخرى في العقل البشريّ، فتنبثق فكرة عن أخرى، وفقا لتداع غير مقصود "[١] .

أما الحدث الأكبر الذي غيّر مسار الدراسات اللغويّة فقد كان مع مطلع القرن العشرين، فإلى جانب الدراسات اللغويّة المقارنة ظهرت الدراسات الوصفيّة التي تسيّدت الدرس اللغويّ ردحا من الزمن، فقد أحدثت محاضرات (دي سوسير ت١٩١٣م) التي نشرها اثنان من طلابه في العام (١٩١٦م) تحولاً كبيرا في مسار الدراسات اللغويّة، حتى شُبّه التحول الذي أحدثته محاضرات(دي سوسير) بالثورة الكوبرنيكيّة[٢] .

اعتمد (دي سوسير) على مجموعة من الأُسس من أهمّها :

١ . دراسة اللغة على وفق بعدين أساسيّين هما ؛ البعد التزامنيّ أو الوصفيّ (**Synchronic**) ، والبعد التعاقبيّ أو التاريخيّ (**Diachronic**)[٣] .

٢ . ماز بين المقدرة اللغويّة (الكلام **Parole**) ، والمادّة اللغويّة (اللغة **Language**) ، فاللغة هي التراكيب التي يستعمل فيها المتكلّم قوانين اللغة للتعبير عن فكرة الشخص . أمّا الكلام؛ فهو الآليّة النفسيّة الفيزيولوجيّة التي تسمح له بإخراج هذه التراكيب . والميزة الأخرى هي؛ إنَّ اللغة ظاهرة اجتماعيّة بمعزل عن إرادة المتكلّم . أمّا الكلام فهو عمل فرديّ يُمارس فيه المتكلّمُ قدرتهُ التعبيريّة للاتصال بالآخرين[٤] .

---

[١] ميلكافيتش؛ ٧٣ .

[٢] ينظر: روبنز (د . هـ)؛ ٣١٩ . و (الكوبرنيكية) نسبة إلى (كوبرنيكوس) الذي غير الفكرة السائدة في الغرب حتى عصره والقائلة بأن الأرض هي مركز الكون .

[٣] ينظر في ترجمة هذين المصطلحين: باي (ماريو)؛ أسس علم اللغة؛ ترجمة د . أحمد مختار عمر؛ منشورات جامعة طرابلس، ليبيا، د . ط؛ ١٩٧٣؛ ٣٦ . وينظر: العزاويّ (نعمة رحيم)؛ مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة؛ منشورات المجمع العلميّ؛ بغداد؛ د . ط؛ ١٤٢١هـ-٢٠٠١م؛ ٩٧ (الهامش) .

[٤] ينظر: دي سوسير (فرديناند)؛ محاضرات في علم اللغة العام؛ ترجمة يوئيل يوسف عزيز؛ مطابع دار الكتب للطباعة والنشر؛ جامعة الموصل؛ ط٢؛ ١٩٨٨م؛ ١٠٦-١٠٧،١٢٨ . وينظر: روبنز (ر . هـ)؛ ٣٢٠ .

٣ . أكّد (دي سوسير) على دراسة اللغة دراسة وصفيّة تزامنيّة، بوصفها نظاما من العناصر المترابطة؛ أي عناصر معجميّة وقواعديّة وصرفيّة، وليس بوصفها مجموعة كيانات مكتفية بذاتها ، فالمصطلحات اللغويّة يجب أَنْ تُعرف بنسبة بعضها إلى بعض، وليس بشكل مطلق، إذ إنَّ اللغة هي صيغة وليست مادة، وأوضح رأيه هذا باستعارتيه؛ قطع الشطرنج والقطارات التي تُحدّد وتُعرف بمكانها في نظام اللعبة أو شبكة السكة الحديديّة ككلّ، وليس بتكوينها الماديّ الفعليّ.

تركت آراء (دي سوسير) بصمتها الواسعة على الدرس اللغويّ الحديث، وانتشر أتباعها في أنحاء أوربّا وأميركا . ففي جنيف أُسست مدرسة قامت على تعاليم (دي سوسير) أسسها مجموعة من تلامذته أبرزهم (شارل بالي والبرت سيشهاي) وأُطلق عليها مدرسة جنيف[١] .

وفي العام (١٩٢٦م) تأسست حلقة براغ اللغويّة أسسها مجموعة من الشباب المتأثرين بأفكار (دي سوسير)، مع مجموعة من المهاجرين الروس أمثال (جاكوبسن) و (كارسفسكي) و (تربتسكوي)، فضلا عن مجموعة الباحثين التشيك من أمثال (باثيسبوس) و (ترنكا) و (هافرانيك) و (موكاروفسكي) .

قدّمت هذه المدرسة أبحاثا كثيرة في اللسانيّات، ودراسات مهمة في علم الأصوات ولاسيّما ما قدّمه (تربسكوي) في هذا المجال، وكذلك الآراء المهمة لهذه المدرسة التي لاقت صدى واسعا بين أوساط الدارسين وشهدت ازدهارا كبيرا على الرغم من انفراط عقد هذه المدرسة بوفاة أكثر مؤسسيها، ورحيل الآخرين عنها . ومن أهمّ آراء هذه المدرسة في اللغة؛ نظرتهم إلى اللغة من كونها نظاما يتكون من وسائل تعبيريّة تؤدي وظيفتها في تشجيع الفهم المتبادل، لذا يجب أَنْ تُدرس الوظيفة الفعليّة لأحداث النطق؛ أي ما الذي يُراد توصيله؛ وكيف، وإلى من، وفي أية مناسبة.

---

[١] ينظر: ميلكافيتش؛ ٢٢٣ .

ومن آرائهم الأخرى؛ نظرتهم إلى اللغة على أنّها ظاهرة فيزياويّة فعليّة، محكومة بعوامل خارجيّة تتمثل في الوسط الاجتماعيّ، والمتلقّي، والموضوع الذي يشمله التواصل. ويرون أيضا أنَّ اللغة المكتوبة لا تتطابق مع اللغة المنطوقة، فلكلّ منهما خصائص مميّزة، ولابدّ من فحص العلاقة بين لغة الكتابة ولغة النطق[١] .

أمّا الاتجاه الوصفيّ الآخر فقد نشأ في أميركا، واعتمد هذا الاتجاه على ما قامت به الدراسات الأنثروبولوجيّة؛إذ قام عدد من الباحثين بدراسة عادات وسلوك ولغات قبائل الهنود في أميركا، فقد قام (فرانز بواز ت ١٩٤٢م) بدراسة لغات مجموعة من القبائل على وفق النحو الهندو–أوربيّ التقليديّ، لكن سرعان ما تبيّن له أنّه يعالج مباني نحويّة خاصّة لا تتناسب مع النحو التقليديّ، لذا قدّم رأيه –الذي يوصف بالجرأة– "القائل بأَنَّ اللغات لها منطقها الداخليّ الذي يأبى الانقياد لتطبيق أيّ مبدأ منهجيّ عامّ، وإِنَّ المادّة اللغويّة نفسها هي التي تفرض طريقة ما من طرق التحليل تكون ملائمة لها"[٢] .

وعلى هذا الأساس قام (بواز) بدراسة وصفيّة ناجحة لأنماط من اللغات كانت غير معروفة إلى ذلك الحين، ولا تزال دراساته الوصفيّة هذه ذات قيمة كبيرة، وبذا عدّ كثير من الباحثين أعمال (بواز) البداية الحقيقيّة لمدرسة أميركيّة في علم اللغة[٣] .

سارت الدراسات اللغويّة الأميركيّة بعد (بواز) على الدراسة الوصفيّة القائمة على استقراء المادّة اللغويّة واستنباط القواعد النحويّة من اللغة ذاتها . وكانت فاتحة لظهور تطورات وتيارات لاحقة في حقل الدراسات اللغويّة لعلّ من أبرزها التيّار الذي يمثله (ليونارد بلومفيلد ت ١٩٤٩م)، فقد ألمّ هذا الباحث إلماما واسعا بالنحو التقليديّ، كما تعرّف على جميع التطورات الأوربيّة في علم اللغة واستوعبها، وكان لها الأثر الواضح في منهجه البنيويّ ولاسيّما آراء (دي سوسير) . لكنّ الأثر الكبير على نظريته العلميّة كان تأثره بالمذهب السلوكيّ في علم النفس وتبنّيه له، وحاول أَنْ

---

[١] ينظر: ميلكافيتش؛ ٢٤٧–٢٥٢ .

[٢] ينظر: المصدر نفسه؛ ٢٧٣–٢٧٤ .

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٣–٢٧٤ .

يطبّق آراء هذا المذهب في البحث اللغويّ. والفكرة التي تهتم بها السلوكيّة؛ هي أنَّ الفروق بين البشر محكومة بالبيئة التي يعيشون فيها، وإن أيّ سلوك هو ردّ فعل؛ أي أنَّه يحدث استجابة لمثير خارجيّ، وسلوك الإنسان يكشف عن نفسيّته، ونفسيّته تشكّل بيئته[١]. وهذه الفكرة واضحة في آراء بلومفيلد ولاسيّما مثاله الشهير (جيل وجاك).

ومما يؤخذ على بلومفيلد وغيره من المتأثرين بالمذهب السلوكيّ من اللغويّين، هو النظر إلى ظاهر اللغة فقط شأنها شأن أيّة عادة سلوكيّة أخرى، وإهمالهم دراسة المعنى لأنَّه لا يعدّ مظهرا خارجيّا يمكن النظر إليه، كما ركّزوا جلّ اهتمامهم على اللغة المنطوقة، وأهملوا اللغة المكتوبة، فاللغة عندهم نظام صوتيّ بالدرجة الأولى، لذا جعلوا اهتمامهم منصبّا على هذا النظام دون غيره[٢].

---

[١] ينظر: ميلكافيتش؛ ٢٧٨.

[٢] ينظر: خرما (د. نايف)؛ أضواء على الدراسات اللغويّة المعاصرة؛ سلسلة عالم المعرفة؛ المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب؛ الكويت؛ ط٢؛ ١٩٧٩؛ ١١١.

يرى مونين أنَّ بلومفيلد وبعكس ما يردّده الناسُ ويعتقدونه، وضع أساسا لفكرة حديثة في علم المعاني واستطاع أن يطرح أفكارا سليمة منها قوله "لكي نقدّم تعريفا صحيحا علميا عن معنى (دلالة) كلّ شكل لغويّ، لابدّ لنا من أن نملك معرفة صحيحة علميا عمّا يكونُ عليه عالمُ المتكلّم. إنَّ التطور الحالي للمعرفة الإنسانية غيرُ كاف لتحقيق هذه الغاية". وقوله "إنَّ تحديد المعنى يشكّلُ نقطة الضعف في دراسة اللغة، وإنَّ الأمر سيظل كذلك ما لم تتطور معارفنا عما هي عليه الآن".

ويرى مونين أنَّ طلاب بلومفيلد استنتجوا بطريقة جامدة أنَّ الدلالات صعبةُ المنال علميا، ورأوا أنَّه لابدّ من استبعاد علم المعاني من الوصف اللغويّ، ولم يكن هذا ما قصده بلومفيلد، وفهمه تلامذته.

ينظر: مونين (جورج)؛ تاريخ علم اللغة في القرن العشرين؛ ترجمة نجيب غزّاوي؛ منشورات وزارة التعليم العالي؛ دمشق؛ د. ط؛ ١٩٨٢؛ ١٢٠.

وتشير ميلكافيتش إلى هذه الحقيقة بقولها "القول بأنّ بلومفيلد هوّن من جانب المعنى هو قول لا تؤيدهُ الحقائقُ. إنَّ الأمر على نقيض ذلك؛ إذ إنَّ بلومفيلد الذي يعملُ بروح سلوكية كان عظيم الاهتمام بتوضيح مسالك البحث العلميّ التي تقودُ إلى الغاية وهي الكشفُ عن قوانين النفس الإنسانيّة، ... لقد كان مقتنعا بأنّ احتواء جانب المعنى في اللغة قد يتضمّنُ خطر إفساح المجال لدخول المعايير الذاتية في التحليل".

ميلكافيتش: ٢٧٨-٢٧٩.

أمّا التطور الآخر الذي يتمثّل في النظريّة (التوليديّة التحويليّة) التي قدّمها (نعوم جومسكي)، وكان أوّل كتاب نشر أفكار جومسكي عن هذه النظريّة هو كتابه (البنى النحويّة) في العام ١٩٥٧، وكان بداية الثّورة اللغويّة الجديدة التي غيّرت مسار الدرس اللغويّ الحديث. ولا يمكن لنا في هذا العرض الموجز لتطور الدراسات اللغويّة أَنْ نحيط ولو إحاطة بسيطة بأفكار هذه النظريّة أو منظّرها، لكونها مرّت بمراحل تدريجيّة كبيرة تطورت خلالها النظريّة وتوسّعت على يد جومسكي أو الذين تبنّوا هذه النظريّة من الباحثين في أميركا أو أوربّا، لذا سنكتفي بهذه الإشارة إلى هذه النظريّة وصاحبها.

أمّا ما يعنينا من هذه التطورات المتلاحقة لعلم اللغة في العصر الحديث، هو ذلك الاتجاه الداعي إلى دراسة الوحدات اللغويّة الأكبر من الجملة – النصّ –. إذ ثمّة إشارات نجدها عند بعض علماء اللغة – حتى منتصف القرن العشرين – تدعو إلى تجاوز حدود الجملة في الدرس اللغويّ، وهذه الإشارات وإِنْ لم تلق صدى في حينها، إلا أنّها تعدّ البذرة الأولى في ظهور هذا الاتجاه من الدرس اللغويّ المعاصر. سنشير هنا إلى أبرز هذه الإشارات والمحاولات التي كانت النواة في هذا الحقل من دراسة اللغة.

الإشارة الأولى نجدها عند (هملسليف) إذ قدّم في العام (١٩٤٣) كتابا ضمنه إشارات إلى أهميّة دراسة النصّ، فقد أبدى هملسليف في دراسته لبنية العلاقات عددا من الملاحظات ارتبطت بتمييزه بين علاقات التّابع وعلاقات الاستبدال؛ فعلاقات الاستبدال – بحسب تصنيف هملسليف – تختصّ بفحص العلاقات التبادليّة بين الوحدات اللغويّة في نظام لغويّ كامل. في حين تختصّ علاقات التّابع بالعلاقات المباشرة بين الوحدات اللغويّة في سلسلة الكلام. وهذه العلاقات (التّابع والاستبدال) يرتبط بعضها مع بعض على نحو ما من التبادل يجري تأسيسه باستعمال اختبارات الإحلال.

ويرى أَنَّ الهدف من التحليل اللغويّ ينبغي أَنّ يكون الكشف عن جميع المبادئ التي يحدث بها هذا الارتباط، فالبحث اللغويّ يجب أَنْ يعنى في المقام الأَوّل بالمظاهر اللغويّة، ولا يعني هذا أيّا من المظهرين الصوتيّ أو الدلاليّ في اللغة، بل يعني العلاقة بين هذين المظهرين [١] .

كما يرى هملسليف أَنَّ اللغة تتكون من علاقات فقط، سواء أكانت هذه العلاقات خارجيّة تربط بين عناصر الطبقات المختلفة للّغة، أم علاقات داخليّة تجمع عناصر الطبقة الواحدة فيها، ويرى أَنَّ على كلّ نظريّة صادقة أَنَّ تناقش صنوف العلاقات المتنوعة والممكنة، التي يمكن أَنْ تتأصّل في اللغة [٢] .

إلاّ أَنَّ آراء هملسليف هذه لم تلق اهتماما بين الباحثين، بل على العكس كانت محطّ انتقاد من الكثيرين، لكونها كانت غامضة وغير قابلة للتطبيق، إذ إنَّ هملسليف "لم يطوّر نظريته بتطبيقها في وصف حقائق لغويّة ملموسة بشكل جدّي. لكن طوّرها بأَنْ وضع مصطلحات بالغة التعقيد ونادرة الشرح لوصف علاقات افتراضيّة من أنواع شتى "[٣] .

أمّا الإشارات الأخرى الداعية إلى دراسة التركيب اللغويّ فيما وراء الجملة فكانت من العالم اللغويّ الانكليزيّ (جي. آر. فيرث ت١٩٦٠م)، فقد أشار إلى أهميّة النظر إلى عمليّة الكلام في سياق الموقف؛ إذ إنَّ معنى الكلام –كما يرى فيرث– هو مجموعة مركبة من العلاقات السياقيّة، وعلى الدراسة اللغويّة بكلّ جوانبها –الصوتيّة، والمعجميّة، والدلاليّة والنحويّة– أَنْ تعالج مكوناتها هذه في إطار سياقها المناسب. فالدراسة اللغويّة يجب أَنْ تربط الكلمات بسياق الموقف الذي ترد فيه، لذا فإنَّ عمليّة التحليل الدلاليّ تتمّ على وفق سياق منسّق من الأحداث يتداخل مع سياقات

---

[١] ينظر: ميلكافيتش: ٣٣٣–٣٣٤ .

[٢] ينظر: سامسون (جفري)، مدارس اللسانيّات التسابق والتطور؛ ترجمة د. محمّد زياد كبّة؛ منشورات جامعة الملك سعود؛ الرياض؛ د. ط؛ ١٤١٧هـ؛ ١٧٦ .

[٣] المصدر نفسه؛ ١٧٧ .

مختلفة تنتمي في مجموعها إلى سياق عامّ يوصف بالسياق الثقافيّ، وهو الإطار العامّ الذي بداخله يتمّ إحداث المواقف اللغويّة[١] .

إذن موضوع اللغة عند فيرث هو دراسة اللغة في سياق كلاميّ فعليّ، لأنه يرى أنَّ استعمال اللغة ما هو إلاّ شكل من أشكال الحياة الإنسانيّة، لذا فإنَّ منهج دراسة اللغة عنده يقوم على أساس تحديد عناصر النشاط اللغويّ، وبيان علاقاته في سلسلة من المستويات المتكاملة تكشف عن العلاقات المتبادلة فيما بينها ، وقد قسّم فيرث هذه العلاقات على نوعين:

الأوّل: علاقات داخليّة بين عناصر الحدث اللغويّ ذاته؛ وهي على نوعين:

١ . علاقات أفقيّة بين عناصر أو وحدات التركيب، ومدروسة على وفق مستويات تحليليّة متعدّدة .

٢ . علاقات رأسيّة للمفردات أو الوحدات اللغويّة التي يحلّ كلّ عنصر منها محلّ الآخر في إطار نظام محدّد لتعطي قيما محدّدة لعناصر التركيب .

والآخر: علاقات خارجيّة في إطار السياق الذي يتمّ فيه الحدث اللغويّ؛ وهي على نوعين:

١ . النصّ في اتصاله بالمكونات غير اللفظيّة مع تأثيره الكلّيّ أو ثمرته المحدّدة .

٢ . علاقات تحليليّة بين أجزاء النصّ (الكلمات، أو العبارات، أو أجزاء الكلمات) . ومكونات خاصّة في سياق الموقف نفسه (أشياء، أو أشخاص، أو أحداث)[٢] .

تبدو آراء فيرث هذه أقرب إلى ما قدّمته الدراسات اللغويّة النصّيّة المعاصرة، وممّا لاشك فيه، إنَّ هذه الدراسات أفادت من آراء فيرث، إلاّ أنَّ فيرث نفسه لم يقم بدراسة مجمل العمليّات اللفظيّة في سياق موقفها ، على الرغم من حثّه علماء اللغة على القيام بمثل هذه الدراسات، وفضّل التركيز على النظام الصوتيّ للّغة[١] .

---

[١] ينظر: حساني (أحمد)؛ مباحث في اللسانيّات؛ ديوان المطبوعات الجامعية؛ الجزائر؛ د . ط؛١٩٩٤؛ ١٥٤ .

[٢] ينظر: عبد العزيز (الدكتور محمّد حسن)؛ مدخل إلى علم اللغة؛ دار النمر للطباعة؛ القاهرة؛ د . ط؛ ١٩٨٤؛ ٣٢٣–٣٢٤ .

أمّا في المرحلة التي تلت هاتين المحاولتين، جاءت محاولتان أخريان أراد صاحباهما دراسة البناء اللغويّ للنصّ والخطاب؛ استندت المحاولة الأولى إلى النصّ المكتوب قام بها العالم اللغويّ الأميركيّ (زيليغ سابيتي هاريس)، الذي حاول في كتابه (تحليل الخطاب) أَنْ يحلّل البنى اللغويّة الأكبر من الجملة، معتمدا في ذلك على مبدأ التوزيعيّة الذي قدّمه في دراسته للّغة، والمبني أساسا على إمكانيّة تصنيف أقسام الكلام على مجموعة أبواب، يشتمل كلّ باب منها على قسم من أقسام الكلام؛ فمثلا هناك باب للصفات، وآخر للأسماء . . وهكذا[٢] .

يشير هاريس في كتابه هذا إلى إمكانيّة تطبيق التحليل التوزيعيّ بنجاح على نصّ كامل، للكشف عن عمليّة بناء أعلى مرتبة من بنية الجملة، وإِنَّ هذا البناء يرتبط بروابط منها الضمائر، والبدائل، وهذه بدورها ترتبط بفحوى الجمل المحيطة، والرابط الأساس بينها هو المعنى؛ إذ "ليس للجمل بنية توزيعيّة مستقلة عن المعنى . . . إلا أَنَّ الارتباط بين اللغة والمعنى يصبح أكثر اتساعا عندما ننظر إلى ترابط الكلام، وطالما أَنَّه بالإمكان كشف هذه البنية الشكليّة (التوزيعيّة) في الكلام فهي بطريقة أو أخرى مرتبطة بمعنى ما يُقال"[٣] .

وفي تحليله للمثال الذي قدّمه لإيضاح فكرته هذه، يشير هاريس إلى أَنَّ الهدف من التحليل هو إفراد وحدات نصّ متكافئة، مع أَنَّه ليس لها أَنْ تكون متشابهة، لأنّها مجموعة تكافؤات يسري مفعولها في النصّ فحسب؛ إذ يمكن للمرء أَنْ يثبت وجود تكافؤ بين جملتين في النصّ، ليس لكونهما تحملان المعنى نفسه، بل لأنّهما من بيئة لغويّة متماثلة . ويرى أَنَّه بموجب هذه التكافؤات يكون للجمل بناء متطابق[٤] .

---

[١] ينظر: كولتهارد (مالكولم)؛ مدخل إلى تحليل الخطاب؛ ترجمة غيداء علي محمد؛ بحث دبلوم عالي في الترجمة، مطبوع على الآلة الكاتبة؛ جامعة بغداد؛ ٢٠٠١؛ ١٣ .

[٢] ينظر: كولتهارد؛ ١٣ .

[٣] مونين: تاريخ علم اللغة في القرن العشرين؛ ١٩١–١٩٢ .

[٤] كولتهارد، ١٣–١٤ .

محاولة هاريس هذه لم تلق بالا من معاصريه، والسبب -كما يرى كولتهارد- أنها لم تؤد إلى نتائج فعالة تستحق الاهتمام، وكذلك تعذّر تحليل كلّ ما هو فوق مرتبة الجملة تحليلا شكليّا صرفا . وقد اعترف هاريس نفسه باستحالة وصف بنى الكلام في ضوء مصطلحات سلاسل جمل من نوع معين، "فالقيد على ما هو فوق الجملة مسألة أسلوبيّة لا تخصّ النحو، ولا يمكن وصف تنظيماتها وسلاسلها إلا في ضوء علم الدلالة "[1] .

من الواضح إنّ محاولة هاريس هذه لم تخرج عن مبدأ التوزيعيّة الذي قدّمه في دراسته للّغة، إذ رأى من الممكن توزيع الوحدات اللغويّة -الأكبر من الجملة- على أساس تصنيف شكليّ للمادّة اللغويّة، وهو ما جعل طرحه هذا غامضا وصعب التطبيق، إذ لم يول الوحدة الدلاليّة للنصّ اهتماما كافيا، وركّز جُلّ اهتمامه على العلاقات الشكليّة / النحويّة.

وعلى العكس من هاريس، استند (ميتشيل) في مقالته (البيع والشراء في سيرنايكا) إلى التحليل الدلاليّ، معتمدا في ذلك على آراء (فيرث) الخاصّة بالسياق، لذا فقد حدّد بالتفصيل عناصر السياق المتعلقة بالكلام والمشاركين فيه. وقسّم عمليّة البيع والشراء على مراحل، وعلى وفق معايير دلاليّة خالصة. كما عدّ المرحلة فئة تجريديّة لا يتضمّن ترقيمها تسلسلا زمنيّا، ووصف ثلاث فئات رئيسيّة للتعامل التجاريّ، وهي: مزادات السوق، ومعاملات السوق التجاريّة الأخرى ومعاملات البيع في الدكاكين. وعلى الرغم من أنّ الفئتين الثانية والثالثة صُنفتا اعتمادا على اشتراكهما في المراحل الخمس الآتية:

١ . التحيّة.

٢ . الاستعلام عن الشيء المعروض للبيع.

٣ . فحص الشيء المعروض للبيع.

٤ . المساومة.

٥ . القرار النهائيّ.

---

[1] كولتهارد: ١٤ .

-يرى كولتهارد- أَنَّ هذا البناء يعدّ مثاليا، إذ قد لا تظهر المرحلتان الأولى والثانية، وقد تفهم المرحلتان الثالثة والخامسة من دون كلام. لذا فقد عُرِّفت المراحل جميعها وُميّزت بالفاعليّة التي ترد ضمنها، لا بمعالم لغويّة مميزة - باستثناء المرحلة الرابعة التي يبتدئها المشتري بالعبارة (كم السعر؟)-. وقد قام ميتشيل بوصف مراحل البيع والشراء لغويّا، بأَنَّ قدّم أمثلة لأنواع من أشباه الجمل والعبارات التي تردّد وكأنّها لازمة في عمليّة البيع والشراء[١].

محاولة ميتشيل لم تسلم من الانتقاد، فقد أُخِذَ عليه أَنَّ تحليله اللغويّ كان يفتقد إلى وصف البنى اللغويّة التي تتجاوز حدود الجملة المفردة. كما أَنَّ وصفه للمعاملات التجاريّة لم يكن بمصطلحات لغويّة، إلا في القليل النادر[٢].

هذه أبرز المحاولات التي أرادت تجاوز حدود الجملة والانتقال إلى الوحدات الأكبر منها -النصّ أو الخطاب-، التي تعدّ جزءا من محاولات أولى في هذا الحقل من الدراسات اللغويّة؛ إذ إِنَّ هناك محاولات أو إشارات قامت بها مجموعة أُخرى من اللغويّين، أشار إليها (دي بوجراند)[٣] في تصنيفه لمراحل تطور الدراسات النصّيّة، فقد جعلها على ثلاث مراحل عامّة بحدود زمنيّة؛ تبدأ المرحلة الأولى مع ثلاثينيات القرن الماضي وحتى أواخر الستينيات منه؛ وفضلا عن ما ذكرنا كانت هناك محاولات لـ(إنجاردن، وبوهلر، وبايك، وكوسيرو، وأولدال، وكارلين، وسلاما كازاكو، وهارتمان، وفاينريش) إلاّ أَنَّ آراء هؤلاء اللغويّين لم تؤثر في مسيرة الدرس اللغويّ، والسبب في ذلك يعود إلى أَنَّ أصحابها اتجهوا اتجاها معاكسا؛ إذ انهمكوا في النظر إلى الوحدات الصغرى والجمل مما أدّى إلى الانصراف عن دراسة النصّ.

أما المرحلة الثانية فتبدأ بالعام (١٩٦٨) حين التقت آراء مجموعة من اللغويّين حول فكرة (لسانيّات ما وراء الجملة) منهم (هايدولف، وبايك، وكريمز، وديك، وهارفيج، ورقيّة حسن، وباليك...وآخرون). وركّزت دراسات هؤلاء على أَنَّ النصّ مجموعة من الجمل المتواليّة، لذا استعاروا قواعد الجملة في تطبيقاتهم على النصّ. لكنهم أدركوا

---

(١) ينظر: كولتهارد؛ ١٥-١٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه؛ ١٦-١٨.

(٣) ينظر: دي بوجراند (روبرت)؛ النصّ والخطاب والإجراء؛ ترجمة د. تمّام حسّان؛ عالم الكتب، ط١، القاهرة، ١٩٩٨؛ ٦٤-٦٩.

فيما بعد أَنَّ هذا الاتجاه لا يمكّن من رؤيّة المميّزات المهمّة في النصّ؛ إلاّ أَنَّ العقبة التي بقيت ماثلة هي أَنَّ وحدة النصّ ظلّت غامضة.

أمّا المرحلة الثالثة التي بدأت في العام (١٩٧٢) كانت بشيرا لمرحلة جديدة بديلة لما سبقها في حقل الدراسات اللغويّة، أكثر ممّا كانت مراجعة للنظريات القديمة، وجاءت المؤلفات الجديدة نقدا لأسس الدراسات النحويّة المبنيّة على الجملة، فأدت إلى مقترحات بأفكار جديدة؛ وأبرز من كتب هذه المؤلفات هم (بيتوفي، وكونو، وجندن، ودريسلر، وفاندايك، وشميدت).

هذه الحقبة شهدت تطورا آخر في مجالات علوم اللغة المرتبطة بالعلوم الأخرى، فقد أعلنت اللسانيات الاجتماعيّة معارضتها للتجريدات القديمة غير المرتبطة بموقف ما، وأشارت إلى ضرورة التفاعل الاجتماعيّ داخل الجماعة اللغويّة.

كما واجه المشتغلون بالحاسب الآليّ مطالب عمليّة محاكاة اللغة الإنسانيّة في الحاسب الآليّ. كما استقرّ علماء النفس على دراسات الذاكرة. كلّ هذه المطالب والتطورات العلميّة كانت الدافع الأكبر في مجال تطور علم لغة النصّ، فمن الواضح إِنَّ هذه العلوم تسعى إلى تحقيق ما هو أكبر من مجرد وصف بنيات الجمل، لأنّها مهتمّة بالعمليّات التي بواسطتها يتحقّق استعمال اللغة الإنسانيّة.

لعلّ هذه هي أبرز التطورات اللغويّة في العصر الحديث، وقد مررنا عليها مرورا سريعا، ولا ندّعي أنّنا قد تناولناها جميعا، إذ ما زالت البحوث اللغويّة مستمرة في تطورها، سواء تلك التي تتناول الجملة– ولاسيّما التطورات المستمرة في النظريّة التوليديّة التحويليّة– أو تلك التي تناولت النصّ وما تفرّع عنها من دراسات تناولت الجوانب المتعدّدة المتعلقة بالنصّ أو بالمتلقّي أو بالعمليّة التواصليّة التي تُعدّ الغاية من استعمال اللغة.

الفصل الأول

المدخل إلى مفهومي النص والاتساق

الحديث عن مفهوم محدّد للنصّ يقودنا إلى مجموعة كبيرة من التعريفات التي تعكس وجهات نظر متعدّدة تنطلق من المرجعيّات الفكريّة والتراكمات المعرفيّة لكلّ لغة. فقد ارتبط ظهور مصطلح النصّ "بظهور عدد من المؤسسات في المجتمع البشريّ وتطورها؛ أولها ظهور الكتابة من حيث هي وسيلة لتجاوز ضعف الذاكرة وفعل الزمن، فيتخذ الملفوظ حيزا في الفضاء ويستقلّ بوجوده فيخترق العصور"(١).

- مفهوم النصّ في الموروث العربيّ:

يعدّ مفهوم النصّ في الثقافة العربيّة من المفاهيم ذات الدلالات المتعدّدة؛ فلو جلنا النظر في ما أوردته المعجمات العربية تحت مادّة (ن ص ص) لوجدناها تدور في فلك المعنى اللغويّ للنصّ، من دون الحديث عن المعنى الاصطلاحيّ للكلمة، إلاّ إشارات بسيطة كالتي نراها عند ابن منظور (ت٧١١هـ) في لسان العرب؛ إذ يقول: "قول الفقهاء: نصّ القرآن: ونصّ السنة، أي ما يدلّ ظاهر لفظهما عليه من الأحكام"(٢).

الأعمّ الأغلب من معاني مادة (ن ص ص) في المعجمات العربيّة تدور حول محور البيان والظهور والارتفاع، فالنصّ عند الفراهيديّ (ت١٧٥هـ) هو الرفع والظهور، يقول "نصصت الحديث إلى فلان نصّا، أي رفعته، ...، والمنصّة التي تقعد عليها العروس... والماشطة تنصّ العروس أي تقعدها على المنصّة، وهي تنصّ، أي تقعد عليها أو تشرف لترى من بين

(١) الزناد (الأزهر)؛ نسيج النصّ، بحث في ما يكون به الملفوظ نصّا؛ المركز الثقافيّ العربيّ؛ ط١؛ بيروت، ١٩٩٣؛١٢.

(٢) ابن منظور (جمال الدين محمّد بن مكرم)؛ لسان العرب؛ دار صادر؛ د ط؛ بيروت ١٩٦٨؛ مادة (ن ص ص)؛٧/ ٩٨.

النساء"[١] . يتبيّن من هذا أنَّ معنى النصّ هو الرفع والارتفاع؛ فرفع النصّ يُوجب إعادته إلى أصله عن طريق سلسلة رواته . والمنصّة مكان مرتفع تجلس عليها العروس لترى، ومنه أيضا "نصّت الظبية جيدها رفعته "[٢] .

ومن معاني النصّ أيضا هو منتهى الشيء وبلوغ أقصاه، ومنه حثّ الناقة لاستخراج أقصى سيرها "ونصصت ناقتي؛ رفعتها في السير. . . ونصّ كلّ شيء: منتهاه، وفي الحديث (إذا بلغ النساء نصّ الحقاق فالعصبة أولى؛ أي إذا بلغت غاية الصّغر إلى أن تدخل في الكبر فالعصبة أولى بها من الأم، يريد بذلك الإدراك والغاية "[٣] . ومنه أيضا استقصاء مسألة الرجل حتى يستخرج ما عنده " يقال نصّ ما عنده أي استقصاه "[٤]، فالاستقصاء هنا التتبّع لبلوغ الغاية ومنه " ما روي عن كعب أنّه قال: يقول الجبار: احذروني فإنّي لا أناصّ عبدا إلاّ عذّبته؛ أي لا استقصي عليه إلاّ عذّبته"[٥] .

ومن معاني النصّ الحركة والتحريك: يقول الخليل: "والنصنصة: إثبات البعير ركبتيه في الأرض وتحرّكه إذا همّ بالنهوض. . . ونصنصت الشيء حرّكته"[٦] . ومن معانيه أيضا التراكم وجعل بعض الشيء على بعضه "ونصّ المتاع نصّا، جعل بعضه على بعض "[٧] . ومن معانيه الاستواء والاستقامة "وانتصّ الشيء وانتصب، إذا استوى واستقام"[٨] . ومن

---

[١] الفراهيديّ (الخليل بن أحمد) ؛ كتاب العين، تحقيق د . مهدي المخزوميّ و د . إبراهيم السامرائيّ، دار الشؤون الثقافية، بغداد ، ١٩٨٤، مادة (ن ص ص)؛ ٧/ ٨٦–٨٧ .

[٢] ابن منظور: مادة (ن ص ص)؛ ٧ / ٩٧ .

[٣] الفراهيدي: مادة (ن ص ص)؛ ٧ / ٨٦–٨٧ .

[٤] المصدر نفسه: مادة (ن ص ص)؛ ٧ / ٨٧ .

[٥] الأزهريّ (ابو منصور محمّد بن أحمد) ، تهذّيب اللغة، إعداد وإشراف محمّد عوض مرعب وآخرين، دار إحياء التراث العربي، ط١، بيروت، ٢٠٠١؛١٢/٨٣ .

[٦] الفراهيدي: مادة (ن ص ص)؛ ٧ / ٨٧ .

[٧] ابن منظور: مادة (ن ص ص)؛ ٧ / ٩٧ .

[٨] الأزهري: ١٢/ ١١٧ .

معانيه التعيين والتوقيف فـ"النصّ الإسناد إلى الرئيس الأكبر، والنصّ التوقيف، والنصّ التعيين على الشيء"[١] . وجاء في أساس البلاغة" ونُصَّ فلان سيّدا نُصّبَ "[٢] . يتبيّن ممّا تقدّم أنَّ للنصّ دلالات متعدّدة متنقّلة بين الدلالة الحسيّة والدلالة المعنويّة . ولعلّ الباعث من وراء تنقل المفردة هو مرورها عبر مراحل التطور الدلاليّ، أوبسبب تعدّد لهجات اللغة الواحدة . وتبقى الدلالة المشتركة لمفردة (نصّ) هي الكشف والظهور، ويعزّز هذا القول، قول ثعلب (ت٢٩١) من أَنَّ "النصّ كشف وإظهار، وكلّ مظهر فهو منصوص، وكلّ تبيين وإظهار فهو نصّ "[٣] .

أمّا الحديث عن المعنى الاصطلاحيّ لكلمة (نصّ)، فإنّ انتقال أيّة مفردة بين مجالات العلوم تمنحها دلالات أخرى قد تقترب من دلالتها اللغوية وقد تبتعد عنها، هذه الدلالات خاضعة للسياق الذي وردت فيه، والحقل المعرفيّ الذي يتبناها . ومن هذه المفردات كلمة (نصّ) التي استعملت في ميدان العلوم الدينيّة – الفقه وعلم الأصول خاصّة– فقد تحولت إلى "مصطلح دلاليّ يشير إلى البيّن بذاته الواضح وضوحا لا يحتاج معه إلى بيان آخر، وذلك بالمقارنة بأنماط دلاليّة أخرى تحتاج إلى بيان وشرح مستقلين عنها"[٤] . فالنصّ إذن هو الواضح البيّن، فهذه الدلالة الاصطلاحيّة تشترك في جانب كبير منها مع دلالة الكلمة اللغوّية، التي تشير إلى "ما لا يحتمل إلاّ معنى واحدا أو ما لا يتحمل التّأويل"[٥]، وهي مدار ورود الكلمة في كتب الفقه والأصول .

الشافعيّ (ت٢٠٤هـ) يشير إلى هذا المعنى الاصطلاحيّ حين يصف النصّ بأنّه "مستغنى منه بالتنزيل عن التفسير"[٦] ونجده يضع النصّ مقابل الاستنباط عند حديثه عن أهميّة طلب العلم بما أنزل الله في كتابه العزيز؛ يقول " فحُقَّ

---

[١] الأزهريّ: ١٢/ ١١٦ .

[٢] الزمخشريّ (ابو القاسم محمود بن عمر)؛ أساس البلاغة؛ دار ومطابع الشعب؛ د ط؛ القاهرة ١٩٦٠؛ ٩٦٢ .

[٣] ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى) ؛مجالس ثعلب؛ تحقيق عبد السلام محمّد هارون؛ دار المعارف؛ د ط؛ مصر ١٩٦٩؛ ١/ ٩٠ .

[٤] أبوزيد (نصر حامد)؛ النصّ السلطة الحقيقية؛ المركز الثقافي العربي؛ ط١؛ الدار البيضاء، ١٩٩٥؛ ١٥١ .

[٥] الجرجانيّ (عليّ بن محمّد بن عليّ)؛ التعريفات؛ تحقيق د . إبراهيم الأبياريّ؛ دار الكتّاب العربيّ؛ ط١؛ بيروت؛ ١٩٨٥؛ ٣٠٩ .

[٦] الشافعيّ (محمّد بن إدريس)؛ الرسالة، تحقيق وشرح أحمد محمّد شاكر؛المكتبة العلمية؛ د . ط؛ د ت؛ ١٤ .

على طلبة العلم بلوغ غاية جهدهم في الاستكثار من علمه، أو الصبر على كلّ عارض دون طلبه، وإخلاص النيّة لله في استدراك علمه: نصّا واستنباطا"[١] . ويقول في موضع آخر "فإنّ من أدرك علم أحكام الله في كتابه نصّا واستدلالا، وفّقه الله للقول والعمل بما علم منه: فاز بالفضيلة في دينه ودنياه. . . "[٢] . وفي كلامه عن الوجوه التي أبان الله تعالى لخلقه في كتابه نجده يؤكّد معنى النصّ الذي أشار إليه في النصوص السابقة، يقول " فمنها : ما أبانه لخلقه نصّا، مثل جمل الفرائض في أَنّ عليهم صلاة وزكاة وحجّا وصوما . وأنّه حرّم الفواحش ما ظهر منها وما بطن، ونصّ الزنا والخمر وأكل الميتة والدم ولحم الخنزير، وبيّن لهم كيف فرض الوضوء من غير ذلك ممّا بيّن نصّا "[٣] . فالنصّ هنا هو ما أشار صراحة إلى الأحكام فهو من الوضوح بمكان لا يقبل معه الاستنباط والاجتهاد، فالنصّ على الفرائض واضح وهو ما ذكره جلّ شأنه في كتابه العزيز من دون الحاجة معه إلى إيضاح.

أمّا مفهوم النصّ في عرف الأصوليين فقد تنقّل بين الظاهر والمفسّر والحقيقة والمجاز " النصّ بالفتح والتّشديد هو في عرف الأصوليين يطلق على معان. الأوّل كلّ ملفوظ مفهوم المعنى من الكتاب والسنّة سواء كان ظاهرا أو نصّا أو مفسّرا حقيقة أو مجازا عامّا أو خاصّا اعتبارا منهم للغالب، لأنّ عامّة ما ورد من صاحب الشرع نصوص، وهذا المعنى هو المراد بالنصوص في قولهم عبارة النصّ وإشارة النصّ ودلالة النصّ واقتضاء النصّ "[٤] . ويعضّد هذا القول تقسيم الإمام الغزاليّ (ت٥٠٥هـ) للنصّ؛ فالنصّ "ضربان؛ ضرب هو نصّ بلفظه ومنظومه. . . وضرب هو نصّ بفحواه ومضمونه "[٥] . ثم يفرّق

---

[١] الشافعيّ: ١٩.

[٢] المصدر نفسه: ١٩.

[٣] المصدر نفسه: ٢١.

[٤] التهانويّ (محمّد عليّ)؛ موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم؛ تقديم د. رفيق العجم وآخرين؛ مكتبة لبنان الناشرون، ط١؛ بيروت؛ ١٩٩٦: ٢/ ١٦٩٥-١٦٩٦.

[٥] الغزاليّ (أبو حامد محمّد بن محمّد)؛ المستصفى من علم الأصول؛ دار احياء التراث العربيّ ومؤسسة التاريخ العربيّ؛ ط٣؛ بيروت؛ ١٩٩٣: ١/ ٣٣٥.

بين النصّ والظاهر عند حديثه عن اللفظ الدال الذي ليس بمجمل فهو "إمّا أن يكون نصّا، وإمّا أن يكون ظاهرا، والنصّ هو الذي لا يحتمل التأويل، والظاهر هو الذي يحتمله "[١].

ثم يحدّ النصّ بأنّه اسم مشترك، ويذكر أَنَّ العلماء، أطلقوا لفظ النصّ على ثلاثة أوجه؛ هي[٢]:

الأوّل: الظاهر؛ وهو ما أطلقه الأمام الشافعيّ، وهو ما يطابق حدّ اللغة. ويرى أنّه لا مانع من إطلاقه في الشرع.

الثاني: الذي لا يتطرق إليه احتمال أصلا لا على قرب ولا على بعد كالخمسة فإنّه نصّ لا يحتمل الستّة وكذا سائر الأعداد، ولفظ الفرس لا يحتمل الحمار والبعير، ويرى أَنَّ " كلّ ما كانت دلالته على معناه في هذه الدرجة سمّي بالإضافة إلى معناه نصّا في طرفي الإثبات والنفي ما لا ينطلق عليه الاسم، فعلى هذا حدّه اللفظ الذي يفهم منه على القطع معنى فهو بالإضافة إلى معناه المقطوع به نصّ"[٣]. ويرى أَنَّ هذا الوجه هو الأشهر بينها.

الثالث: اللفظ الذي لا يتطرّق إليه احتمال لا يعضّده دليل، فإن عضّده دليل خرج عن كونه نصّا، ثمّ يفرّق بين هذا الوجه والوجه الثاني الذي سبقه بقوله" فكان شرط النصّ بالوضع الثاني أن لا يتطرّق إليه احتمال أصلا، وبالوضع الثالث أن لا يتطرّق إليه احتمال مخصوص وهو المعتضد بدليل ولا حجر في إطلاق اسم النصّ على هذه المعاني الثلاثة لكنّ الإطلاق الثاني أوجه وأشهر وعن الاشتباه بالظاهر أبعد "[٤].

وبذا نرى أنّ المعنى الاصطلاحيّ لم يبعد كثيرا عن دائرة المعنى اللغويّ لكلمة (نصّ)، فهي تعني الظاهر الذي لا يحتمل التأويل، وأن لا يتطرّق إليه احتمال إلا بشرط أن يعضّد هذا الاحتمال بدليل. إلاّ أَنَّ هذا المفهوم بدأ يخرج من دائرة الخصوص إلى العموم الذي يشمل جميع ما ورد عن صاحب الشريعة، وكما رأينا من تعريف التهانويّ (ت. ق١٢هـ) للنصّ،

---

[١] المصدر نفسه: ١/ ٣٨٤.

[٢] ينظر: الغزالي؛ ١/ ٣٨٤-٣٨٦.

[٣] المصدر نفسه: ١/ ٣٨٥-٣٨٦.

[٤] المصدر نفسه: ١/ ٣٨٦.

الذي أخذه عن أبي البقاء الكفويّ (ت١٠٩٤هـ) [١] ووسّعه ليشمل فضلا عن النصّ والمفسّر شمل أيضا الحقيقة والمجاز عامّا وخاصّا .

- مفهوم النصّ في الثقافة الغربيّة:

ينحدر الأصل اللغويّ لكلمة نصّ (**Texte , Text**) في الثقافة الغربيّة من الأصل اللاتينيّ للكلمة (**textus**) وتعني أصلا النسيج أو الأسياخ المضفرة، مأخوذا من الفعل اللاتينيّ (**texrere**) ويعني نسج أو جدل [٢] . ثم انتقل هذا المعنى اللغويّ إلى النصّ الذي عدّ نسجا من الكلمات " وإنّ العلاقة بيّنة في هذا النقل، فإذا كان النسيج الماديّ يتكوّن من السدى واللحمة والمنوال... فإنّ النصّ يتكوّن من الحروف والكلمات المجموعة بالكتابة "[٣] .

وللتعرّف على المعنى الاصطلاحيّ لكلمة نصّ (**text**) في مجال علم اللغة الذي انفرد به في وقت متأخر ولاسيّما في الثلث الأخير من القرن العشرين . فـ(هارتمان) يعرّف النصّ بأنّه "متوالية من الكلمات المنطوقة فعلا في اللغة، فالنصوص قد تكون نسخا منقولة أو مادّة مسجّلة، أو أن تكون نتيجة تدوين عمل أدبيّ، أو قطعة من معلومات – نصّ رسالة مثلا"[٤] .

---

[١] ينظر: الكفويّ (أبو البقاء أيوب ابن موسى)؛ الكلّيات؛ إعداد د . عدنان درويش و محمّد المصريّ؛ مؤسسة الرسالة ناشرون؛ ط٢؛ بيروت ١٩٩٨؛ ٩٠٨.

[٢] ينظر: هاينه من (فولفانج) وديتر فيهفيجر؛ مدخل إلى علم اللغة النصيّ؛ ترجمة د . فالح بن شبيب العجميّ؛ مطابع جامعة الملك سعود؛ ط١؛ الرياض؛ ١٩٩٩؛ ٤ .

[٣] مفتاح (د . محمّد)؛ المفاهيم معالم؛ المركز الثقافيّ العربيّ؛ ط١، الدار البيضاء؛ ١٩٩٩؛ ١٦ .

[٤] **Hartman, R.R. K and F. C. stork; Dictionary of Language and linguistics; Applied Science published; London; ١٩٧٢, p.p. ٢٣٨.**

ويرى أنَّ النصّ –في نظر اللغويّين– يعمل كأساس للتحليل اللغويّ، فبعض النصوص تشير إلى التفاصيل المتحصّلة عن اللغات المنقرضة، أو في ميدان تعلّم اللغة الذي يمثّل التعامل مع النصوص جزءا مهمّا منه. أو في ميدان الترجمة . . وغيرها [١] .

النصّ إذن – وبحسب تعريف (هارتمان) – هو منظومة الكلام المدونة، وهذا التعريف يقترب من تعريفات الذين فرّقوا بين النصّ (**Text**)، والخطاب * (**Discourse**)، فالخطاب هو "امتداد متواصل من وحدات لغويّة أكبر من الجملة – المنطوق منها خاصة– "[٢] .

أما النصّ فهو تدوين هذه الامتدادات اللغويّة، يقول بول ريكور "لنسمّ نصّا كلّ خطاب تثبته الكتابة، وعلى هذا التعريف، يكون التثبيت بالكتابة مؤسسا للنصّ. . ."[٣] . لكن هل يقتصر النصّ على كونه مدونة كلاميّة تتألف من جمل

---

[١] **See: Ibid, ٢٣٧-٢٣٨.**

*يبدو أنّ هناك ثمّة خلط بين مفهومي النصّ والخطاب، ولاسيّما عند أصحاب الاتجاه اللغويّ المعروف بـ(تحليل الخطاب)، إذ نجد تداخلا كبيرا في تعريفات الخطاب مع ما يعرف بـ(النصّ)، كذلك الآليّات المستخدمة في تحليل الخطاب هي ذاتها مستعملة في تحليل النصوص، فنجد الحديث عن تواصليّة الخطاب، ومقام الخطاب، وعلاقات الترابط بين وحدات الخطاب . . وغيرها وهناك من لا يرى فرقا بين النصّ والخطاب فهما متلاحمان كما في قول رولان بارت "فالنصّ يظلّ في كلّ الأحوال متلاحما مع الخطاب، وليس النصّ إلا خطابا، ولا يستطيع أن يوجد إلا عبر خطاب آخر" .

بارت (رولان)؛ علم النصّ، ضمن كتاب آفاق التناصّيّة، المفهوم والمنظور؛ ترجمة د . محمّد خير البقاعيّ: سلسلة دراسات أدبيّة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د . ط، ١٩٩٨؛ ٤٤ .

ونجد أيضا من يجعل النصّ جزءا من الخطاب، وإنّ مجموعة النصوص هي التي تكوّن الخطاب، كما في حديث ايستهوب الذي يقول فيه: "إنّ الخطاب إذن مصطلح يعيّن الطريقة التي تشكّل بها الجمل نسقا تتابعيّا، وتشارك في كلّ متجانس ومتنوع على السواء، وكما أنّ الجمل تترابط في الخطاب لكي تصنع نصّا مفردا، فإنّ النصوص ذاتها تترابط كذلك مع نصوص أخرى لتصنع خطابا أوسع نظاما" . مكدونيل (ديان)؛ مقدّمة في نظريات الخطاب، ترجمة د . عز الدين إسماعيل؛ المكتبة الأكاديميّة، ط١، القاهرة، ٢٠٠١؛ ٣١ .

[٢] **Crystal (David); A Dictionary of Linguistics and phonetics; Black well published; (٣rd ed); London ١٩٩١; S.V Text; p.p. ١٠٦.**

[٣] ريكور (بول): من النصّ إلى الفعل؛ ترجمة محمّد برادة وحسان بورقيّة، مؤسسة عين للدراسات والبحوث الإنسانيّة والاجتماعيّة، ط١، القاهرة، ٢٠٠١؛ ١٠٥.

متوالية؟ نجد أَنَّ هاليداي وحسن يوسعان المفهوم ليشمل المنطوق والمكتوب فلا يقتصر تعريف النصّ عندهما بالمكتوب دون المنطوق، يقولان "تستعمل كلمة النصّ (**Text**) في علوم اللغة للإشـارة إلى أيّ مقطع، منطوق أو مكتوب، ومهما كان طوله، ليشكّل كلاّ موحدا"[١] . كما نجد أَنَّ كريستال وهاينه من وفيهفيجر لم يقصروا تعريف النصّ على كونه منطوقا أو مكتوبا ، وإنّما ادخلوا أصنافا أخرى تشمل علامات الطريق والمحادثات، والتقارير الإخباريّة والصور الرمزيّة، والقصائد والإعلانات. . . وغيرها[٢] . ويبرّران إدخال هذه الأصناف تحت مفهوم النصّ اعتمادا على وظيفة النصّ الرئيسة؛ وهي الوظيفة التواصليّة (**Communicative Function**) التي "تُعرف بسمات مثل الاتّساق (**Cohesion**)، والانسجام (**Coherence**)، والإخباريّة (**Informative ness**)، وهذه السمات هي التي توفر تحديد الكيفيّة التي تنشئ وحدة النصّيّة أو النسيج "[٣] .

والتواصليّة ليست الوظيفة الوحيدة للنصّ، وإنّما على النصّ أن يتّسم بسمات أخرى، وهذا ما جعل (جون لاينز) يعترض على التعريف التقليدي للنصّ بكونه سلسلة من الجمل المتتابعة وظيفتها التواصل، ويرى أَنَّ هذا التعريف غير مرض وعاجز عن توضيح الوحدات التي يتكوّن منها النصّ،سواء أكانت جملا أم غير جمل "وليست مجرد وحدات متصلة مع بعضها في سلسلة، إنّما ينبغي ربطها بطريقة مناسبة من حيث السياق، وعلى النصّ في مجمله أن يتّسم بسمات التماسك والترابط"[٤] .

---

[١] Halliday (M.A.K.) and Ruqaya Hassan; Cohesion in English; Long man; ١st pub; New York; ١٩٧٦; p.p.١.

[٢] See Crystal; S.V (text); p.p. ٣٥٠.

وينظر أيضا: هاينه من وفيهفيجر؛ ٤ .

[٣] See Crystal; S.V (text); p.p. ٣٥٠.

[٤] لاينز (جون)؛ اللغة والمعنى والسياق؛ ترجمة د . عباس صادق الوهاب، مراجعة د . يوئيل عزيز، دار الشؤون الثقافيّة، ط١، بغداد، ١٩٨٧؛ ص٢١٨–٢١٩ .

فالنصّ – وبحسب مفهوم لاينز – لا يكون نصّا إلاّ بوجود علاقات داخليّة تنتظم فيها متواليات الجمل، وهذه العلاقات هي التماسك والترابط، وعلاقات خارجية يحكمها السياق . ويخلص إلى أنّ كلاّ من النصّ والسياق يتمّم كلّ منهما الآخر، ويفترض مسبقا كلّ منهما الآخر، وتعدّ النصوص "مكونات للسياقات التي تظهر فيها، أما السياقات فيتم تكوينها وتحويلها وتعديلها بشكل دائم بواسطة النصوص التي يستخدمها المتحدثون والكتاب في مواقف معينة "(١) .

ويؤكد (دي بوجراند) أهميّة السياق للنصّ، " إذ ينبغي للنصّ أن يتصل بموقف يكون فيه (حدوث موقف **Situation of Occurrence**) تتفاعل فيه مجموعة من المرتكزات (٠٠) والتوقعات (٠٠) والمعارف (٠٠) وهذه البيئة الشاسعة تسمّى سياق الموقف* (**Context**) " (٢) .

والسياق في نظر (دي بوجراند) يشمل المحيط الثقافي والاجتماعي والمعرفي والتاريخي . وقد حدّد (دي بوجراند) معايير سبعة تجعل من النصّيّة** أساسا لإيجاد النصوص واستعمالها وهي(٣) :

١ . الاتساق (Cohesion):

---

(١) المصدر نفسه؛ ص٢١٥ .

* يفرق (كوزريو) بين الموقف والسياق؛ فالسياق (Context) هو المحيط اللغويّ الخالص للعلامة في النصّ، أي ما قيل وما سيقال . أما الموقف (Situation) فهو المحيط غير اللغويّ للعلامة، أو لسلسلة من العلامات بما فيه من ظروف وملابسات تصاحب الحدث اللغويّ، فضلا عن معلومات يتجاوزها المتكلم والمستمع، إذا كانت معلومات تقع بينهما . ينظر: بحيري (سعيد حسن)؛ اتجاهات معاصرة في تحليل النصّ؛ مجلة علامات في النقد؛ إصدار النادي الثقافيّ – جدة، ج٨ /م١٠٣، ديسمبر ٢٠٠٠؛ ١٦٠ .

(٢) دي بوجراند؛ ٩١ .

** النصّيّة (Textually) هي الخاصّية الأساسيّة لكلّ كلام، ففي مجموعة أفعال تواصليّة لا يتحدث المتكلمون بكلمات أو جمل، وإنما بنصوص . والنصّ – الموضوع المنفصل – يجب أن يفهم أو يحلل بوصفه مكونا لمجموعة أفعال تواصليّة، وينبغي في حالات التلقي أن توسّع إلى لعبة تواصليّة انتشاريّة بفعاليّة تساوي الدور المكون لمعنى التلقي، ينظر: شميدت (س.ج)؛ دراسة علمية للسرديّة الأدبيّة، نظريّة وتطبيق، ترجمة قسم الترجمة في مركز الإنماء القوميّ؛ مجلة العرب والفكر العالميّ، مركز الإنماء القوميّ، بيروت، العدد التاسع، شتاء ١٩٩٠؛ ٧٢ .

(٣) دي بوجراند؛ ١٠٣–١٠٧ .

هو ما يترتب على إجراءات تبدو بها العناصر السطحيّة على هيئة وقائع يؤدي السابق منها اللاحق، بحيث يتحقّق لها الترابط الرصفيّ، إذ يمكن استعادة هذا الترابط على هيئة نحويّة للمركبات والتراكيب والجمل، وعلى أمور مثل التكرار، والالفاظ الكنائيّة، والأدوات، والإحالة المشتركة (**Co-reference**)، والحذف والروابط .

٢ . الانسجام (Coherence) :

يتطلّب هذا المعيار إجراءات تنشط بها عناصر المعرفة لإيجاد الترابط المفهوميّ (**Conceptual Connectivity**) واسترجاعه، وتشمل وسائل الانسجام على:

أ . العناصر المنطقيّة؛ كالسببيّة والعموم والخصوص .

ب . معلومات عن تنظيم الأحداث والأعمال والموضوعات والمواقف .

ت . السعي إلى التماسك فيما يتصل بالتجربة الإنسانيّة .إذ إنّ ما يدعّم الانسجام هو تفاعل المعلومات التي يعرّفها النصّ مع المعرفة المسبقة بالعالم .

٣ . القصديّة (Intentionality):

تتضمن القصديّة موقف منشئ النصّ من صورة معينة من صور اللغة قصد بها أن تكون نصّا يتمتع بالاتّساق والانسجام، وأن مثل هذا النصّ يمثّل الوسيلة المرجوّة للوصول إلى غاية بعينها .

٤ . المقبوليّة (Acceptability):

تشمل المقبوليّة موقف مستقبل النصّ إزاء كون صورة ما من اللغة لها أن تكون مقبولة من حيث هي نصّ ذو اتّساق وانسجام .

٥ . رعاية الموقف (Situationality) :

ويطلق عليها المقاميّة؛ وتتضمّن العوامل التي تجعل النصّ مرتبطا بموقف سائد يمكن استرجاعه . ويأتي النصّ في صورة عمل يمكن له أن يراقب الموقف وأن يغيّره . وقد لا يوجد إلا القليل من الوساطة في عناصر الموقف كما في حالة الاتصال بالمواجهة في شأن أمور تخضع للإدراك المباشر، وربّما توجد وساطة جوهريّة كما في قراءة نصّ قديم ذي طبيعة أدبيّة حول أمور تنتمي إلى عالم آخر (مثلا: ملحمة كلكامش، أو الأوديسا) .

أن مدى رعاية الموقف يشير دائما إلى دور طرفي الاتصال على الأقل، ولكن قد لا يدخل هذان الطرفان في بؤرة الانتباه بوصفهما شخصين.

٦- التناصّ (Intertextuality):

يتضمن التناصّ العلاقات بين نصّ ونصوص أخرى مرتبطة به. وقعت في حدود تجربة سابقة، بوساطة كانت أو بغير وساطة. فالجواب في المحادثة، أو أي ملخص يذكّر بنصّ ما بعد قراءته مباشرة.

٧. الإعلاميّة (Informativety):

هي العوامل المؤثرة بلا حتميّة الحكم على الوقائع النفسيّة، أو الوقائع في عالم نصّي في مقابل البدائل الممكنة. فالإعلاميّة تكون عالية الدرجة عند كثرة البدائل، وعند الاختيار الفعليّ لبديل من خارج الاحتمال ويرى (دي بوجراند) أنَّ اثنين من هذه المعايير السبعة لهما صلة وثيقة بالنصّ؛ وهما (الاتّساق والانسجام)، واثنين منهما نفسيّان؛ هما (رعاية الموقف والتناصّ). أما المعيار الأخير (الإعلاميّة) فهو بحسب التقدير[1]. ويرى أنَّ هذه المعايير لا يُفهم أيّ منها من دون التفكير في العوامل الأربعة؛ اللغة، والعقل، والمجتمع، والإجراء (Processing)، وإنّ النصّ لا يعدّ نصّا إلا بمراعاة هذه المعايير السبعة. ويرى أيضا أنَّه لابدّ من مبادئ تنظيميّة تمنح أيّ نموذج لغوي قيمة ليعترف له من ثمّ بأنه نصّ. ويقترح معايير تؤدي الوظيفة التنظيميّة، يطلق عليها معايير التصميم؛ وهي[2]:

– كفاءة النصّ: وتأتي من انتفاعه في الاتصال بأفضل نتائج الاقتصاد في الجهد حتى يصل إلى سهولة متزايدة.

---

[1] ينظر: دي بوجراند؛ ١٠٦.

يشير سعيد بحيري نقلا عن (دي بوجراند) و (درسلر) الى أن الإعلاميّة ورعاية الموقف هما المعياران اللذان يتصلان بالسياق الماديّ والثقافيّ المحيط بالنصّ. ينظر: بحيري (سعيد حسن)؛ ١٦٩.

[2] ينظر: دي بوجراند؛ ١٠٧.

– تأثير النصّ: يتوقف هذا المعيار على قوة وقوعه عند مستقبليه، وهي تعزز عمق الإجراء، كما يتوقف على المساهمة في الوصول بمنتجه إلى غايته بتأسيس صلة ما بين مادة النصّ وخطوات خطّة ما .

– ملائمة النصّ على التوافق الكميّ بين مطالب الموقف الاتصاليّ ودرجة مراعاة معايير النصّيّة . ويشير الى أنَّ هذه المعايير التصميميّة أكثر حيويةّ بالنسبة إلى مقدرة مستعملي اللغة في التفريق الشهير بين الجمل واللاجمل، أو التفريق بين النصّ واللا نصّ[1] .

وفضلا عما تقدم نجد أنَّ (فان دايك) يضيف سمة أخرى لسمات النصّ، ألا وهي التداوليّة (**Pragmatic**)*، فهي التي تقوم بمهمة معالجة القيود التي تجعل المنطوقات اللغويةّ مقبولة أو ملائمة في موقف اتصاليّ يعبر بواسطته مستعمل اللغة، يقول (فان دايك): "والتداوليّة كأكبر مكوّن ثالث لأيّة نظرية سيميوطيقيّة . . . ينبغي أن تكون مهمتها دراسة العلاقات بين الرموز والعلامات والمستعملين لها . . . .أعني أن التداوليّة يجب أن تعين المجال الأمبيريقيّ (التجريبيّ) القائم على القواعد المتواطئ عليها في اللغة، والبرهنة على هذه القواعد من خلال إنتاج العبارات الملفوظة وتأويلها ، وبخاصّة يجب أن تسهم إسهاما مستقلا في تحليل الشروط التي تجعل تلك العبارات جائزة ومقبولة في موقف معين بالنسبة للمتكلمين بتلك اللغة"[2] .

والتداوليّة بوصفها سياقا تواصليّا تقوم أساسا على تفسير النصّ بوصفه فعلا كلاميّا ، أو بوصفه سلسلة من أفعال كلاميّة "فالوعود والتهديدات، والتأكيدات، والأسئلة، والطلبات، والأوامر الخ. . . هي أمثلة على الأفعال الكلاميّة . تقوم

---

(1) ينظر: المصدر نفسه؛ ١٠٧ .

* تعرف التداوليّة (**Pragmatics**) بأنها : "دراسة التواصل اللغويّ، وبصفة خاصة العلاقات بين الجمل والسياقات والأحوال التي استعملت اللغة فيها ، وهي تدرس:

١ . كيفية تفسير الأقوال المستعملة، أو اعتمادها على المعرفة بالعالم الواقعيّ المحيط بالنصّ .

٢ . كيفية فهم المتحدثين للأحداث الكلامية (**Speech acts**) .

٣ . كيفية تأثر تراكيب الجمل بالعلاقة بين المتحدث والسامع .

الفقي (د . صبحي إبراهيم)؛ علم اللغة النصّيّ بين النظريّة والتطبيق، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع؛ ط١، القاهرة، ٢٠٠٠؛ ١/ ٤٣ .

(2) فان دايك (تون أ)؛ النصّ والسياق؛ ترجمة عبد القادر قنيني؛ أفريقيا الشرق، د ط، الدار البيضاء؛ ٢٠٠٠؛ ٢٦٥–٢٦٦ .

بفعل كلاميّ حين ننطق بجملة أو بعدة جمل في سياق ملائم لها "[١] . ويقدم (فان دايك) المثال الآتي: "هل تستطيع مساعدتي على دفع السيارة"[٢] على أنَّ لفظه يعني القيام بفعل الطلب، وأن هذا الفعل لا معنى له ما لم تتوافر فيه بعض الشروط التي تتعلق بالسياق الذي تلفظ فيه العبارة بوصفها فعلا كلاميّا . ففي هذه الحالة (حالة الطلب) يجب أن يكون المتكلّم راغبا في شيء ما، ويفترض بالمتلقّي أن يكون مستعدّا لفعل ذلك الطلب وقادرا عليه . ومن ثمّ فإن هنالك جملة من العوامل التي يتألف منها السياق التداوليّ تتمثل في المعرفة التي يمتلكها مستعملو اللغة، ورغباتهم أو إرادتهم، وأشيائهم المفضلة، وآرائهم، وأيضا علاقاتهم الاجتماعيّة (علاقة سلطويةّ، علاقة صداقة... الخ)[٣] .

بعد ذلك يتحدث عن تداوليّة النصوص بوصفها متتاليات أفعال كلاميّة، ويرى من المهمّ أن تحدّد العلاقات التي تمكّن من ترتيب أفعال كلاميّة في متتاليات أفعال كلاميّة أكبر منها ، وعن طريق ارتباط هذه المتتاليات بمتتاليات جمل أو عبارات النصّ المنطوق، يرى أنَّ هناك مجموعة من العلاقات هي التي تحكم هذا الارتباط منها علاقة التعليل أو التفسير – التي تكون بين الطلب والإبلاغ مثلا – " فبواسطة النطق أوجّه طلبا ، وبواسطة الجملة السابقة أو اللاحقة للأولى أعلّل طلبيّ، وأعرض أسبابه، إذن يمكننا بوجه عامّ أن نجعل أحد الأفعال الكلاميّة معقولا أو ممكن التصديق بواسطة فعل آخر "[٤] .

ثم يشير (فان دايك) ، إلى أنَّ من الممكن أن تشكّل متتاليات الأفعال الكلاميّة للنصّ المأخوذ ككلّ –كما في بيان المعلومات والسرد والعرض والمحادثة– بالاستدلال الذي قدّمه اعتمادا على بنى تداوليّه كبرى لكي "تتمكن من الكلام على

---

[١] فان دايك (تون أ) ؛ النصّ: بناؤه ووظائفه مقدمة أولية لعلم النصّ؛ ترجمة جورج أبي صالح؛ مجلة العرب والفكر العالميّ؛ مركز الإنماء القوميّ، العدد الخامس، شتاء ١٩٨٩؛ ٦٩ .

[٢] المصدر نفسه: ٦٩ .

[٣] ينظر: فان دايك ؛ النصّ: بناؤه ووظائفه؛ ٧٠ .

[٤] المصدر نفسه؛ ٧٠ .

الوظيفة الإجماليّة لنصّ معين . في الواقع حينما ننطق بنصّ مأخوذ بكلّيته، إنما نقوم أيضا بفعل كلاميّ إجماليّ أو حتى بفعل كلاميّ كبير"(١)، فهذه الأفعال الكلاميّة الكبيرة مشتقة من متتاليات أفعال بوساطة قواعد كبيرة .

وفي هذا إشارة إلى مفهوم البنية الكبرى الشاملة للنصّ؛ الذي قدّمه (فان دايك) ليقابل البنى الصغرى (الجمل) المكونة للنصّ، فالنصّ بوصفه بنية دلاليّة كبرى ليس مخصوصا بالعناصر المكوّنة له، إذ إنّ البنية الدلاليّة الكبرى هي "بنيات دلاليّة معهودة كصيغة القضيّة المعتادة مثلا، إلا أنَّها لم يعبّر عنها في قول واحد أو جملة وإنّما في تسلسل مفرد من الجمل؛ وبعبارة أخرى فإنّ البنيات العامة الكبرى هي من المستوى الشامل في الوصف السيمانطيقيّ لكونها تعيّن أجزاء الخطاب وكلّيته على أساس من المعاني الجزئيّة للجمل "(٢) .

وبناءا على ما تقدم –وبحسب فان دايك– يمكن وصف حدث ما بوساطة مجموعة من الجمل، مثل: ذهبت إلى المحطة، اشتريت تذكرة، توجهت إلى ساحة المحطة، ركبت القطار، فهذا الحدث يمكن أن يوصف على مستوى أعمّ بوساطة الجملة التالية (ركبت القطار)، فهذا الجملة تمثل موضوع السرد الذي عرضت فيه التفاصيل المتعلقة بالرحلة، وهذا يعني أن التفاصيل في البنية الكبرى قد ألغيت ولم يحتفظ منها إلا بمعلومة هي الأهمّ والأوثق صلة بالموضوع. كما يشير (فان دايك) إلى أنَّ البنى الكبرى قد تختلف جزئيّا من شخص إلى آخر، فالقرّاء سيختارون من نصّ معيّن عناصر مهمة مختلفة باختلاف معارفهم واهتماماتهم، وأعمالهم، وآرائهم وعليه فإنّ البنية الكبرى قد تتغير من شخص إلى آخر، إلاّ أنَّ هذا التغيّر سيجد توافقا نسبيّا في مستوى التفسير الإجمالي لأحد النصوص بين مستعملي اللغة(٣) .

نخلص إلى أنَّ مفهوم البنية الدلاليّة الكبرى، هو المعنى المستخلص من نصّ ما، أو ما يمكن أن نطلق عليه موضوع النصّ، أو الفكرة التي يقوم عليها النصّ، إذ يمكننا –وبحسب تفسير فان دايك– أن نلخّص الصفحة الأولى من رواية ما في قضيّة واحدة (جملة تامة المعنى)، وبوساطة القواعد الكبرى يمكن تحويل قضايا كبيرة متكوّنة من أكثر من صفحة أو أكثر من

---

(١) المصدر نفسه: ٧٠ .

(٢) فان دايك: النصّ والسياق: ٢٤ .

(٣) ينظر: فان دايك: النصّ بناؤه ووظائفه : ٦٤ .

فصل إلى قضايا كبيرة أعلى مرتبة، أما البنية الكبرى لرواية بكاملها يطلق عليها (عبرة الرواية) . ويجعل (فان دايك) للبنى الكبرى قواعد كبرى من أهمها : الحذف أو الانتقاء، والتعميم، والتركيب .

فالحذف يعني حذف متالية القضايا (الجمل) التي ليست شرطا لتفسير القضايا اللاحقة في النصّ، أو اختيار القضايا التي هي شروط تفسيريّة .

أما التعميم فيعني استبدال قضايا بالقضيّة التي تنطوي عليها كلّ واحدة من قضايا المتالية؛ مثلا: (مريم تلعب بالدمية، يوسف يلعب بالكرة، سعيد يلعب بالدراجة) . . . . الأولاد يلعبون بألعابهم .

أما التركيب فيعني استبدال متالية قضايا بقضيّة تحيل إجمالا إلى الحدث نفسه الذي تحيل إليه قضايا المتالية برمتها؛ مثال ذلك رحلة القطار المشار إليها آنفا .

ويشير إلى أنَّ هذه القواعد لا يمكن أن تعمل إلاّ على أساس معرفتنا للعالم، فإننا إن لم نكن نعرف أنَّ الرحلة بالقطار مثلا، تستدعي الذهاب إلى المحطة وشراء التذكرة. . .الخ، لما تمكنّا من استبدال كلّ التفاصيل بفكرة (رحلة القطار)[1] .

ويخلص (فان دايك) إلى أن موضوع النصّ غالبا ما يذكر في النصّ، وفي هذه الحالة يعبّر عن قضيّة كبرى مباشرة في النصّ بوساطة جملة موضوعيّة (**Phrase Thematic**)، وإنّ هناك وسائل أخرى تدلّ على البنى الكبرى التي يتضمّنها أحد النصوص، مثل: عناوين، كلمات رئيسيّة، حروف مائلة، خلاصات. . .وغيرها[2] .

من الملاحظ أنَّ (فان دايك) في طرحه لهذه المفاهيم (التداوليّة والبنية الكبرى الشاملة) التي تعكس تأثرا واضحا بنظرية (أوستن) لأفعال الكلام، التي بدورها تعكس تأثر (اوستن) نفسه بنظرية المعنى عند (فتجنشتاين)، الذي يرى أنَّ معنى الكلمة هو استعمالها ، وأن معنى أيّة كلمة أو عبارة يتمثل في طريقة استعمالها في سياسة معينة، ومن ثم فإن هذا الاستعمال هو الذي يحدّد معنى الكلمة أو العبارة[3] .

---

[1] ينظر: فان دايك؛ النصّ: بناؤه ووظائفه؛ ٦٤–٦٥ .

[2] ينظر: المصدر نفسه، ٦٥ .

[3] ينظر: هاينه من وفيهفيجر؛ ٤٤–٤٥ .

كما أنَّ العوامل التداوليّة (**Pragmatics**) هي التي تحدّد المعنى الحقيقي للكلمات والوحدات اللغويّة الأخرى، فالتلفظ يعرّف على أنّه فعل أو ممارسة أو تصرّف وعليه يتوقف بشكل أساسي بناء ما يمكن تحقيقه بوساطة العمل اللغوي. وهذا ما بنى عليه (أوستن) خطة كتابه المسمى (كيف ننجز الأشياء بالكلمات) (**How do things with words**)[١].

إنّ ما أسماه (فتجنشتاين) بـ(ألعاب اللغة **Language games**) يستدعي استعمال اللغة في سياق اجتماعيّ / تداوليّ معين، ويستدعي أيضا استعداد المخاطب للاستجابة وتقبّل ما يعنيه المخاطب لتحقيق غاية التواصل اللغوي – وهذا ما أشار إليه (فان دايك) في مثال السيّارة وحديثه عن الطلب كما قدّمنا آنفا – . كما أنَّ (فتجنشتاين) يفرّق بين القضيّة وعلاقة القضيّة؛ فعلاقة القضيّة هي القالب الحسّيّ – المتمثل بالكلمات والألفاظ المكتوبة والمنطوقة – الذي نعبّر بموجبه عن القضيّة.

أما القضيّة فهي المعنى القائم في الذهن الذي نرسم به الواقع الخارجي[٢]. من هنا نجد أنَّ استعمال (فان دايك) للبنية الكبرى يمثل انعكاسا لمفهوم القضية عند (فتجنشتاين). إنّ عودة الأثر المنطقيّ* على الدرس اللغويّ الحديث، قد جعل البحث اللغويّ يقترب كثيرا من المنطق الحديث إن لم يكن منطقا خالصا، ونرى هذا الأثر جليّا في كتابات فان دايك وما قدّمه في مجال علم لغة النصّ، فهذه الكتابات مغرقة بمصطلحات المنطق ورموزه – ولاسيّما كتابه النصّ والسياق – .

---

[١] بحيري (سعيد)؛ ١٤١.

[٢] صالح (رشيد الحاج)؛التحليل اللغويّ ونظريّة المعنى عند فتجنشتاين؛ عالم الفكر؛ المجلس الوطنيّ الثقافة والفنون والآداب؛ الكويت؛ العدد/٤؛م/٢٩؛ابريل–يونيو ٢٠٠١م؛ ٢٣٦.

* لا نقصد هنا المنطق الأرسطيّ الذي هيمن على الدرس اللغويّ القديم لقرون عدة، وإنما قصدنا المنطق الحديث ولاسيّما ابحاث برتراند رسل وفتجنشتاين في المنطق، وكذلك أعمال أوستن وسيرل وغرايس فيما يتعلق بنظرية أفعال الكلام.

ثمّة مصطلح آخر يتداول في الدراسات اللغويّة المتعلقة بالنصّ، هو مفهوم (البنيـة العميقـة للنصّ)** الذي وضعه (ج بيتوفي و رايزر وفان دايك)[١] . جاء هذا المفهوم توسّعا لمفهوم البنية العميقـة للجملة في إطار القواعد التّوليديـةّ والتّحويليـةّ. وقد جاء تطور هذا المفهوم "انطلاقا من فرضيّة أنَّ المرء يستطيع من "قاعدة دلاليّة" (مجموعة من أبنية –الخبر– الحجة المدروسة بوسائل المنطق الصوري) قياسا على الجمل أن يطوّر أيضا نموذجا صالحا للنصّ، وأن يشتقّ قواعد تكوينها بشكل نسقيّ"[٢] . لذا نجد أنّ (فان دايك) يؤكّد على أنَّ قواعد النصّ التّوليديةّ والتحويليةّ قادرة على إعادة البنيـة الشكليّة للّغة لدى مستعملها، وقادرة أيضا على إنتاج عدد كبير من النصوص[٣] .

ويرى (هاينه من وفيهفيجر) أنَّ الذين قدّموا مفهوم البنية العميقة للنصّ واجهوا مشكلات جوهريّة عند تطبيق هذا المفهوم على الدراسات النصّيّة الفعليّة، إذ إنهّم أدركوا أنهّ بوساطة هذا المفهوم يمكن توليد جمل فقط داخل النصوص وليس كلّيات النصّ بالصفات الهامّة لها، إذ لا يمكن فهم النصوص على أنَّها مجموعةّ صفات المكونات المتضمّنة فيها فحسب، وإنما تفهم من تناول معطيات أخرى كالسياق، والظرف، الأمر الذي جعل هذا المفهوم عاجزا عن شرح التعريف (الاتصاليّ– التداوليّ) في النصوص مما حدا بممثلي هذا الإسهام التحوّل عنه في منتصف السبعينيات[٤] .

** أخذ مفهوم (البنية العميقة) عن القواعد التوليديّة والتحويّليّة التي قدمها (جومسكي) في نظريته المعروفة بالاسم نفسه، وملخّص فكرة (البنية العميقة) هي أن للظواهر التركيبيّة مستويين الأول مستوى (البنية العميقة) وهو المعنى الكامن في نفس المتكلّم أو هي البنية التحتيّة التي يتحتم اكتشافها ودراستها ووصفها لغرض فهم غوامض البنية السطحيّة –أي التراكيب المنطوقة فعلا ويسمعها السامع– . والبنية العميقة هي التي تحدّد تأويل الجملة الدلاليّ، بينما تحدّد البنية السطحيّة تأويلها الصوتيّ.

ينظر: جومسكي (نعوم)؛ جوانب من نظرية للنحو؛ ترجمة مرتضى جواد باقر، جامعة البصرة؛ د ط، د ت؛ ٣٩–٤٠ .

[١] هاينه من وفيهفيجر؛ ٤٣ .

[٢] هاينه من وفيهفيجر؛ ٣٢ .

[٣] **See: Van Dijk (T.A); Same Aspect of Text Grammars; The Hague, Mouton; ١٩٧٢. P.p. ٢٧.**

وينظر: هاينه من وفيهفيجر؛ ٤٣ .

[٤] ينظر: هاينه من وفيهفيجر؛ ٤٤–٤٥ .

- من الجملة إلى النص:

لا جرم أَنَّ الدراسات النحويّة ولعصور طويلة لم تتجاوز حدود الجملة في التحليل اللغوي، تاركة تحليل النصّ للبلاغة والأسلوبيّة، وهذا ما أثرى التراث اللغوي الذي شكّل حصيلة جوهريّة أمدّت الوصف النحوي للنصّ بمفاهيم وأدوات لا يمكن الاستغناء عنها "لكنّ إطار نحو النصّ ومبادئه يلزم البحث عن نماذج أشمل وطرق وصف مغايرة قادرة على استيعاب ذلك التحوّل وتقديم محاولات جديدة لتحقيق الكفاية الوصفيّة والتحليليّة "(١) .

ولعلّ من أبرز دواعي التحوّل من نحو الجملة إلى نحو النصّ؛ إنّ الأخير لا يقرّ للجملة بالاستقلال، مما يجعل نحو الجملة غير كاف لوصف تتابعات كبرى تتجاوز الجملة، وظواهر تتعلق ببنية النصّ ككلّ، أي أَنَّ الجملة ذات دلالات جزئيّة في النصّ، ولا يمكن أن تقرّر الدلالة الحقيقيّة لكلّ جملة داخل كليّة النصّ، إلا بمراعاة الدلالات السابقة واللاحقة في التتابع الجملي، "إذ ينظر إلى النصّ مهما صغر حجمه على أنّه وحدة كليّة مترابطة الأجزاء، أو بنية معقدة متشابكة مكتفية بذاتها دلاليّا، يتحقق التماسك بين عناصرها المضمونيّة والائتلاف، أو الترابط بين عناصرها الشكليّة "(٢) .

وهنا يشير (دي بوجراند و درسلر) إلى أَنَّ المعنى الكلّي للنصّ أكبر من مجموع المعاني الجزئيّة للمتواليات الجمليّة التي تكوّنه، ولا تنجم الدلالة الكليّة عنه إلا بوصفه بنية كبرى، فالنصّ ينتج معناه عن تفاعل مستمر بين أجزائه، ومن ثمّ ينظر إلى ذلك الانسجام الداخلي بين الدلالات الجزئيّة، وليس إلى ذلك الانتقال المعهود والمنظّم من الجزء إلى الكلّ(٣) .

وفي محاولة إيجاد فوارق بين الجملة والنصّ يضع (دي بوجراند) مجموعة من هذه الفوارق، مقدّما لها بنظرة في الدراسات اللغويّة التي اعتمدت بناء الجملة، إذ يرى (دي بوجراند) أنّه على الرغم من اعتماد الدراسات اللغويّة ولعصور

(١) بحيري (سعيد حسن)؛ ١٤١ .

(٢) المصدر نفسه؛ ١٤٠ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه؛ ١٤١ .

سحيقة على الجملة، إلا أنّ هذا التركيب قد أحيط بالغموض وتعدّد التعريفات، ويورد جملة من التعريفات لمجموعة من اللغويين المعاصرين؛ منها أن الجملة عبارة عن فكرة تامّة. أو أنها تابع من عناصر القول ينتهي بسكتة. أو أنها نمط تركيبيّ ذو مكونات شكليّة خاصّة، ويعقّب على ذلك بالقول "إنّ اللمحات التضمينيةّ الوظيفيةّ لكلّ هذه المعايير تختلف اختلافا تامّا فيما بينها، وإنّ البحث العلمي ليوضّح أنَّ الناس يختلفون في أحكامهم بالنسبة لما تتكون منه الجملة "[١]. ويشير إلى أنّنا حين ننظر إلى السكتات التي في الكلام نجد أنّ كثيرا من القطع التي نراها جملا لن تحسب على الجمل في معايير أخرى. وإنّ هناك مشكلة أكثر خطورة هي أن تعيين حدود الوقائع النطقيّة يجري عن طريق علامات غير لغويةّ. ويذكر هنا أنَّ النحو التحويلي عرّف اللغة بأنها مجموعة من الجمل، فكلّ ما لا يوجد في الجملة لابد أن يقدّر بالتحويل والاستنباط. فالجملة هنا عولجت لا بوصفها نمطا تحكمه قواعد نحويةّ، بل بوصفها قضيّة منطقيّة، ويرى (دي بوجراند) أنَّ ذلك من خواص اللغات المنطقيّة لا اللغات الطبيعيّة، فتعريف مكونات من قبيل الموضوع والمحمول وارد من وجهة نظر المنطق، أمّا المركب الاسميّ والمركب الفعليّ فهي مكونات قواعديّة خالصة[٢].

ثم يخلص إلى أنّ "الكيان اللغويّ المتعدّد المستويات لابدّ أن يكون هو النصّ المشتمل على أجزاء يمكن لها أو لا يمكن أن تركّب في صورة جمل "[٣]. من ثمّ يعرض (دي بوجراند) الفوارق التي يراها جوهريّة بين النصّ والجملة وهي:

١. إنّ النصّ نظام فعّال، في حين أنّ الجمل عناصر من نظام افتراضي، ويوضّح المقصود بالنظام الفعّال، هو أنَّ النصّ تجمّع من الوظائف يوجد عن طريق عمليّات قوامها الحكم والانتقاء اللذان يكونان بين عناصر النظام الافتراضيّ لهذا يمكن لإنشاء النصّ أن يوصف بأنه تفعيل. وهذه السمة هي المعيار الجوهريّ للتعرّف على النصّ بهذا الوصف، ويتبع ذلك أنَّ النصّ ليس

---

[١] دي بوجراند: ٨٨.

[٢] ينظر: دي بوجراند: ٨٨–٨٩.

[٣] المصدر نفسه؛ ٧٨.

مجرد منزلة مختلفة عن منزلة الجملة، فقد يكون النصّ أكثر من كلمة واحدة، وقد يتألف من عناصر ليس لها ما للجملة من الشروط: مثل: علامات الطريق، والإعلانات، والبرقيّات . . وغيرها [١] .

٢ . إنّ الجملة كيان قواعديّ خالص يتحدّد على مستوى النحو فحسب، أما النصّ فإنه يعرف تبعا لمعايير النصّيّة، كالاتّساق، والانسجام، والقصد، ورعاية الموقف، والتناصّ، والإعلاميّة .

٣ . إنّ قيود القواعد المفروضة على البنية التجريدية للجملة في النصّ يمكن أن يتمّ التغلّب عليها بالاعتماد على سياق الموقف، فالعناصر التي يمكن فهمها من الموقف مثلا عن طريق الإدراك الحسّي يمكن السكوت عنها أو اقتضابها بوساطة المتكلم من دون الضرر بالطاقة الاتصاليّة للنصّ، وبذا لا يكون الصواب النحوي قانونا ، بل يعدّ معيارا نلجأ إليه عند عدم وجود قرائن محدّدة، أو هو معيار يفضّل على غيره عند تعدّد الاحتمالات .

٤ . إنّ الفرق بين ما يطابق القواعد النحويّة وما لا يطابقها ، فرق تقابليّ ثنائيّ عندما تكون ثمّة قواعد دقيقة وكاملة لضبط الجمل . فالحكم بأنّ تركيبا ما يعدّ جملة يتمّ بمقارنة هذا التركيب بالأنماط التي تسمح بها القواعد النحويّة .

أما الفرق بين ما يعدّ نصّا وما لا يعدّ نصّا فلا يتمّ بمثل هذه المقارنة الآليّة فكون النصّ مقبولا أو غير مقبول يعتمد على دوافع الموقف والإسهام في عملية الاتصال .

٥ . ينبغي للنصّ أن يتصل بموقف تتفاعل فيه مجموعة من المرتكزات والتوقعات والمعارف تسمّى أسباب الموقف . أمّا الجمل فلا يمكن أبدا أن ترد من دون تكلّف؛ أما لكونها أطول أو أعقد أو أكثر توابع، أو لكونها فارغة من المعنى أو غير ذات أثر عمليّ في الأداء ، فالقواعد التجريدية لتكوين الجملة لا يمكن التقنين لطولها أو عدد مكملاتها بحيث يتوقف بعده تتابع العناصر لتصبح الجملة جملة ذات معنى .

٦ . لا يمكن النظر إلى النصّ على أنّه مجرد صورة مكونة من الوحدات الصرفيّة أو الرموز اللغويّة . إذ إنّ النصّ تجلّ لعمل إنسانيّ ينوي به شخص ما أن ينتج نصّا ، ويوجّه السامعين به إلى أن يبنوا عليه علاقات من أنواع مختلفة . لذا يبدو هذا

---

[١] ينظر: المصدر نفسه؛ ٨٩-٩٧ .

التوجيه مسبّبا لأعمال إجرائية. فالنصوص تراقب المواقف وتوجهها وتغيّرها . وليس للجملة هذا العمل، لذا فهي ذات أثر محدود في المواقف الإنسانية، لأنها تستعمل لتعريف الناس كيفيّة بناء العلاقات النحويّة فحسب .

٧ . النصّ توال من الحالات؛ كالحالة المعلوميّة، والحالة الانفعاليّة، والحالة الاجتماعيّة. وهذه الحالات عند مستعملي النصّ عرضة للتغيّر بوساطة النص. وأَنَّ إنتاج النصّ وفهمه يأتي في صورة توال من الوقائع. ففي كلّ نقطة من نقاط هذا التوالي تطّبق الضوابط السائدة، فضوابط بدايات النصوص تختلف عن ضوابط استمرارها ونهاياتها . وفي المقابل يجري النظر إلى الجمل على أنَّها عناصر من نظام ثابت متزامن، أي نظام يرى في حالة واحدة مثاليّة مفارقة للتطور .

٨ . إنّ الأعراف الاجتماعيّة تنطبق على النصوص أكثر مما تنطبق على الجمل، فالوعي الاجتماعيّ ينطبق على الوقائع لا على أنظمة القواعد النحويّة، إذ إنّ السمة الاجتماعيّة لتراكيب بعينها لا تؤثر إلا في قسط ضئيل من مجموع القواعد .

٩ . العوامل النفسيّة أوثق علاقة بالنصوص منها بالجمل. فالجملة من حيث الصياغة الذهنيّة شكل استكشافيّ بجانب أمور أخرى تعين على الغايات الواسعة للاتصال، كالتعبير، وتذكر المعلومات، أو السعي إلى غاية ما . أما حدود الجملة فيتمّ تحديدها فيما بعد في أثناء اتباع النصّ، ثم يستغنى عنها في المراحل الأولى للفهم.

١٠ . إنّ النصوص تشير إلى نصوص أخرى بطريقة تختلف عن اقتضاء الجمل لغيرها من الجمل الأخرى، إذ يعتمد متعلمو اللغة في استعمال الجمل على معرفة القواعد من حيث هي نظام افتراضيّ عامّ، أمّا من أجل استعمال النصوص، فإنّ الناس بحاجة إلى معرفة عمليّة الأحداث الجارية بخصوصها وتنطبق هذه الحالة من التناصّ على الملخّصات ومسوّدات الموضوعات ، والاستطرادات، والإجابات، ومحاكاة النصوص.

بهذه الفوارق العشرة يحاول (دي بوجراند) أن ينبّه على أَنَّ النصّ أولى بالدراسة من الجملة، لأن الجملة غير قادرة على أن تكون حدثا تواصليّا مكتفيّا بذاته، إذ إنّ الجملة تستدعي جملا أخرى وبذا تكوّن النصّ. ولابدّ من الإشارة هنا إلى أَنَّ (دي بوجراند) في إشارته إلى الجملة، إنما قصد الجمل التي تستعمل كشواهد نحويّة، أو تلك التي لا تحمل معنى تامّا – المجتزأة من النصّ – إذ إنّ الجمل تامّة المعنى تعدّ نصوصا لما لها من دلالة تغني السامع/القارئ عن البحث في ما ورائها لإتمام

فهم المعلومة الواردة فيها . وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ التحوّل عن الجملة لا يلغي وجودها ، إذ هي المرتكز الذي يعتمد عليه النص . بل هي الجزء الأساس المكون للنصّ .

- الاتّساق (Cohesion) :

نحاول هنا التعرّف على المعنى اللغوي لكلمة اتّساق (**Cohesion**)، والتعرف على بعض من معانيها واستعمالاتها في مجال علم اللغة النصّيّ (**Text Linguistics**) .

تترجم كلمة (**Cohesion**) غالبا في العربية بـ (تماسك)، وهناك من يترجمها (السبك)، وبعض منهم يترجمها بـ(الترابط)، وآخرون يترجمونها بـ (التماسك النصي الشكلي)، للتفريق بينها وبين كلمة (**Coherence**)،إذ يترجمونها بـ(التماسك الدلالي) . وجاء اختيارنا للاتّساق ترجمة للكلمة، لكون من معانيها في العربية هو الجمع والانضمام والامتلاء، وهو ما توحي به دلالة الكلمة وما يوحي به استعمالها أيضا . فقد جاء في لسان العرب "الوسوق ما دخل فيه الليل وما ختم، وقد وسق الليل واتّسق، وكلّ ما انضمّ، فقد اتّسق، والطريق يأتسق ويتّسق أي ينظمّ، حكاه الكسائي، واتّسق القمر: استوى . وفي التنزيل: (**فَلَا أُقْسِمُ بِالشَّفَقِ ۝ وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ ۝ وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ۝**) [الانشقاق ١٦–١٨] . قال الفراء: وما وسق أي وما جمع وختم، و اتّساق القمر امتلاؤه واجتماعه واستواؤه ليلة ثلاث عشرة وأربع عشرة، قال الفراء إلى ست عشرة فيهنّ امتلاؤه واتّساقه "[١] .

وفي ضوء ما تقدّم فإنّ اتّساق النصّ؛ يعني أيضا جمع أجزائه المكونة له . وضمّ بعضها إلى بعض، واستواءه من حيث الدلالة . ليكون وحدة دلالية مترابطة لا تنافر بين مكوناتها ، لأنّ ذلك التنافر يخرج النصّ من دائرة النصّيّة، ولا يعدّ نصّا .

---

[١] ابن منظور؛ مادة (و س ق)؛ ١٠/ ٢٧٩ .

أمّا أصل كلمة (**Cohesion**) في اللغات الأوربية فينحدر من الأصل اللاتيني (**haerer**) الذي يعني الإلتصاق زيدت عليه البادئة (**co**) التي تعني (معا أو على نحو متصل) لينتج عن ذلك الفعل (**Cohaerer**) ويعني (ملتصق معا) . ويرجع أول ظهور للفعل (**Cohere**) إلى سنة ١٦٠١م وذلك في مسرحية (الليلة الثانية عشرة) للكاتب المسرحي الإنكليزي شكسبير . أمّا أول ظهور لكلمة (**Cohesion**) فلم يكن إلاّ في سنة ١٦٧٨م . في بحوث الفيلسوف (هوبس) عن الفلسفة الطبيعية[١] .

أما المعنى الاصطلاحي لمفهوم الاتّساق (**Cohesion**)، ولا سيما في مجال الدراسات اللغويّة المعاصرة، أو ما يسمى بعلم لغة النصّ، حيث يدور هذا المصطلح حول البنية السطحيّة للنصّ؛ أي العلاقات والروابط التي تشكّل بنية النصّ . فقد استعمل هذا المصطلح عند اللغويين "للإشارة إلى خاصيّة الوحدات الأكبر من (المورفيم) لتتماسك معا في بنى أكبر، مثال ذلك؛ (الأداة + الاسم)، ففي هذا الاستعمال تعمل مجموعة من الكلمات كمكوّن للوحدة الكبرى، كما يمكن أن يوصف بأنّه انسجام داخلي "[٢] .

فالاتّساق إذن خاصيّة تتصف بها الوحدات الأكبر من الكلمة أو حتى الجملة . وكما يعرفه (د . محمّد الخطابي)؛ فهو "ذلك التماسك الشديد بين الأجزاء المشكلة لنصّ/خطاب ما، ويهتم فيه بالوسائل اللغويّة (الشكليّة) التي تصل بين العناصر المكوّنة لجزء من خطاب أو خطاب برمته . ومن أجل وصف اتّساق الخطاب/ النصّ يسلك المحلل الواصف طريقة خطيّة، متدرجا من بداية الخطاب (الجملة الثانية منه غالبا) حتى نهايته، راصدا الضمائر والإشارات المحيلة، إحالة قبليّة أو بعديّة، مهتما أيضا بوسائل الربط المتنوعة، كالعطف، والاستبدال، والحذف والمقارنة والاستدراك... كلّ ذلك من أجل البرهنة على أنَّ النصّ/الخطاب (المعطى اللغوي بصفة خاصّة) يشكّل كلاّ متآخذا "[٣] .

---

[١] See: Al-Algawi (Bayda’ A. L.): Rendition of Syntactic Cohesion: Application of text linguistics on translation; A thesis of Master; Submitted to the council of the college of Arts of the Al-Mustansiriya University). ١٩٩٦, p. p. ١.

[٢] **Crystal; s.v- Cohesion p.p. ٦١.**

[٣] الخطابيّ (د . محمّد)؛ لسانيّات النصّ، مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافيّ العربيّ، ط١، بيروت، ٩٩١؛ ٥ .

من هذه الزاوية ينظر إلى الاتّساق على أنّه علاقة نحويّة – تركيبيّة تقتصر على البنية السطحيّة للنصّ، أي على العلاقات التي توجدها الأدوات الرابطة لأجزاء النصّ. في حين نجد أَنَّ تعريف هاليداي وحسن للاتّساق يتمثل في كون مفهوم الاتّساق مفهوما دلاليّا يشير إلى علاقات المعنى الموجودة بين طيّات النصّ[١]. يؤكّد ذلك (هاليداي) في كتاب آخر بعد أن أدرك أنّ هذا المفهوم قد تعرّض إلى كثير من سوء الفهم الناجم عن استعمال الاتّساق بوصفه طريقة لتحليل النصّ، في حين أَنَّ الاتّساق يعدّ خاصّيّة جوهريّة للنصوص، فالاتّساق –كما يرى هاليداي– ليس مجرد خاصّيّة ترتبط بالبنية السطحيّة للنصّ في مستوياتها النحويّة المعجميّة فحسب، بل هو خلق دلاليّ ناتج عن عمل نحويّ بشكل واسع، ويمثل إدراكا تلقائيّا للخيارات الدلاليّة[٢].

يحدّد هاليداي وحسن مجموعة من الوسائل التي يعرف بها الاتّساق؛ كالإحالة والاستبدال، والحذف، والوصل، والاتّساق المعجمي، سنعرض لها بالتفصيل في الفصل الثاني إن شاء الله.

هنالك مصطلح آخر قدّمه بعض الباحثين في علم اللغة النصّيّ، هو مصطلح (**Coherence**) الذي اخترنا له تسمية (الانسجام) من بين المسمّيات الكثيرة والمختلفة التي أطلقها عليه المترجمون، وكما هو الحال مع المصطلح السابق (**Cohesion**). جاء هذا المصطلح عند بعض الباحثين ردّا على مصطلح الاتّساق (**Cohesion**) الذي قدّمه هاليداي وحسن اللذان يريان أَنَّ وحدة النصّ إنما تتحقّق بوجود علاقات الترابط التي تحقّقها الأدوات النحوية الموجودة داخل النصّ، وإن كانا قد أشارا إلى أَنَّ هذا المفهوم إنما هو مفهوم دلاليّ –كما ذكرنا آنفا– يعنى بالعلاقات المعنويّة داخل

---

(١) Halliday, M. A. K and R. Hassan; Cohesion in English; p.p. ٤.

(٢) See: Haliday, M. A. K; Dimension of Discourse Analysis; in Van Dijk Hand book of Discourse Analysis, Academic press, London; ١٩٨٥. Vol ٢; p.p. ٥٤.

وينظر: صنكور (صفاء)، تحليل الخطاب في الدراسات الإعلاميّة، دراسة في الأسس النظرية؛ رسالة ماجستير مطبوعة على الآلة الكاتبة؛ جامعة بغداد، ١٩٩٦؛ ٢٠٨.

النصّ، إلا أنّهما "كانا على مستوى التطبيقات، لا يقصرانه على المستوى الدلاليّ، بل ينشغلان برصد مظاهره في مستويات أخرى كالنحو والمعجم"[١] .

أمّا (فان دايك) الذي جعل مفهوم الانسجام (**Coherence**) أساسيًا لديه، وانطلق منه في نقده لمفهوم الاتّساق، فيرى أنّ انسجام النصّ لا يمكن حسابه بالوسائل اللغويّة وحدها[٢] . ويرى أنّ الانسجام هو "خاصّيّة سيمانطيقيّة للخطاب، قائمة على تأويل كلّ جملة مفردة متعلقة بتأويل جملة أخرى"[٣] . وإن العلاقات بين الجمل والقضايا يمكن أن توجد من دون أن يتمّ التعبير عنها، وهو السبب الذي من أجله كان كلّ تركيب نظري للنصّ ضروريًا لبيان كيف يمكن ن تؤوّل أنواع الخطاب على وجه الانسجام، حتى ولو ظلّ معظم القضايا المحتاجة إلى إثبات انسجامها ضمنيّة غير صريحة[٤] .

ويرى (براون و يول) أنّ وحدة النصّ لا تتحقّق فقط بوجود الأدوات النحويّة الرابطة للنصّ، وإنما تتحقّق بوجود الرابط المعنويّ الضمنيّ، إذ من السهل أن نجد نصوصا نفهمها بكلّ تلقائيّة على أنّها متّسقة لا تظهر فيها إلا قليلا من الأدوات الظاهرة المعبّرة عن علاقات الاتّساق . فإن القارئ لهذه النصوص يفترض بكلّ تلقائية أنّ توالي الجمل هنا يشكّل نصّا، وإنّ القارئ سيفهم الجملة الثانية على ضوء الجملة الأولى . فهو سيفترض وجود علاقات معنويّة قائمة بين الجمل[٥] .

---

(١) صنكور (صفاء)؛ ٢٠٧ .

(٢) المصدر نفسه؛ ٢٠٧ .

(٣) فان دايك؛ النص والسياق، ١٣٧ .

(٤) المصدر نفسه؛ ١٣٩ .

(٥) براون (ج،ب) وج يول؛ تحليل الخطاب، ترجمة د . محمّد لطفي الزليطني، و د . منير التريكي، مطابع جامعة الملك سعود، د ط، الرياض، ١٩٩٨؛ ٢٣٤ –٢٣٦ .

ونجد هذا الطرح أيضا عند (هاينه من وفهيفجر) إذ يريان أنَّ وحدة النصّ "لم تعد تقاس فقط من خلال الظواهر السطحيّة، بل يبحث عنها في أبنية القاعدة الدلاليّة، مما يتمّ شرحه بناء على النماذج الأساسيةّ الدلاليّة؛ مسائل المركبات المعقّدة، تناسق النصّ، وأيضا –مع استثناءات– استقلاليةّ النصوص "[١] .

أما محمّد العبد فيرى أنَّ مفهوم الانسجام (**Coherence**) يرجع إلى الأصل اللاتيني (**Coharerentia**) وهو مستعار من علم الكيمياء[٢]، ويورد جملة من التعريفات التي عرف بها هذا المفهوم في علم اللغة النصي؛ منها تعريف سوفنسكي الذي يقول فيه "يقضى للجمل بأنها منسجمة إذا اتصلت بعض المعلومات فيها ببعض، في إطار نصّيّ أو موقف اتصاليّ، اتصالا لا يشعر معه المستمعون أو القراء بثغرات أو انقطاعات في المعلومات"[٣] .

أما التعريف الآخر فهو (ليفاندوفسكي) الذي يعرف الانسجام بقوله "ليس الانسجام محض خاصّة من خواصّ النصّ، ولكنّه أيضا حصيلة اعتبارات معرفيةّ (بنائيةّ عند المستمعين أو القرّاء، (الانسجام) حصيلة تفعيل دلاليّ (...) ينهض على ترابط معنوي بين التصورات والمعارف، من حيث هي مركب من المفاهيم وما بينها من علاقات، على معنى أنّها شبكة دلالية مختزنة، لا يتناولها النصّ غالبا على مستوى الشكل، فالمستمع أو القارئ هو الذي يصمّم (الانسجام) الضروري أو ينشئه "[٤] .

ثم يقدم مجموعة المفاهيم النظرية التي تحيط بالانسجام في نظرية النصّ التي تمكّن من تحليل بنيته تحيلا متكاملا؛ ومن أهمها[٥]:

١ . مفهوم الانسجام الطوليّ أو المتدرج(Linear or Sequential Coherence):

---

[١] هاينه من و فيهفيجر؛ ٥٥ .

[٢] ينظر: العبد (محمّد)؛ حبك النصّ، منظورات من التراث العربيّ، مجلة فصول؛ العدد/٥٩، ربيع ٢٠٠٢؛ ٥٥ .

[٣] المصدر نفسه؛ ٥٥ .

[٤] المصدر نفسه؛ ٥٥ .

[٥] العبد (محمّد)؛ حبك النصّ؛ ٥٦ .

ينشأ هذا النوع من الانسجام بين ما تعبّر عنه الجمل ومتواليات الجمل من قضايا وهذا النوع من القضايا هو الذي ينتج عنه ما يسمى ببنى النصّ الصغرى. أمّا البنى الدلاليّة الأشمل، التي لا تشخّص مباشرة عن طريق العلاقات بين قضايا مفردة، بل تشخّص في حدود ما نجريه على تلك المجموعات والمتواليات من إجراءات، فهي البنى التي تنتج هذا النوع من القضايا والمتواليات الكليّة التي تكوّن ما يسمى ببنى النصّ الكبرى.

٢ . مفهوم الحلقات المفقودة (Subordination):

يقصد بهذا المفهوم عند (فان دايك) أنَّ القضايا التي نسلّم بها على أنّها تنشئ الانسجام النظري للنصّ، التي لا يعبّر عنها في الخطاب، يمكن أنَّ يعاد تركيب هذه الحلقات المفقودة بوساطة ما يسمى بقوانين الاستدلال (**Rules of Inference**)، أو القوانين والإجراءات التي تحدد على مستوى التداوليّة أو أنَّ تحدد بوساطة النظرية المعرفيّة[1] .

وهذا المفهوم –الحلقات المفقودة– ارتبط بمفهومين آخرين عند (ودسون)؛ أحدهما (أعراف الانسجام **Convention of Coherence**) وخلاصته هو أنّنا نربط ما يقال بما نعرف، وإنّ جزءا من المقدرة على الاستدلال يؤول إلى تقاليد وأعراف مرتبطة بنوع الخطاب.

أما المفهوم الآخر هو (**الرابطة الإنجازيّة Illocutionary Link**) وتعني أنَّ متلقّي النصّ يصنع موقفا في عقله، يزوده برابطة إنجازيّة بين المنطوقات. ويقدّم مثالا على ذلك بالمبادلة الكلاميّة الآتية:

أ . ماذا فعل رجال الشرطة؟

ب . جئت لتوّي:

يقول ينبغي لنا أن نتخيل موقفا يشهد –على سبيل المثال– نوعا من الشغب أحاط به رجال الشرطة وشدّ انتباه المارة، عندها سأل المشاهد الأول المشاهد الآخر. إذ يفسّر كلام المشاهد الثاني على أنّه عاجز عن الإجابة، فهو لا يمدّنا

---

[1] ينظر: المصدر نفسه؛ ٥٦ .

بالمعلومة المطلوبة لأنّـه حضر للتوّ ، حينها يمكن أن نأتي بالرابطة الانجازيّة المفقودة، فتكون على النحو الآتي: (لا أعرف ما فعله رجال الشرطة لأنّني) جئت لتوّي[١]:

نخلص من كلّ ما تقدّم إلى أَنَّ مفهوم الانسجام (**Coherence**) قدّم ليكون مفهوما أشمل من مفهوم الاتّساق (**Cohesion**)، إذ لا تقتصر وحدة النصّ والخاصّيّة النصّيّة فيه على العلاقات النحويّة الرابطة له، وإنّما يشمل العلاقات المعنويّة التي لا تظهر على البنية السطحيّة للنصّ، التي يستدلّ عليها من خلال الموقف والاتصال، أو من خلال ما يتصل بالتجربة الإنسانيّة أو بتفاعل المعلومات التي يعرضها النصّ مع المعرفة السابقة بالعالم.

---

[١]العبد (محمّد)؛ ٥٧ .

الفصل الثاني

الاتساق بين التنظير
و محاولات التطبيق

نحاول في هذا الفصل التعرُّف عن كثب على مفهوم الاتّساق، وعلى الوسائل التي يُعرَف بها ، وعن الكيفيَّة التي تجعل من نصّ ما متَّسقا ، ذلك عن طريق عرضنا للكتاب النظري الذي قدَّم هذا المفهوم، وهو واحد من مجموعة كتب عُنيت بعلم اللغة النصّيّ، ففي كتاب (الاتّساق في الإنكليزية **"Cohesion in English"**) لمؤلفيه (هاليداي و رقيَّة حسن) نتعرَّف أولا على النصّ كما عرَّفه المؤلفان، وكذلك عمَّا أثاراه من إشكاليَّة الفرق بين النصّ واللا نصّ، فمسألة تحديد النصّ واللانصّ هي مسؤوليَّة القارئ الذي يقرّر ما إذا كانت مجموعة من الكلمات -التي تكون عادة أكبر من جملة واحدة من حيث الطول – تكوّن مقطعا يكون كلاّ موحدا ، أو مجرد مجموعة من الجمل غير المترابطة، فالاختلاف بين النصّ ومجموعة الجمل غير المترابطة، "هو في النهاية مسألة درجة، ونقطة ربما تكون مألوفة عند أغلب المدرّسين عند قراءتهم لإنشاء طلبتهم، إلا أنَّ هذا لا يبطل أو يضعف الملاحظة العامة القائلة بأنّنا حساسون تجاه التفريق بين ما يكون نصًّا ، وما هو ليس بنصّ"[١] .

يشير المؤلفان هنا إلى وجود عوامل موضوعيَّة ضمنا ، تعدُّ سمات للنصّ لا توجد في غيره، وهي التي تميّز نصًّا ما عن سلسلة غير مترابطة من الجمل، ولعلَّ أوّل هذه العوامل هو المتلقّي، ذلك عن طريق قدرته في معرفة ما إذا كانت مجموعة من الجمل تكون نصًّا أو لا . والعامل الآخر هو الاتّساق الذي يعدُّ شرطا مهما في جعل مجموعة ما من الجمل نصًّا . فهذان العاملان هما اللذان يحدّدان ذلك .

---

[١] **Halliday, M. A. K, and R. Hassan; Cohesion in English; p.p.١**

من الملاحظ هنا أنَّ المؤلفين أناطا مهمة تحديد النصّ ومعرفة ما يميّزه عن اللانصّ على المتلقي (السامع/القارئ)، خلافا لمن اتهمهما بإهمال دور المتلقي في تحديد النصّ. واتّساقه، وإنَّهما إنَّما سخَّرا جهدهما للعلاقات النحويَّة القائمة داخل النصّ والعاملة على جعله نصًّا متَّسقا . وأرى أنَّ إشارتهما الأولى إلى دور المتلقّي تغني عن تكرار ذكر هذا الدور، فمن البديهي أن يكون المتلقّي طرفا مهمّا في تحديد النصّ لأنَّ الوظيفة الأساسيَّة للنصّ/ الكلام -بصورة عامَّة- هي الاتصال، ويستدعي هذا الاتصال طرفين هما المرسل (المتكلم/ الكاتب)، والمرسل إليه (السامع/ القارئ)، ولولا وجود هذين العنصرين لما كانت هناك قيمة للنصّ أو لأيّ كلام مطلقا . ينظر: الخطابي؛ ١٣، و براون و يول؛ ٢٣٣–٢٣٥ .

فالنصُّ –كما يرى المؤلفان– يمكن أن يكون "منطوقا أو مكتوبا، شعرا كان أو نثرا، أو حوارا أو مونولوجا، أو أيَّ شيء آخر، بدءا بمثل مفرد إلى مسرحيَّة كاملة، ومن صرخة استغاثة إلى مناقشاتِ يوم كامل تجريها لجنة "[١] . فالنصُّ هنا وحدة لغويَّة قيد الاستعمال، وليس وحدة نحويَّة مثل العبارة والجملة، ولا يحدَّد بحجمه . وقد يُوصَف النصُّ بأنَّه جملة كبرى؛ أي أنَّه وحدة نحويَّة أكبر من الجملة لكنَّه مرتبط بها، وبالتأليف بين الجمل ينتج تكوين وحدات أكبر من وحدات أصغر . لكن هذا القول في رأي المؤلفين مجانب للصواب، إذ إنَّ النصّ برأيهما ليس تركيبا يشبه الجملة غير أنَّه أكبر، بل هو شيء مختلف عن الجملة من حيث النوع، لذا فهما ينظران إلى النصّ على أنَّه وحدة دلاليَّة؛ لا وحدة شكل بل وحدة معنى، ومن ثمَّ فهو مرتبط بالعبارة أو بالجملة بتحقق المعنى لا بالشكل أو بالحجم[٢] . فالنصُّ وإن كان يتكوَّن من الجمل، إلا أنَّه يختلف عنها من حيث النوع، فمجموع الدلالات الجزئيَّة التي قد تعطيها كلُّ جملة ضمن سلسلة الجمل المكوّنة للنصّ تتوحد في وحدة دلاليَّة شاملة يتحقَّقُ بها النصّ .

يؤكّد المؤلفان على أنَّ الغاية من كتابهما هي بحث الاختلاف بين النصّ واللانصّ، لذا قدَّما جملة من الخصائص والوسائل التي تعينهم على تحقيق هذه الغاية . أحدى هذه الخصائص هي الخاصّيَّة النصّيَّة (**Texture**)، إذ ينبغي أن تكون لكلّ نصّ خاصّيَّة نصّيَّة تميّزه عن ما ليس بنصّ . وهنا يقدّمان مثالا على الخاصّيَّة النصّيَّة مأخوذا من كتاب للطبخ، يقول[٣]:

اغْسِلْ وانزَعْ نوى سِتَّ تفاحات . ضِعها في إناء مقاوم للنارِ .

Wash and core six cooking apples, Put them into a fire proof dish.

وفي هذا المثال نجد أنَّ الضمير (الهاء ***them***) في الجملة الثانية قد أحال على مجموعة من الكلمات في الجملة الأولى، التي هي (ست تفاحات) (***Six cooking apples***)، يطلق المؤلفان على هذا النوع من الإحالة بـ(الإحالة

---

[١] **Halliday, and Hassan; Cohesion in English. P.p. ١.**

[٢] **See: Ibid; p.p. ٢.**

[٣] **See: Ibid; p.p. ٢.**

على السابق **Anaphoric**) ، وإنَّ وظيفة هذه الإحالة هي إضفاء الاتّساق على الجملتين؛ فالجملتان معا تنشأن نصًا ، أو بالأحرى جزءا من النصّ نفسه، إذ ربّما يتبعهما المزيد من أجزائه [١] .

الخاصّيّة النصّيّة هنا توفّر العلاقة الاتّساقية بين الجمل المكوّنة للنصّ . وهنا يدور التساؤل عن معنى العلاقة الاتّساقيةّ بين المفردات الواردة في المثال السابق، أي بين الضمير (الهاء ***them***) و (ست تفاحات ***six cooking apples***) ، يجيب المؤلفان على هذا التساؤل؛ بأنَّ المعنى هو أنّهما تحيلان على الشيء نفسه، فالمادتان اللغويّتان متطابقتان في المرجع؛ أي أنّهما تشتركان في المرجعيَّة . فالاشتراك المرجعيّ بين هاتين المادتين هو القوة الاتّساقيةّ التي توفر الخاصّيّة النصّيّة[٢] .

ليس استعمال الضمير فحسب ما يمكنه أن يعبر عن تطابق المرجع، فهناك طرائق أخرى يمكنها ذلك، منها ما قدّمه المؤلفان عندما أعادا صياغة المثال السابق كالآتي:

اغسل وانزع نوى ست تفاحات، ضع التفاحات في إناء مقاوم للنار .

Wash and core six cooking apples. Put the apples into a fire proof dish.

نرى هنا أنَّ تكرار كلمة(تفاحات"***apples***") مسبوقة بـ (أل التعريف "***the***") أدى وظيفة اتّساقيَّة بوصفه إحالة على سابق عن طريق تحديد المفردة التي هي محور اتّساق الجملتين، إذ إنَّ من وظائف المفردة المحددة الإشارة إلى الاشتراك المرجعي بينها وبين شيء ما مر من قبل [٣] .

ولإيضاح دور الخاصية النصّيَّة في اتّساق النصّ عن طريق الاشتراك المرجعي الذي يكون بين المحيل والمحال عليه داخل النصّ في هذين المثالين، يشير المؤلفان إلى إمكانيةّ خلق النصّيَّة بعود الضمير في الجملة الثانيّة على كلمة أو مجموعة من الكلمات في الجملة الأولى، أو في تكرار الكلمة مصحوبة بأداة التعريف للدلالة على أنَّ الكلمة هي عينها

[١] **See: Ibid; p.p. ٢.**

[٢] **See: Ibid; p.p. ٢.**

[٣] **See: Ibid; p.p. ٣.**

المقصودة في الجملة الأولى، وهذا ما يجعل الجملتين مترابطتين أو تشيران إلى دلالة موحّدة تجعل منهما نصًا أو جزءا من نصّ.

وهنا تبرز الحاجة إلى وجود اصطلاح يشير إلى شواهد الاتّساق في النصّ، يصطلح به على ورود مادتين أو أكثر، وتكونان متماسكتين بشكل اتّساقي، يقترح هنا المؤلفان اصطلاح (الرابط "**Tie**")؛ فالعلاقة بين الكلمات داخل النصّ وإحالة بعضها إلى بعض هو ما ينشئ الرابط الذي في ضوئه يمكن وصف وتحليل أيّة قطعة من النصّ؛ ففي المثال الأوّل نجد أنّ هناك رابطا واحدا، وهو ما يسمّى بـ (الإحالة **Reference**)، ورأيناه في إحالة الضمير (هاء ***them***) على (ست تفاحات ***six cooking apples***).

أما في المثال الثاني فهناك رابطان؛ أحدهما من نوع الإحالة، يوجد في إحالة (أل ***the***) على (ست تفاحات ***Six cooking apples***) وهو من نوع الإحالة على السابق، في حين أنّ الآخر من نوع مختلف يظهر في تكرار كلمة (تفاحات ***apples***)، وهو تكرار قد يمتلك تأثيرا اتّساقيًا، لأنّ الكلمتين تشيران إلى التفاحات ذاتها [1]. فمن الواضح أنّ مفهوم الرابط يجعل تحليل النصّ ممكنا في ضوء خصائصه الاتّساقية التي تنشئ علاقات بين أجزاء النصّ، وتعطي النظام الذي يحكم قوالب نسيجه.

أمّا أنواع الروابط التي تعدُّ الوسائل التي تسهم في اتّساق النصّ، وتشكّل المادة الرئيسة لفصول الكتاب وهي؛ الإحالة، والإبدال، والحذف، والترابط، والاتّساق المعجميّ، التي سنتعرف عليها لاحقا بعد عرض لمفهوم الاتّساق الذي قدّمه المؤلفان في مقدّمة كتابهما ،التي تعدُّ المرتكز الأساس الذي بُنيّ عليه الكتاب، وحاولا فيها إيضاح نظريتهما وتقريبها إلى القارئ.

فالاتّساق كما يصفه المؤلفان هو مفهوم دلالي يشير إلى علاقات المعنى الموجودة في طيّات النصّ، ويحدث عندما يعتمد تأويل عنصر ما في الخطاب على تأويل عنصر آخر، بمعنى أنّه لا يمكن فك شفرة الأوّل على نحو فاعل، إلا

---

[1] **See: Ibid; p.p. ٤.**

بالتماس العون من العنصر الآخر، عندها تنشأ علاقة الاتّساق، ويكون العنصران متكاملين بالقوة على الأقل في نصّ ما . وهذه أحدى الطرائق لتقريب مفهوم الرابط(١) .

والاتّساق هو جزء من نظام أيّة لغة، وتكمن إمكانيّته في الوسائل النظاميّة للإحالة والحذف وسواهما مما هو مبني في تضاعيف اللغة نفسها، ولا يعتمد في أيّ مثال معطى على انتقاء خيار ما من بين هذه الوسائل فحسب، بل يعتمد على حضور عنصر آخر يحلّ الاقتضاء الذي تقيمه هذه الوسائل، إذ تنشأ العلاقة الاتّساقيّة إذا وردت الكلمة بوضوح، أو وردت كلمة ذات اتصال بها (٢) .

فمعنى أن ترد الكلمة بوضوح أن يعاد تكرار الكلمة بلفظها، كما في تكرار كلمة (تفاح ***apples***) في المثال الثاني السابق، أو إذا أُبدِلت بكلمة ذاتِ صلة، فيما لو أُبدِلت كلمة (تفاح) بكلمة (فاكهة مثلا) . وتكون أقلّ وضوحا إذا عوّض عن الكلمة بالضمير -كما في المثال الأوّل-، أو اسم الإشارة وما إلى ذلك، وهذه ليست لها قوة اتّساقيّة ما لم يكن ثمّة مرجع واضح لها، إذ إنّ الاتّساق يكمن في العلاقة الناشئة بين المحيل والمحال عليه .

أما الحديث عن الاتّساق بوصفه علاقة دلاليّة، فهو لا يختلف عن العلاقات الدلاليّة الأخرى، إذ يعبّر عنه عن طريق التنظيم التراتبيّ للغة؛ فاللغة يمكن أن تفسّر على أنهّا نظام تشفير يتألف من مستويات ثلاثة؛ المستوى الدلاليّ (المعاني)، والمستوى النحويّ، المعجميّ (الأشكال)، والمستوى الصوتيّ والإملائيّ (التعبيرات)، فالمعاني تجسّد على أنهّا أشكال، والأشكال بدورها تتجسّد كتعبيرات، أي أنّ المعنى يعبّر عنه بالكلمات، والتعبير بالكلمات يوضع في صوت أو كتابة، وكما أوضح ذلك مؤلّفا الكتاب بمخططهم الآتي (٣):

المعنى (النظامُ الدلاليّ)

---

(١) **See: Ibid; p.p. ٢.**

(٢) **See: Ibid; p.p. ٥.**

(٣) **See: Ibid; p.p. ٥.**

تعبير بالكلمات (النظامُ النحويّ/المعجميّ – نحو ومفردات)

↙

صوت/كتابة (النظامان الصوتيّ والإملائيّ)

الملاحظ هنا أنَّ المؤلفين جعلا من النحو والمعجم نظاما واحدا، ورأيهما في ذلك هو أنّه ليس هناك انفصال كبير بين المفردات والنحو، فالمبدأ في اللغة هو أنَّ المعاني الأكثر عموميَّة يعبَّر عنها بالنحو، والمعاني الأكثر خصوصيَّة يعبَّر عنها بالمفردات – إذ إنَّ بعض المعاني العموميَّة تحتاج إلى أكثر من مفردة معجميَّة – جملة أو أكثر – لإيضاحها، ومن ثم تحتاج إلى العلاقة النحويةَّ التي تحكم مفرداتها، أما المعاني الأكثر خصوصيَّة فقد لا تتجاوز نطاق المفردة المعجميَّة الواحدة وبذا لا تحتاج إلى علاقة نحويةَّ ما –، لهذا فإنَّ الاتّساق وبوصفه علاقة دلاليَّة، وهو ككل مكونات النظام الدلاليّ، يتحقَّق بالنظام النحويّ/المعجميّ، وهنا يمكن استخلاص حدود الفرق بين ما هو نحويّ وما هو معجميّ، حين تتحقَّق بعض أشكال الاتّساق من خلال النحو، وتتحقَّق أشكال أخرى منه من خلال المفردات [١] .

وهنا يبرز السؤال الآتي: هل يمكن القول أنَّ الجمل داخل النصّ تتسق فقط عن طريق العلاقات الدلاليَّة – علاقات المعنى – ؟ يرى المؤلفان أنَّ هذا القول غير دقيق من الناحية العمليَّة، إذ إنَّنا نحتاج إلى نوع من الإحساس بكيفيَّة ترابط الجمل فعليًا بالمعنى، فإنَّ هناك نوعا خاصا من علاقة المعنى مهمّا جدا في خلق النصّيَّة، تلك هي العلاقة التي يؤوّل بها عنصر واحد بالإحالة على عنصر آخر، فالاتّساق إذن هو الطريقة التي يؤوّل بها معنى العناصر، فحيثما تطلّب تأويل مفردة ما في الخطاب عند إجراء إحالة على مفردة أخرى، يكون ثمَّة اتّساق [٢] .

فعندما نجتزئ جملة من سياق نصّ ما، فهذه الجملة قد تبدو واضحة لكن من غير الممكن فكّ شفرتها دلاليًا، لنتأمل المثال الآتي:

---

[١] **See: Ibid; p.p. ٦.**

[٢] **See: Ibid; p.p. ١١.**

- هـو قَالَ ذلِكَ.

هنا نحن نجهل الشخص المشار إليه بالضمير، وكذلك الشيء الذي قاله، إذن علينا أن نبحث عن وسائل لتأويل الضمير واسم الإشارة في مكان آخر، فلابد من أنّ الضمير يشير إلى اسم شخص، واسم الإشارة إلى ما قاله ذلك الشخص، إذن لابدّ من أنّ هاتين المفردتين تحيلان على كلام آخر موجود في جزء آخر من النصّ.

والسؤال الآخر الذي نحاول طرحه هنا؛ هل يمكن أن نعدّ النصّ على أنّه وحدة بنيويّة، وهل يمكن أن نعدّ الاتّساق علاقة بنيويةً؟، هنا يجيبنا المؤلفان بأنّ النصّ ليس وحدة بنيويةً، وعليه فإنّ الاتّساق لا يمثل بدوره علاقة بنيويّة. لأنّ العلاقات القائمة بين أجزاء النصّ أيّاً كانت لا تمثل بنية بالمعنى المعتاد؛ فالبنية علاقة موحّدة تربط الجملة أو العبارة على نحو واضح، ومن هنا فهي تُظهر نسيجا موحّدا، إذ تمتلك عناصر أيّة بنية وحدة داخليّة تكفل بأن يكون فيها كلُّ عنصر جزءا من النصّ، ولا يستطيع المرء في منتصف الجملة أن يغيّر النصَّ، فإذا فعل ذلك سيكون هناك خرق للبنية بوجود شيء مقحم لا يعدّ جزءا من الجملة من الناحية البنيويّة، ويعززان رأيهما هذا بالمثال الآتي:[١]

- ولكن ما أريد معرفته هو – نعم من فضلك شيئًا من الثلج – ما تظنُّ هذه الحكومة أنهّا فاعلة حين تبذّر كلّ هذه الأموال في بناء مدارس جديدة؟ ما الذي يعيب المدارس القديمة؟

فالخرق هنا تمَّ عندما أُقحِم طلب الثلج من النادل في بنية النصّ، لكن هذا الخرق في البنية لم يخُرج النصَّ عن كونه نصّا، وإنّ العلاقات الاتّساقيّة أدّت دورها في اتّساق النصّ وجعله مقبولا. فالنصُّ الذي يكون جملة واحدة لا نحتاج معه للسعي وراء البنية لإيضاح اتّساقه الداخليّ، إذ يمكن إيضاحه بسهولة، لكون الاتّساق هو وظيفة بنيته الداخليّة، وبما أنّ أغلب النصوص غير مقصورة على جملة واحدة، وتمتد إلى ما وراء حدود الجملة المفردة، أي إلى ما وراء

---

[١] **See: Ibid; p.p. ٧.**

إذا نظرنا إلى المثال نجد أنّ الخرق الذي حدث في بنية النصّ أحدث خرقا في وحدته الدلاليّة أيضا، فإذا ما سلمنا بأنّ النصّ لا يمثل وحدة بنيويةً، فهنا أيضا لا يمثل وحدة دلاليّة، فالكلام المقحم لا يمتُّ بصلة إلى معنى الكلام الأصلي، ولا يرتبط معه بأيّة علاقة دلاليّة، إذ يمكن عدّهما نصّين وهما كذلك، فالأول كان موجها إلى متلق بعينه، والآخر إلى متلق ثان، ولولا هذا الخرق لكانت هناك وحدة بنيويةً، ولا يحدث هذا الخرق عادة في النصوص.

العلاقات البنيويَّة، لذا فإنَّ اتّساقها يعتمد على شيء آخر غير البنية، فهناك علاقات تشكل النصَّ لا يمكن تفسيرها في ضوء البنية، وإنَّما يتم تفسيرها عن طريق علاقاته الدلاليّة،لأنَّ النصَّ -وكما علمنا- هو وحدة دلاليّة(١).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ مفهوم الاتّساق هو الذي يفسّر علاقات النصّ الدلاليّة التي يكون بها أيُّ مقطع -من كلام أو كتابة- نصّاً، والاتّساق هنا لا يعني حضور صنف محدَّد من المفردات داخل النصّ، وإنَّما يعني حضور العلاقة الدلاليّة بين مفردة وأخرى (٢).

ومفهوم الاتّساق يمكن تنظيمه عن طريق تصنيفه إلى عدد من الأصناف مثل (الإحالة، والإبدال، والحذف، والترابط، والاتّساق المعجمي)، وهذه الأصناف تمتلك الأساس النظري بوصفها أنواعا من العلاقات الاتّساقية لكنّها توفر أيضا وسائل عمليّة لوصف النصوص وتحليلها، ويُمثّل كلّ صنف من هذه الأصناف في النصّ بوساطة ملامح محدَّدة -كالتكرارات، والحذوفات وورود كلمات وتراكيب معيّنة- تملك خاصّيّة الإشارة-، إلى أنَّ تأويل مقطع ما، يعتمد على شيء آخر، فإذا كان ذلك الشيء الآخر محدَّدا لفظيّاً، إذن فهناك اتّساق (٣).

فتحقُّق الاتّساق إذن يكمن في تفسير العلاقات الدلاليّة داخل النصّ، ويتمُّ ذلك عن طريق وسائل الاتّساق المذكورة آنفا، فلكلّ وسيلة منها دور في تحقيق الاتّساق داخل النصّ؛ فالإحالة مثلا تؤدي دورها من خلال أدواتها (الضمائر، أسماء الإشارة،...) التي تحيل بدورها إلى كلمة أو مجموعة كلمات سابقة، وأحيانا لاحقة، وتفهَم دلالة المحيل بوجود المحال عليه في النصّ، وكذلك سائر الوسائل كالإبدال الذي يتمُّ بإبدال مفردة بأخرى تشير إلى معنى الأولى، أو التكرار أو عن طريق الحذف وما إلى ذلك مما سنتعرف عليه في عرضنا لوسائل الاتّساق لاحقا.

---

(١) **See: Ibid; p.p. ٧.**

(٢) **See: Ibid; p.p. ١٢.**

(٣) **See: Ibid; p.p. ١٣.**

- وسائِلُ الاتـِّسَاقِ:

نحاول في ما تبقى من هذا الفصل التعرُّف على وسائل الاتّساق داخل النصّ -وكما بيَّنها المؤلفان- وهي خمس وسائل -كما أشرنا إلى ذلك- ونتعرَّف أيضا على دورها في جعل النصّ متماسكا، وكذلك على دور أدوات هذه الوسائل من خلال بعض الأمثلة والإيضاحات عليها...

أولا. الإحالةُ: (Reference):

الإحالة هي أُولى الوسائل التي قدَّمها المؤلفان وهي الأعمُّ بين كلّ الوسائل وأكثرها شيوعا داخل النصّ، أو في الكلام عموما، وهي -كما يرى المؤلفان- خاصّيَّة تمتلكها جميع اللغات، إذ إنَّ مستعملي اللغة عند استعمالهم لها، فإنَّما يستعملونها في معنى محدَّد -ألا وهو التّأويل أو التفسير الدلاليّ- ويعني ذلك أنهَّم يجعلون الإحالة على شيء آخر لغرض التّأويل؛ أي أنَّ ما يحيل على شيء ما في النصّ سابقا كان أو لاحقا يساوي دلاليًا ما أحال إليه، وإنَّ معنى المحيل معروف ومحدَّد لدى مستعملي اللغة. كما أنَّ المحال إليه يستعمل لغرض تأويل أو تفسير العنصر المحيل، فالعناصر المحيلة كيفما

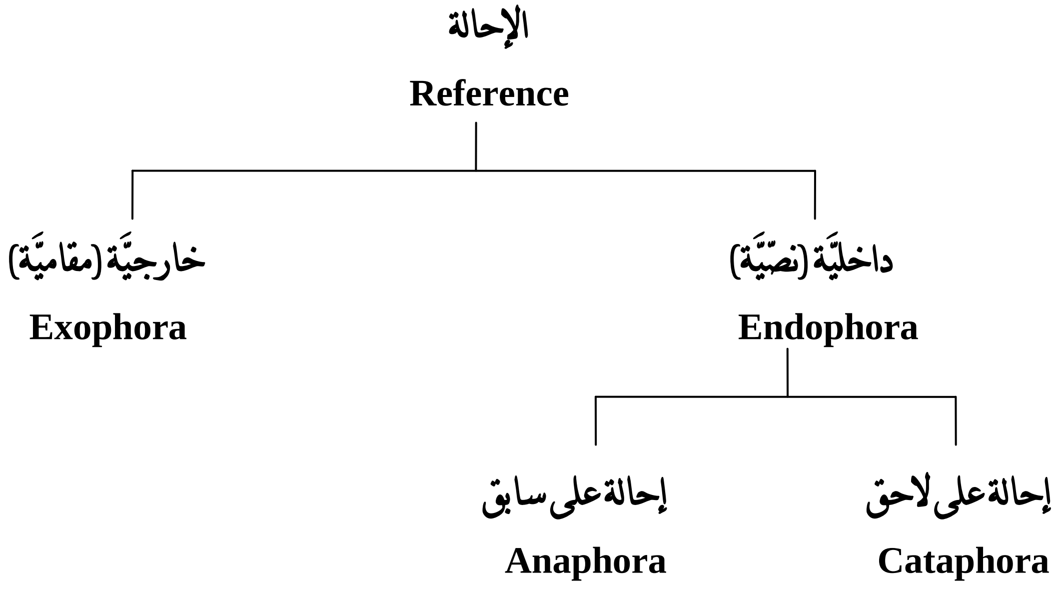
كان نوعها لا تكتفي بذاتها من حيث التأويل . إذ لابدّ من العودة إلى ما تشير إليه من أجل تأويلها[١]، فالضمير مثلا إذا أحال على اسم ما فإنّه يكتسب تأويله من الاسم الذي أحال إليه، وكذا أسماء الإشارة وسائر أدوات الإحالة .

تنقسم الإحالة على قسمين رئيسين هما : الإحالة الداخليّة (النصّيّة) **(Endophora)**؛ وهي تنقسم بدورها على قسمين هما؛ الإحالة على السابق **(Anaphora)**، وتعني أنّ المفردة تحيل على كلام قد مرّ ذكره من قبل، قد يكون في الجملة السابقة، أو قد يكون في جملة أسبق منها .

والقسم الآخر وهو الإحالة على اللاحق **(Cataphora)** ويقُصَد به أنّ المحيل يشير هنا إلى شيء لاحق له، أي أنّه يستمد تأويله من كلام يأتي بعده .

أما القسم الرئيسي الآخر فهو الإحالة الخارجيّة (المقاميّة) **(Exophora)** ويعني أنّ المقام الذي يقال فيه النصّ يسهم في اتّساق النصّ، من خلال فهم ما يحيط النصّ من أمور تساعد في فهمه، وتمكّن (المستمع/ القارئ) من فكّ رموز النصّ المغلقة بالاستعانة بما يعطيه المقام من عون .

وضع المؤلفان المخطط الآتي لإيضاح تقسيم الإحالة[٢] :



---

[١] Ibid; p.p ١٤-١٨.

[٢] Ibid; p.p ٣٣.

ولتأكيد أهمّيَّة دور سياق المقام قدَّم المؤلفان المثال الآتي المأخوذ من إحدى المسرحيَّات، يقول المثال[١]:

- How sweet the moon light sleeps upon this bank!

- ما أجْمَلَ ضوءُ القمَرِ وهو يغفُو على هذه الضِفَةِ!

Here will we sit, and let the sound of music

هنا سَنَجْلِسُ، ونَدَعُ صَوتَ الموسِيقَى

Creep in our ears.

يَنْسَلُّ إلى آذانِنا .

هنا إنْ خَصّصَت الإرشادات المسرحيَّة شيئًا مثل (ضِفة معشبة)، يكون اسما الإشارة (هذه) و(هنا) بالنسبة إلى القارئ إحالة على سابق، فإنَّ لم يخُصَّص هذا الشيء كانت الإحالة مقاميَّة؛ إذ إنَّ أهمّيَّة الإحالة المقاميَّة تكمن في أنَّ (السامع/القارئ) في الشواهد التي لا يكون فيها مفتاح التأويل حاضرا، يبني سياق مقام لكي يجهّز مفتاح التأويل لنفسه، لذا نحتاج إلى أن نجُهِّز (ضفة معشبة) في مخيلتنا لنتمكن من معرفة ما تحيل إليه هذه الأسماء .

الكثير من النصّوص لا تفهم عن طريق الاعتماد على النظام الذي ترتَّبُ فيه الجمل فحسب، بل يعتمد على المقام الذي قِيلت فيه، فالمستمع أو القارئ حين يُحدّد - بوعي أو بلا وعي - مرتبة العيّنة اللغويةً، يحتاج إلى نوعين من القرائن؛ داخليَّة وخارجيَّة، فهو لا يستعمل المفاتيح اللغويةً فحسب، بل يستعمل كذلك المفاتيح المقاميَّة، فهو يستجيب لغويًا إلى ملامح خاصة تربط المقطع ككلّ، وهي قوالب الترابط المستقلَّة عن البنية، التي يشار إليها بالاتّساق[٢] . كما يأُخَذُ بنظر الاعتبار "مقاميًا كلُّ ما يعرف عن البيئة: ما الذي يجري، أو أيُّ دور تؤديه اللغة، ومن هم المنهمكون في الأمر"[٣] .

---

[١] **Ibid; p.p ١٨.**

[٢] **Ibid; p.p ١٨.**

[٣] **Ibid; p.p ٢٠.**

نخلص مما تقدّمَ إلى أنّ الإحالة تعمل على اتّساق النصّ بنوعيها الداخليّ عن طريق ما تؤديه أدوات الإحالة من دور في ربط أجزاء النصّ، مع وجود ما تحيل إليه هذه الأدوات إلى الكلام الظاهر في النصّ، والخارجيّ المتمثل بما يحيط النصّ من سياق، إذ من دون وجود ذلك الظاهر من الكلام لا يتمكن (المستمع/القارئ) من فكّ شفرة النصّ –أي ما تحيل إليه الضمائر وأسماء الإشارة– إلا عن طريق معرفته التامّة بالسياق المحيط بالنصّ.

والإحالة –كما صنّفها المؤلفان– على أنواع ثلاثة هي:

١ . الإحَالةُ الشَخْصِيَّة (Personal Reference):

يتمُّ هذا النوع من الإحالة بالضمائر، وتقسم الضمائر على قسمين هما[1]:

ضمائر وجوديّة، مثل: أنا، أنت، نحن، هو، هي، هم، أنتم...

وضمائر ملكيّة، مثل: لي، لك، لهم، لنا ...

هذه الضمائر إذا ما نظرنا إليها من الناحية الاتّساقيّة، فمن الممكن أن نفرّق بين أدوار الكلام التي تضمُّ جميع ضمائر المتكلم والمخاطب، وهي بطبيعة الحال إحالة على خارج النصّ (**Exophoric**)، ففي الكلام المتداول بين

في كتاب آخر لهما جعل المؤلفان السياق والمقام من الأدوات الضمنيّة التي تحقّق الاتّساق، فعند تحليل أيّة وحدة لغويّة من نصّ ما نجدها تشتمل على بيئتين: البيئة الأولى خارجيّة ويُقصَد بها (المقام)، أي أنّ تأويل الأداة الضمنيّة، يقصَد بها ما هو خارج النصّ، ويمكن التعرُّف عليه (التأويل) من خلال السياق، والبيئة الأخرى هي البيئة المرافقة للنصّ، وللتوضيح يقدّمان المثال الآتي: "**حين تتخيل طفل يضرب لعبته بشدة، ويحدث ضوضاء عالية، في الوقت ذاته تحاول الأم جاهدة أن تكتب أوراق المؤتمر، فمن المحتمل أنهّا ستقول لطفلها:**

stop doing that here, I'm trying to work. **(توقف عن ما تفعله هنا، أحاول أن أعمل).**

فالكلمات (***doing, that, here***) لا يمكن أن تؤوّل إلا من خلال معرفة سياق المقام المحيط بالنصّ. فالنصُّ الذي يخلو من أدوات الاتّساق الشكليّة، ليس على المتلقي معه سوى معرفة السياق المحيط به، عندها يرى أنّ النصَّ متّسقا كما لو كانت أدوات الاتّساق الشكلية موجودة"

Halliday, and Hassan; Language, Context and Text: Aspects of language in Social-Semiotic Perspective; Gee long, Deakin University Press;١٩٨٥ ; p.p. ٧٩-٨٠.

(١) **See: Halliday, and Hassan; Cohesion in English; p.p. ٤٣.**

أثنين أو جماعة تكون هذه الضمائر قد أحالت إلى شيء خارج النصّ، فالمتكلمون عادة في أحاديثهم يستعملون الضمائر في الإشارة إلى أنفسهم أو إلى الشخص المخاطب من دون ذكر أسمائهم، وبذا تكون إحالة هذه الضمائر مقاميّة إذا ما سُجّلت هذه الحوارات . ولا يمكن أن تكون إحالة على سابق في النصّ إلا في اللغة المكتوبة مثل القصة أو الرواية لأنّها تحتوي في مكان ما منها على أسماء أو تعيينات تمكّن القارئ من أيجاد العلاقة بين الضمائر الموجودة في حوارات القصة .

بعض أشكال النصّ المكتوب يبقى له سياق الإحالة الخاص به، الذي قد يحيل على الكاتب مثل (أنا) أو إلى قارئه أو إلى كليهما ، يحدث هذا في كتابة الرسائل، وقصص السيرة الذاتية، أو في الإعلانات، أو الوثائق الرسميّة. . . وغيرها"[١] .

أما الضمائر التي تسهم في خلق اتّساق النصّ –كما يشير إلى ذلك المؤلفان– هي ضمائر الشخص الثالث (ضمائر الغيبة) ، فهي التي تمتلك الوظيفة الاتّساقيَة للإحالة الشخصيَّة، وهي غالبا ما تحيل على السابق من الكلام[٢]، كما في المثال الآتي[٣]:

a- John has moved to a new house.
b- John's house is beautiful.
c- That new house is John's.
He had it built last year.

أ– انتقلَ جون إلى البيتِ الجديدِ .
ب– بيتُ جون جميل .
ج– ذلكَ البيتُ الجديدُ لجون .
(هو) بناهُ في السنةِ الماضيةِ .

---

[١] **Ibid; p.p ٥٠.**

[٢] **Ibid; p.p ٥١.**

[٣] **Ibid; p.p ٥٤.**

الضمائر في الجملة المتمّمة للنصّ أحالت على الاسمين في الجمل الأولى (جون) و (بيت) . إذ إنَّ الضمير (هو ***He***) أحال على جون، والضمير (الهاء ***it***) أحال على البيت، وهاتان الإحالتان هما إحالتان إلى سابق في النصّ، وقد حقَّقت هذه الضمائر الاتّساق من دون تكرار الأسماء، كما أسهمت في ربط الجمل دلاليًا ، لذا فإنَّ وظيفة الإحالة لا تقتصر على الاتّساق الشكليّ بين الجمل، بل هي علاقة وظيفتها الأساسيَّة دلاليَّة، إذ إنَّ الضمائر تقوم على ربط الدلالات المتناثرة للجمل، ومن الباحثين من جعل من الإحالة رابطا دلاليًا يربط العناصر المتباعدة للنصّ[١] .

٢ . الإحالة الإشاريَّة (Demonstrative) :

هذا النوع من الإحالة يتمُّ بأدوات الإشارة، وصنفها المؤلفان على أصناف؛ منها بحسب القرب مثل: (هذا، هذه، . . .) ، أو بحسب الزمان مثل (الآن) ، أو بحسب الحياد مثل ("أل" ***The***) .

تقوم هذه الأدوات باتّساق النصّ عن طريق الإحالة على السابق أو إلى اللاحق في النصّ . وتمتاز هذه الأدوات بإمكانيَّة الإحالة على جملة كاملة أو فقرة كاملة، وكما هو موضح في المثال الآتي[٢] :

- ذَهَبنا إلى دارِ الأوبرا الليلة الماضية . كانَ خروجُنا هذا الأوَّلَ منذ شهر .

نلاحظ في هذا المثال أنَّ اسم الإشارة (هذا) قد أحال على جملة كاملة سابقة في النصّ هي (ذهبنا إلى دار الأوبرا) ، وأسهم في خلق الخاصّيَّة الاتّساقيَّة للنصّ عن طريق ربط أجزائه . وقد تحيل هذه الأدوات أو بعضها على أكثر من جملة ؟ ففي المثال التالي نجد أنَّ اسم الإشارة قد أحال على مجموعة من الجمل[٣] :

- طلبتُ ديكا روميا ، وساقَ حمل، وبعضَ اللحمِ المطبوخِ، ولسانا ، وباونين من اللحمِ المثرومِ .

- هلْ أنتَ قادر على حملِ كلّ ذلكَ الطعامِ .

---

[١] ينظر: الفقي؛ صبحي إبراهيم؛ ١/ ١٦٤ .

[٢] **See: Halliday, and Hassan; Cohesion in English; p.p. ٥٧-٦٠.**

[٣] **See: Ibid; p.p. ٦٠.**

من الجلي هنا أنَّ اسم الإشارة (ذلك) أحال على مجموعة جمل سابقة المتمثلة في الكلام الأول. ولا يخفى أنَّ مثل هذه الأدوات لها هذه الخاصيَّة وهي واحدة في معظم اللغات إن لم تكن جميعها، فخاصيَّة الإحالة التي تملكها هذه الأدوات تربط أجزاء النصّ وتغني عن تكرار المفردات أو الجمل داخل النصّ، إذا ما علمنا أنَّ مستعملي اللغة يميلون غالبا إلى الإيجاز والابتعاد عن التكرار.

٣. الإحالة المقارنة (Comparative Reference):

هذا النوع من الإحالة صنَّفه المؤلفان على صنفين: الأوَّل عامّ، ويشتمل على التطابق؛ ويكون في مفردات مثل: شبه مساو للتطابق، مطابق تقريبا. والتشابه؛ ويكون في مفردات مثل: يشبه إلى حدّ ما، ويشبه إلى حدّ كبير.

والاختلاف؛ ويكون في مفردات مثل: مختلف إلى حدّ ما، ومختلف إلى حدّ كبير.

أما الصنف الآخر فهو خاصّ، وقسَّمه المؤلفان على قسمين: الأوَّل كُمّيّ؛ ويكون في مفردات مثل: أقل، أكثر، متساو...، ونوعيّ تستعمل فيه الصفات والظروف المقارنة، مثل: (الأفضل، الأكثر، الأقل، على حدّ سواء ...).

والمقارنة هنا تعمل على اتّساق النصّ مثلما تفعل ذلك الضمائر وأسماء الإشارة، إذ إنَّ هذه المفردات قد تحيل على كلام سابق في النصّ، أو ربما كلام لاحق، أو قد تحيل على السياق المحيط بالنصّ وتكون الإحالة عندها إحالة خارجيَّة (مقاميَّة)، وهي لا تختلف في عملها هذا عن سائر أدوات الإحالة[1].

---

[1] **See: Ibid; p.p. ٧٦-٧٧.**

نقدم مثالا على هذا النوع من الإحالة آية من القرآن الكريم وهي أوضح دلالة على هذا النوع من الأمثلة المقدمة في الكتاب. الآية هي قوله تعالى: ((**وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكُمْ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ**)) (الأنعام: ٩٩).

يجمعُ أغلبُ المفسرين على أنَّ المراد بالمشتبه وغير المتشابه بالشكل والاختلاف بالطعم، وما يعنينا هنا أنَّ هاتين المفردتين قد أحالتا على نصّ سابق، فالتشابه أحال على النصّ السابق –أي في الشكل– كما ذهب المفسرون، وكذا الاختلاف قد ذهب إلى (الطعم)، تجدر الإشارة هنا إلى أنَّ هاتين المفردتين قد أسهمتا في اتّساق النصّ عن طريق ربط آخره على ما تقدَّم منه، وهذا الربط أحدثته الإحالة المقارنة عن طريق مفردتي التشابه والاختلاف.

ثانيا. الإبدال (Substitution):

الإبدال هو الوسيلة الثّانية من وسائل الاتّساق، إذ يتمّ الاتّساق هنا بإبدال عنصر لغويّ بآخر، ويرى المؤلفان أَنَّ الإبدال يلتقي مع الحذف من الناحية الإجرائيّة، إذ لهما الإجراء نفسه، فالحذف يمكن أن يؤوَّل على أَنَّه شكل من أشكال الإبدال، إذ إنَّ المادة الغويّة فيه تستبدل بلا شيء، وكلاهما علاقة على المستوى النحويّ/المعجميّ، فالحذف "في هذا المجال يعدُّ نوعا من أنواع الإبدال إذ يمكن أن يعرف على أَنَّه إبدال بدرجة الصفر "[1].

ومن هنا يفرّق المؤلفان بين الإبدال والإحالة؛ إذ إنَّ الإبدال هو علاقة بين المواد اللغويَّة (الكلمات والعبارات)، بينما الإحالة هي علاقة بين المعاني، فمن ناحية النظام اللغويّ تكون الإحالة علاقة على المستوى الدلاليّ(السيمانطيقيّ)، في حين أَنَّ الإبدال هو علاقة على المستوى النحويّ/ المعجميّ– أي مستوى القواعد والمفردات–[2].

يقسم الإبدال على ثلاثة أقسام هي:

١: الإبدال الاسميّ (Nominal Substitution):

ويكون في إبدال اسم بآخر؛ مثال ذلك[3]:

- **My axe is too blant. I must get a sharper one.**
- **فأسي غير حادة، يجب أنْ أَحصل على أُخرى حادة.**

الإبدال في المثال حدث ضمن المجموعة الاسميَّة، إذ إنَّ الاسم فأس (***axe***) أبدل باسم آخر هو (واحدة) (***one***)؛ إلا أنَّ الملاحظ هنا إنَّ واحدة لا تعني بالضرورة الفأس نفسها وإنَّما فأس أخرى، وهنا يظهر الاختلاف بين

---

(١) **Ibid; p.p. ٨٨.**

(٢) **Ibid; p.p. ٨٨-٨٩.**

(٣) **Ibid; p.p. ٨٩.**

الإبدال والإحالة . ففي الإحالة المحيل عادة ما يشير إلى المحال عليه نفسه، بخلاف الإبدال الذي يتمُّ بإبدال شيء آخر غير المبدل منه، نلاحظ المثال الآتي(١):

- Would you like me to change the pictures in your room?
- No, I think we'd like to keep the same ones.

-هلْ ترَغَبُ في أنْ أُغيّرَ لكَ الصورَ التي في غُرفتِكَ ؟

-لا، أعتقدُ أنّنَا نرغَبُ في الاحتِفاظِ بأخريات مِثلهنَّ .

فالكلمات (أخريات) و (**مثلهنّ**) تشير إلى الصور المذكورة سابقا ، لكن من الواضح أنّ الأخريات ما هنَّ بالصور نفسها المذكورة في الكلام الأول .

٢: الإبدال الفعليّ: (Verbal Substitution):

يتم هذا النوع من الإبدال باستبدال فعل في النصّ بفعل آخر: مثال ذلك(٢):

- Has the doctor been called by anyone ?
- I don't knew. I haven't done. May be someone else has done.

- هلْ استدعَى أحَدكُم الطبيبَ ؟

-لا أعرِفُ . أنا لم أَفعلْ، ربَّمَا شخص ما غيري فَعَلَ .

من الواضح هنا أنَّ (أفعل) و (فعل) أبدلا عن الفعل (استدعى) وكلاهما يقع ضمن المجموعة الفعليَّة– وأَنَّ الفعل المبدل به يعدُّ فعلا عاما ، أي أنّه فعل عامّ تقع تحته مجموعة الأفعال في اللغة –أي أنَّه يقع على رأس من الحقل الذي يضم جميع الأفعال، ويمكن الإحالة به على جميع الأفعال– . وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ هذين النوعين من الإبدال تكون للمفردة البديلة الوظيفة البنيوية ذاتها للمفردة المبدل منها ،إذ إنّ كلا المفردتين –البديلة والمبدل منها– تقعان ضمن المجموعة البنيويَّة؛ ففي الإبدال الاسميّ تقع المفردتان ضمن المجموعة الاسميَّة، وفي الإبدال الفعليّ تقع المفردتان ضمن المجموعة الفعليَّة .

(١) Ibid; p.p. ٩٤.

(٢) Ibid; p.p. ١٢١.

٣ . إبدال العبارة (Clausal Substitution):

وهو القسم الآخر من الإبدال، ويقع هذا النوع من الإبدال حينما تستبدل عبارة في النصّ بكلمة واحدة، تشير إلى العبارة المستبدلة، وتسهم في خلق الاتّساق داخل النصّ؛ مثال وذلك[١] :

- Is he going to pass the exam? I hope so.

- **هلْ سَيجتازُ الامتحانَ؟ - آملُ ذلكَ**

نجد أنَّ الكلمة (ذلك) (***So***) أُبدِلَت من العبارة (سيجتاز الامتحان)، ونلاحظ هنا أنَّ في حالة استبدال العبارة قد تحيل المفردة المبدل بها إلى الاسم والفعل في آن معا، إذ إنَّ الوظيفة النحويةَّ للمفردة المبدل بها قد تكون مختلفة عن الوظيفة النحويَّة للمفردة المبدلة، وكما هو واضح في المثال وإذ نجد أنّ كلمة (ذلك) وهي اسم قد أبدلت من كلمة (نجح) وهي فعل، ولكلّ منهما وظيفته النحويَّة، فضلا عن كونها أُبدِلَت من اسمين هما (الضمير والامتحان) .

الإبدال لا يمكن إلا أن يكون علاقة داخل النصّ، إذ يتوجب حضور المفردة المبدلة، أما المفردة المبدل بها فهي النوع المقابل الذي يستعمل بدلا من تكرار المفردة المبدلة .

كما أنَّ أغلب إحالات الإبدال هي إحالات إلى السابق (**Anaphoric**)، أي أنَّ المفردة المبدل بها تأتي عادة بدلا عن مفردة أو عبارة ذكرت سابقا في النصّ، وهي كما أسلفنا إحالة نصّيَّة (داخليَّة)، ومن النادر القليل أن نجد إبدالا يحيل على السياق (أو المقام)، خلافا للإحالة التي يكون للسياق دور فيها .

ثالثاً- الحذف (Ellipsis):

الحذف وسيلة أخرى من وسائل الاتّساق، وهو -كما أشرنا في حديثنا عن الإبدال -علاقة نحويةَّ/معجميَّة تتمُّ داخل النصّ ويشبه الإبدال من حيث آليَّة الاستعمال . إذ إنَّ الحذف -كما يصفه المؤلفان- إبدال بدرجة الصفر؛ أي

---

[١] **Ibid; p.p. ١٣٨.**

أنَّ المبدل به لا يذكر وإنّما يترك فراغا يملأه القارئ باعتماده على النصّ السابق، فالمادّةَ المحذوفة "إذا جاز التعبير تترك فراغا في التركيب يُملأ من مكان آخر، وهو يشبه افتراض الإبدال، إلا أنَّ الإبدال واضح المقابل، وهو مستعمل"[١] .

نلاحظ المثال الآتي الذي قدّمه المؤلفان لإيضاح فكرة الحذف؛ يقول المثال[٢] :

- Joan brought some carnations, and Catherine some sweet peas.

- جَلَبَتْ جوان بعضَ القرنفلِ، وكاثرين بعضَ البازلاءِ الحلوةِ.

العبارة الثانية هنا هي تكملة لموضوع النصّ، فالمسند فيها يفترض ويجهز من العبارة السابقة، فيمكن أن تكون العبارة الثانية على الوجه الآتي (جلبت كاثرين بعض البازلاء الحلوة) . ويبدو من هذا الافتراض أَنَّ تركيب العبارتين متقارب، فالثانية متفرعة عن الأولى .

الحذف -كما أشرنا آنفا- علاقة داخل النصّ، ففي أغلب الحالات تكون المادة المفترضة موجودة في الجزء السابق من النصّ . وقد تكون علاقة الحذف خارجيّة -كما يشير إلى ذلك المؤلفان- ومثالهم على ذلك أنَّ ربةَّ البيت مع اقتراب صوت بائع الحليب تنادي: اثنان رجاء، فهي هنا تستعمل حذف خارجي يُستمدّ من سياق الموقف، وهذا السياق هو الذي يمدّنا بالمعلومات التي نحتاجها لتفسير هذا القول. إلا أنَّ هذا النوع من الحذف -كما يقول المؤلفان- لا مكان له في الاتّساق، إذ يقصران الحالة الاتّساقيَّة للحذف على الحذف الداخلي، أو ما يطلق عليه **(Anaphoric)**، إذ يجب توافر المواد اللغويَّة المفترضة من مادة لغويَّة مذكورة في النصّ السابق لملء الفراغات التي يتركها الحذف، ويستمدها القارئ/السامع من النصّ نفسه[٣] .

الحذف بوصفه علاقة نحويَّة/معجميَّة كالإبدال، يقسم أيضا على أقسام ثلاثة، وعلى النحو الآتي:

١- الحذف الاسميّ : (Nominal Ellipsis):

---

[١] **Ibid; p.p. ١٤٣.**

[٢] **Ibid; p.p. ١٤٣.**

[٣] **See: Ibid; p.p. ١٤٤.**

هذا النوع من الحذف يعني أَنَّ الحذف قد وقع داخل المجموعة الاسميَّة، أي حذف أسم من داخل النصّ؛ نلاحظ المثال الآتي[١]:

- Which last longer, the curved rods or straight rods? - The straight are less likely to break.

- **أيهُمَا أكثرُ مقاومة، القضبانُ المنحنيةُ أو القضبانُ المستقيمة؟ - المستقيمةُ أقلُّ احتمالا للكسرِ.**

من الواضح أنّ كلمة (قضبان) قد حُذِفَت من الجواب وهي تُصنَّف ضمن المجموعة الاسميَّة، وتقدير الجواب هو (القضبان المستقيمة...)، إذ احتجنا بوصفنا قرّاء إلى أنْ نملأ الفراغ الذي تركه الحذف من النصّ نفسه كي يتّسق النصّ ويمكن فهمه، إذ يعتمد هذا النوع من الاتّساق على السامع/القارئ في اتّساق النصّ عن طريق معرفته باللغة. وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ الحذف وإنْ كان يلتقي مع الإبدال في كونهما علاقة نحويةً/معجميَّة، إلا أنهّما يختلفان في أنَّ الحذف لا يفترض مادة أخرى غير تلك المذكورة في النصّ، ففي المثال السابق وجدنا أنَّ المادَّة المحذوفة هي (القضبان) ذاتها المذكورة في النصّ، خلافا لحالات الإبدال التي عادة ما تكون المادة المبدل بها غير تلك المذكورة سابقا في النصّ.

٢- الحذف الفعلي (Verbal Ellipsis):

يدلُّ هذا النوع من الحذف على أنَّ المادَّة المحذوفة هي من المجموعة الفعليَّة، أي أنَّه يقع في الأفعال خاصَّة دون الأسماء؛ مثال ذلك[٢]:

- What is he going to do with all that paraphernalia? - Catch fish.

- **ما الذي ينوي فِعلهُ بكلّ هذه المعدات؟ - صَيدُ السمكِ.**

الحذف وقع هنا في الفعل (ينوي) المذكور في السؤال، وتقدير الجواب هنا (ينوي صيد السمك).

٣- حذف العبارة (Clausal Ellipsis):

---

[١] **Ibid; p.p. ١٤٨.**

[٢] **Ibid; p.p. ١٩١.**

هذا النوع من الحذف يختلف عن النوعين السابقين، فالحذف هنا لا يقتصر على المجموعة الاسميَّة أو الفعليَّة، وإنما يشمل العبارة بما تحويه من أسماء أو أفعال؛ مثال ذلك[١]:

- Can you read the print with out year classes? - No, but I can look ,of the pictures.

- هلْ تستطيعُ قراءةَ ما مطبوع من دون نظارتكَ؟ - لا، لكنّي أستطيعُ رؤيةَ الصورِ.

الحذف هنا وقع في عبارتين؛ الأولى في الإجابة بـ(لا)، وتقدير العبارة المحذوفة (لا أستطيع قراءة ما مطبوع من دون النظارات)، والحذف الثاني وقع في الإجابة، إذ يمكن تقديرها بـ(لكني أستطيع رؤية الصور من دون النظارة)، نلاحظ هنا أنَّ الحذف تجاوز الفعل والاسم، وشمل العبارة الكاملة بما فيها من أسماء أو أفعال أو أشباه الجمل.

اشرنا إلى أَنَّ الحذف يلجأ إليه مستعملو اللغة للتخلّص من تكرار المفردات أو العبارات لعلمهم المسبق بها، ولكونها مذكورة في النصّ. وهذا النوع من الاتّساق يسهم في ترابط النصّ بالاعتماد على السامع/القارئ. ولا يخفى أَنَّ الحذف هو سمة تشترك فيها معظم اللغات ولاسيَّما لغتنا العربيَّة.

رابعاً. الترابط (Conjunction):

الترابط من وسائل الاتّساق النحويةّ، وهو الوسيلة الرابعة بين وسائل الاتّساق، وتختلف هذه الوسيلة عن الوسائل النحويةَّ الأخرى في أَنَّ عناصرها متّسقة في ذاتها؛ أي أَنَّها تتسق بشكل غير مباشر استنادا إلى معناها المحدَّد، فهذه العناصر ليست أدوات امتداد إلى السابق أو إلى اللاحق في النصّ، لكنها تتجسد في المعاني التي تفترض حضور المكونات الأخرى في الخطاب.

لذا فحين يوصف الترابط على أنَّه علاقة اتّساقيَّة لا يقُصَد بذلك العلاقة الدلاليَّة في حدّ ذاتها، وإنَّما يقُصَد جانب واحد منها محدَّد، هو الوظيفة العلائقيةَّ الموجودة في كلّ العناصر اللغويةَّ الأخرى، التي تنشأ في السلسلة اللغويةَّ المكوّنة للنصّ.

---

[١] **Ibid; p.p ٢٠٥.**

يصنف الترابط -بحسب المؤلفين- على أنواع؛ منها ما هو إضافيّ، ومنها ما هو عكسيّ، ومنها ما هو سببيّ، وآخر زمنيّ، في المثال الآتي يقدّم المؤلفان الأنواع جميعها[1]:

- for the whole day he climbed up the steep mountainside, almost without stopping.

- على مدى يوم كامل تَسَلَّقَ سَفحَ الجبلِ الحادّ، من دون توقف تقريبا .

- And in all this time he met no one. (additive)

- وطوال هذا الوقت لم يقابل أحدا . (إضافيّ) .

- Yet he was hardly a wave of being tired. (adversative)

- على الرَغمِ من المشِقِةِ لم يكنْ مُتعَبا . (عكسيّ) .

- So by night time the valley was for below him. (Causal)

- هكذا في المَسَاءِ كَانَ الوادِي يَبدُو بِعيدا أَسفَلَهُ . (سببيّ) .

- Then, as dusk fell, he sat down to rest. (temporal)

مِنْ ثمّ، مَعَ هُبوطِ الظَلامِ، جَلَسَ لِيسْتَرِيحَ . (زمنيّ) .

نجد في المثال السابق أنَّ المؤلفين جمعا أدواتِ الترابط في أربعة أصناف تندرجُ تحتها مجموعة من الأدوات وبحسب كلّ صنف منها، وكما يأتي:

يتمُّ الترابط الإضافيّ (الجمعيّ) بوساطة أحرف العطف، فضلا عن مجموعة أخرى من الأدوات تقع ضمن هذا النوع من الترابط، التي لها خاصّيَّة التماثل الدلاليّ الناتج عن ربط الجمل، مثل: (مثلما ***Such as***)، أو خاصّيَّة التمثيل وتتمُّ بأدوات، مثل: (نحو ***Such like***)، أو خاصّيَّة الشرح وتتمُّ بعبارات، مثل: (أعني ***I ,mean***) أو (بتعبير آخر ***In other words***).

أمَّا الترابط العكسيّ فيتمّ بمجموعة من الأدواتِ التي تجعل من العبارة اللاحقة في النصّ على عكس ما كان يتوقعه المتلقّي، وكما هو واضح في المثال؛ إذ إنَّ المتلقّي يتوقع بعد تسلُّق يوم كامل أنْ يكون ذلك المتسلّق قد شعر بالتعب،

---

[1] **Ibid:p.p٢٣٨-٢٣٩.**

إلا أنّ العبارة تأتي لتقول أنّه لم يشعر بالتعب . وأهم هذه الأدوات الأداتين (لكن ***but***) ، (مع ذلك ***yet***) ، ويرى المؤلفان أن الأداة التي تعبرّ عن الترابط العكسيّ أكثر من غيرها هي الأداة (مع ذلك ***yet***)[١] .

الصنف الثالث هو الترابط السببيّ ، الذي يسهم في إيضاح العلاقة المنطقيّة بين الجمل، ويتمُّ هذا النوع من الترابط بمجموعة من الأدوات منها (هكذا ***So***) ، و (إذن ***thus***) ، و (لذلك ***therefore***) وغيرها .

أما الترابط الآخر فهو الترابط الزمنيّ الذي يقوم على التسلسل الزمنيّ الذي يكوّن علاقة الترابط بين جملتين فأكثر، فجمل النصّ يمكن أنْ تتبع الواحدة الأخرى ضمن تسلسل زمنيّ يضمن لها اتّساقا عن طريق تتابع الأفعال الزمنيّ، وكما هو واضح في المثال السابق من تتابع زمنيّ بين الفعلين (جلس) و (يستريح) .أما أهم أدوات هذا النوع من الترابط فهي (من ثم ***then***) .

نخلص مما تقدَّم إلى أنَّ عمل أدوات الترابط بأنواعها يتمثّل في عمليّة الربط بين المتواليات المكوّنة للنصّ، وإذا نظرنا إلى معانيها نجدها تختلف داخل النصّ. وبحسب أنواعها ، فتارة هي لإضافة معلومة إلى معلومات سابقة ضمن سلسلة الجمل، وتارة أخرى جاءت بمعلومة معكوسة لما هو متوقع، وأخرى معلومة جاءت سببا أو علّة، وبإضافة معلومة هي نتيجة تترتب على معلومات سابقة لها . أو قد تكون العلاقة تراتبيّة زمنيّة تعمل على تسلسل الزمن داخل النصّ .

لابدَّ من الإشارة هنا إلى أنَّ الترابط بوصفه علاقة اتّساقية قد حقّق الغاية منه عن طريق تقوية الأسباب بين الجمل، وجعل متواليات الجمل مترابطة متماسكة، وليس عن طريق الإحالة أو الإشارة إلى ما سبق أو ما لحِقَ من مفردات أو عبارات داخل النصّ، وهذا جوهر الاختلاف بينه وبين وسائل الاتّساق الأخرى .

خامساً- الاتّساقُ المعجميّ (Lexical Cohesion):

---

[١] **See : Ibid; p.p. ٣٥٠.**

الاتّساق المعجميّ هو الوسيلة الأخيرة من بين وسائل الاتّساق، وفيه يحاول المؤلفان أن يقدّما هذه الوسيلة على أنّها تحدث عندما تلعب المفردات المعجميّة دورها في تجانس النصّ واتّساقه، قدّم المؤلفان مفهوم الأسماء العامة (**general nouns**)، أي الأسماء التي تملك خاصّيّة الإحالة على مجموعة كبيرة من الأسماء تقع ضمن الحقل المعجميّ له، فالاسم العام "هو المجموعة الصغيرة من الأسماء التي تملك إحالة مطلقة ضمن تصنيفات الاسم الرئيسيّ، مثال ذلك (اسم الإنسان، اسم المكان... "[١].

هذه الأسماء من وجهة النظر المعجميّة هي متضمّنة (**superordinat**) لمجموعة من الأسماء تترأس الحقل المعجميّ لكلّ منها، لذا فإنّ استعمالها الاتّساقيّ يشهد على المبدأ الذي تعمل بواسطته المادّة الرئيسيّة بالإحالة على مفردة سابقة كنوع من الترادف.

إنّ حقيقة هذه الأسماء في المعنى عامّة جدّا وقابلة للتأويل في أغلب الأحيان عن طريق إحالة مادّة ما على أخرى من نفسها، وهذه الحقيقة تجعل منها غير مهمّة في اللغة لكونها تحتاج إلى الاستعانة بمفردات أخرى محدّدة سلفا في مكان آخر من النصّ. يعني هذا أنّ وجودهما معا يلعب دورا في جعل النصّ يشكّل وحدة متماسكة[٢].

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ استعمال الأسماء العامة كعوامل تسهم في اتّساق النصّ يعتمد على سياق الحدث في الإحالة، إذ لابدّ من اختيار المفردة التي تلائم ذلك السياق، وعندها سيكون الاسم العام نفسه كالمفردة المفترضة.

ينقسم الاتّساق المعجميّ على قسمين هما:

١-التكرار (Reiteration)

٢-التضامّ (Collocation)

---

[١] **Ibid; p.p. ٢٧٤.**

[٢] **See: Ibid; p.p ٢٧٦-٢٧٧.**

فالتكرار شكل من أشكال الاتّساق المعجميّ يتطلّب إعادة المفردة المعجميَّة نفسها، أو باستعمال مفردة الترادف، أو شبه الترادف، أو التضمّن (**superordinate**)، أو باستعمال الكلمة العامة عن طريق إحالتها إلى المفردة المعجميَّة السابقة، وعادة ما تكون المفردة المكرَّرة مصحوبة بـ(أل) التي تعدُّ أداة إحالة نموذجيَّة.

نسوق هنا المثال الآتي الذي قدَّمه المؤلفان لتوضيح جميع مظاهر التكرار[1]:

- I turned to the as cent of the peak.	***The ascent*** ***The climb*** ***The task*** ***The thing*** ***It***	**is perfectly easy.**

- توجهتُ لصعودِ القمةِ .	**الصعود** **التسلق** **المهمّة** **الشيء** **هو**	**سهل جدا .**

نلاحظ في الاختيار الأوَّل كررت المفردة بإعادتها بلفظها، وفي الثاني كانت هناك مفردة مرادفة (التسلق). في الاختيار الثالث جيء بكلمة تتضمَّن معنى المفردة، وفي الاختيار الرابع كان هناك اسم عام (الشيء)، أما الاختيار الخامس فكان الضمير (هو) الذي يمثّل مادَّةَ الإحالة الشخصيَّة.

فالصعود والتسلق مفردتان معجميَّتان يظهر تأويلهما بإحالة (أل) على السابق لتجعلهما متطابقتين مع المفردة السابقة، إما بإعادة اللفظ، أو بالترادف، والشيء نفسه ينطبق على (مهمَّة)، عدا أنَّ (مهمَّة) هي مفردة أكثر عموميَّة، وهي أعلى في التصنيف المعجميّ. لذا فإنَّ البيئة الاتّساقيَّة لكلمة (مهمَّة) تضيف لها تحديدا، عندما نفسّرها بإحالتها على جملة (الصعود إلى القمة)، وبذا نبيّن نوع المهمّة المشار إليها.

---

[1] **Ibid; p.p. ٢٧٩.**

كما أنَّ مفردة (شيء) أكثر عموميَّة من كلمة مهمَّة، وأنّ كلمة (مهمَّة) أكثر تحديدا منها لأنَّها تستثني عادة (الناس، والحيوان، وأشياء أخرى كالحقائق والبيانات) .

أما الأكثر عموميَّة منهما؛ فهي مفردة الإحالة (هو ***it***)، وإن كانت تحمل بعض التحديد[١] .

أما النوع الآخر – التضامّ –، يرى المؤلفان أنَّ هناك إمكانيةً للاتّساق بين أي زوج أو مجموعة أزواج من المفردات المعجميَّة التي تتحد بطريقة ما فيما بينها، فبعض الأزواج من الكلمات يمكن أن تسهم في اتّساق النصّ ليس فقط عن طريق الترادف أو شبه الترادف ،أو التضمّن . . . وما الى ذلك، وإنَّما عن طريق توارد هذه الأزواج بالفعل أو بالقوة لارتباطها في الحكم الخاص بهذه العلاقة أو تلك، المثال التالي يوضح هذه الفكرة[٢]:

- Why does this boy wriggle all time? Girls don't wriggle.

لِمَ يتلوَّى هذا الوَلدُ طُولَ الوقتِ؟ البناتُ لا تتلوَّى.

من غير الممكن أن تكون كلمتا (ولد – بنت) مترادفتين، ومن الصعوبة أن تكون لهما الإحالة نفسها، إلاّ أنَّ مجيئهما في النصّ أسهم في اتّساقه، إذ من الواضح أنَّ بين زوج الكلمات هذا علاقة نظاميَّة تتصل بخطيَّة خاصَّة من التضادّ، يطلق عليها لاينز بـ(المتممات) (**Complementarily**)[٣].

فضلا عن علاقات التكرار (الإعادة، والترادف . . وغيرها)، –يرى المؤلفان– أنَّ بالإمكان توسيع العلاقة المعجميَّة التي تظهر كقوة اتّساقيةً، ويمكن أن يكون ثمَّة اتّساق بين أيّ زوج من المفردات المعجميَّة التي تتخذ نسقا معجميًّا مألوفا عن طريق التضادّ العكسيّ، مثل (يأمر – يطيع، باع – اشترى)، أو عن طريق بعض العلاقات الأخرى، مثل علاقة الكلّ بالجزء، مثل (صندوق– غطاء، سيارة – كابح)، أو علاقة الجزء، بالجزء، مثل (فم – أنف)، أو عن

---

(١) **See: Ibid; p.p ٢٧٩.**

يقصد بالتحديد في الضَّمير (***it***) ذلك التمييز بين ضمائر العاقل وغير العاقل في اللغة الإنكليزية، فالضَّمير في المثال (***it***) استعمل لتحديد عمليَّة الصعود وهو استعمال لغير العاقل، وهنا استبعد العاقل (الإنسان) عن دائرة إحالته .

(٢) **See: Ibid; p.p ٢٨٥.**

(٣) **See: Ibid; p.p ٢٨٥.**

طريق الألفاظ العامة المشتركة ضمن المفردة المتضمنة (**Superordinate**)، مثال (كرسي – منضدة)، فكلاهما يقع ضمن الحقل المعجميّ للاسم العام (أثاث) . هذه المجموعات تنتظم في نوع من العلاقة التي تربط أحدهما بالآخر . لذا سنجد تأثيرا اتّساقيًا ملحوظا يُشتق من هذه الأزواج، إلاّ أنّـَه ليس من الأمر اليسير إرجاع بعض الأزواج إلى علاقة واضحة تحكمها، كما في الأزواج الآتية (ضحك – مزاح، نصل – حاد) فالتأثير الاتّساقيّ لهذه الأزواج لا يعتمد كثيرا على أيّـَة علاقة نظاميَّة . عموما إنَّ أيّـَة مفردتين معجميتين لهما أنماط مماثلة من التضامّ – ولاسيَّما إذا ظهرتا في سياق مشابه – ستولّدان قوة اتّساقيَّة، إذا ما ظهرتا في جمل متجاورة[١] .

تجدر الإشارة إلى أنَّ المتلقّي يمكنه تجاوز هذه الصعوبة بخلق سياق تترابط فيه المفردات المعجميَّة بالاعتماد على مقدرته اللغويةَّ ومعرفته بمعاني الكلمات، فعند القراءة أو الاستماع نعالج باستمرار تلك الكلمات لخلق الاتّساق داخل النصّ، فإنَّ أيّـَة مفردة معجميَّة تؤخذ تكون مهيّأة في سياقها، والبيئة المعجميَّة للمفردات هي التي تكوّن ذلك السياق وتزودنا بمعلومات ذات صلة بتأويل المفردة التي لها علاقة بها . ومن ثم نستطيع القول أنَّ هذه الكلمة لها علاقة بتلك المجموعة من الكلمات أكثر من غيرها[٢] .

هذه جملة وسائل الاتّساق التي صنَّفها المؤلفان في كتابهما، وهي بنظرهما تسهم في جعل وحدة النصّ وحدة متَّسقة مترابطة، بفضل مجموعة من العلاقات، منها نظاميَّة، وأخرى دلاليَّة، وأخرى نحويَّة، تعتمد بالدرجة الأساس على دور القارئ/السامع في إيجاد وحدة النصّ، ومن ثم اتّساقه، وكذلك دور البيئة اللغويةَّ في إيجاد العلاقة الرابطة بين أجزاء النصّ .

بعد أن عرضنا فكرة الاتّساق عند مؤلفي الكتاب، نجد من الضروري إبداء ما عنَّ لنا من ملاحظة حول موضوعة بحثهما، إذ نرى أَنَّ مجمل ما صنَّفه المؤلفان من وسائل الاتّساق – إذا ما استثنينا الترابط، والتضامّ، وإنْ كانا لا يخلوان من إحالة ضمنيَّة ليست ببعيدة عن الإحالة الوسيلة الأولى منها –، فكلّ الوسائل الأخرى هي تابعة للإحالة؛

---

[١] **See: Ibid, p.p. ٢٨٥-٢٨٦.**

[٢] ينظر: الخطابي؛ ٢٥ .

إذ إنَّ الإبدال في جوهره هو إحالة كلمة على كلمة أخرى، وكذلك الحذف الذي هو أبدال (بدرجة الصفر)، فالمحذوف فيه يحيل على شيء مذكور في النصّ، وكذلك الاتّساق المعجمي في موضوع التكرار، فهو أيضا إحالة مفردة على مفردة أُخرى في النصّ.

فكان الأجدى أن يجعلا وسائل الاتساق وسيلة واحدة- هي الإحالة- تَنْدرج تحتها كلّ الوسائل الأخرى، ليكون ذلك أوضح للقارئ، وأجلى لموضوعهما.

الفصل الثالث

مظاهر الاتساق

في الفكر اللغوي عند العرب

لعلّ البحث في أصول هذا النوع من الدراسات في كتب التراث اللغويّ العربيّ أمر لا يخلو من صعوبة، إلاّ أنَّ المتتبع لتراثنا الكبير لا يعجزه إيجاد إشارات هنا أو أخرى هناك، ولا أعدو الحقيقة إن قلت إنَّ الباحث قد يجد أسس الموضوع وتطبيقاته أيضا في كتب الأقدمين، ولاسيّما عند البلاغيين، والباحثين في علوم القرآن والمفسّرين، أو في تعليقات شرّاح دواوين الشعر العربيّ من النحويّين وغيرهم، فضلا عن كتب النحو العربيّ.

في هذا الفصل نحاول أن نستقرئ بعض كتب التراث لإيجاد مفاتيح لأبواب هذا العلم الذي يعدّ معاصرا في الغرب، فضلا عن مؤسساتنا البحثيّة العربيّة، وإنّا لعلى يقين من أنَّ علماءنا الأول لم يغفلوا لطائف هذا النوع من الدرس، وهو ما سنحاول في فصلنا هذا إبرازه، مبتعدين عن قسر النصوص أو تأويلها بما يقرّب من فكرتنا، وإنّا واثقون بأنّ ما سنجده عظيما لا نحتاج معه إلى ليّ أعناق النصوص، أو الإسراف في تأويلها بما يبعدها عمّا وضعت له.

سيكون مدار فصلنا هذا حول مظاهر الاتّساق في تراثنا النحويّ، وآراء بعض نحاتنا في موضوع ترابط الكلام والعلاقات الرابطة بين أجزائه، وأهميّة الأدوات الرابطة في خلق اتّساق الكلام وانسجامه.

قبل الخوض في موضوع الاتّساق ومظاهره علينا أن نقف أمام حقيقة شاخصة هي أنَّ مفهوم الاتّساق، إنّما هو مفهوم متعلّق بالنصّ، وإنَّ مباحث النحو العربيّ لم تخرج عن نطاق الجملة المفردة، وإن كانت أحيانا تخرج إلى جملتين –كما في الخبر الجملة، والجملة الحال، والعطف بين الجمل. . وغيرها–، والسؤال هنا كيف يمكن أن نبحث عن الاتّساق في الجملة، ومحور موضوعنا يتجاوزها إلى أبعد منها –نعني النصّ–؟

الجواب على هذا التساؤل نجده عن طريقين؛ الأوّل: إنَّ تعريف النصّ عند أصحاب نظرية النصّ لا يفهم منه على أنّه خطّ تتابعيّ من الجمل فقط، ولكن يفهم منه أنّ النصّ قد يتكوّن من كلمة واحدة، أو جملة واحدة، أو كتاب

بمئات الصفحات، أو قد يكون إشارة أو علامة [١]، والحكم في تحديد النصّ ،هو الوحدة الدلاليّة التي يمثلها –أي وحدة المعنى– .

الطريق الآخر نجده في تعريف الكلام عند النحويّين العرب؛ فالكلام –كما يجمع النحاة في تعريفه– هو ما يحسن السكوت عليه ويحصل منه المخاطب على الفائدة، وهذا الكلام نجده في حديث المبرّد (ت٢٨٥هـ) عن الفاعل ومكانه من الجملة الفعليّة، إذ يقول "وإنّما كان الفاعل رفعا لأنّه هو والفعل، جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب"[٢] .

فالفائدة هنا هي فائدة المعنى التي يحصل عليها المخاطب، ويستغني بها عن أيّ إيضاح لاكتمال المعنى في الكلام الذي يكون جملة من فعل وفاعل –كما أشار إلى ذلك المبرّد– أو جملة اسميّة من مبتدأ وخبر . ولو نظرنا في تعريف ابن جنيّ (ت٣٩٢هـ) للكلام نجده يقرّر هذه الحقيقة، يقول "أمّا الكلام فكلّ لفظ مستقلّ بنفسه، مفيد لمعناه . وهو ما يسمّيه النحويّون الجمل، نحو زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه، ومه، ورويد، وحاء، وعاء في الأصوات، وحسّ، ولبّ، وأفّ، وأوه . فكلّ لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام"[٣] .

المقصود بالكلام عند ابن جنيّ هنا الجملة، وهو ما أكّده بأمثلته عن الجمل الاسميّة منها والفعليّة، وكذلك بأمثلته لأسماء الأفعال التي هي في حقيقتها جمل، إذ إنّ معنى (صه) (أسكت) وهي جملة فعلية، وكذلك (مه) ويعني (كفّ) وهي جملة من فعل الأمر والفاعل الضّمير المستتر . وهذا القول ينطبق على الأصوات التي تدلّ في معناها الذي وضعت له على جملة . فالكلام إذن هو الجملة، ولا عبرة في طولها أو قصرها .

ولو تتبعنا ابن جنيّ في الباب الذي خصّصه للتفريق بين القول والكلام، لوجدناه يكرّر تعريفه السابق للكلام ويؤكّده في أكثر من موضع، محاولا إيضاحه، منها ما جاء في تعليقه على أبيات لابن الروميّ؛ قوله " الإطالة والإيجاز جميعا

---

[١] يُنظر تعريفات النص في الفصل الأول من هذه الرسالة .

[٢] المبرّد (أبو العباس محمد بن يزيد)، المقتضب، تحقيق محمَّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د . ط، د . ت، ٨/١ .

[٣] ابن جنيّ (أبو الفتح عثمان)؛ الخصائص؛ تحقيق محمَّد عليّ النجّار؛ دار الهدى للطباعة والنشر؛ بيروت – لبنان؛ د . ط؛ د . ت؛ ١٧/١ .

إنّما هما في كلّ كلام مفيد مستقل بنفسه، ولو بلغ بها الإيجاز غايته لم يكن له بدّ من أن يعطيك تمامه وفائدته، مع أنّه لا بدّ فيه من تركيب الجملة، فإن نقصت عن ذلك لم يكن هناك استحسان، ولا استعذاب"[١].

ولم يفت ابن جنيّ أن يختم حديثه بتأكيده على أنَّ الكلام هو الجمل المتكوّنة من الألفاظ المستغنية عن غيرها، فيقول "فقد ثبت بما شرحناه وأوضحناه أنَّ الكلام إنّما هو لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها، وهي التي يسمّيها أهل هذه الصناعة الجمل، على اختلاف تركيبها"[٢].

إذن فالكلام عند ابن جنيّ وكثير من النحويّين العرب هو الجملة المستغنية عن غيرها وتحصل بها الفائدة، فالجملة إذا ما تمّ بها المعنى المراد ومثلت وحدة دلاليّة كانت نصّا قائما بذاته، وهذه الحقيقة هي التي عليها مدار وصف النحاة للكلام بأنّه الجملة، كما يدركون أنَّ الكلام قد يتجاوز حدود الجملة الواحدة، فكلّ جملة هي كلام وليس كلّ كلام جملة. لو نظرنا في تعريف ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) لوجدناه يشير إلى هذا الكلام صراحة بقوله "إنَّ الكلام عبارة عن الجمل المفيدة وهو جنس لها فكلّ واحدة من الجمل الفعليّة والاسميّة نوع له يصدق إطلاقه عليها كما أنَّ الكلمة جنس للمفردات فيصح أن يقال كلّ زيد قائم كلام ولا يقال كلّ كلام زيد قائم وكذلك مع الجمل الفعليّة"[٣].

مع ما يشير إليه كلام ابن يعيش هذا، من أنَّ الكلام أعمّ وأشمل من الجملة، إلا أنّنا نجده يكرّر كلّما صادف الحديث عن الجملة أنّها هي الكلام التامّ القائم بنفسه والمفيد لمعناه[٤]، ولعلّ المقصود بالجملة التي قصدها ابن يعيش تلك التي تستغني عن غيرها ولا تحتاج إلى ما يتمّم معناها، ومن هنا نجد أنَّ هناك من يفرّق بين الجملة والكلام -كما هو الحال مع ابن يعيش-، فالرضي الاستراباذيّ (ت٦٨٨هـ) يرى أنَّ هناك فرقا بين الجملة والكلام، يوضح ذلك بقوله "إنَّ الجملة ما تضمّن الإسناد الأصليّ سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج

---

[١] المصدر نفسه؛ ١/٣٠.

[٢] ابن جنيّ؛ ١/٣٢.

[٣] ابن يعيش "موفق الدين يعيش بن علي"؛ شرح المفصل؛ عالم الكتب؛ بيروت، د. ط، د. ت؛ ١/٢١.

[٤] يُنظر على سبيل المثال، من المصدر نفسه؛ ١/٨٨، ٢/٩٦، ٣/١٥١.

المصدر وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه . والكلام ما تضمّن الإسناد الأصليّ وكان مقصودا لذاته؛ فكلّ كلام جملة ولا ينعكس"[١] .

يتبيّن من كلام الرضي المتقدّم أنَّ هناك نوعين من الجمل؛ الأوّل ما كان تامّ المعنى ويقصد لذاته، وهو المرادف للكلام، والآخر ما لم يكن مقصودا لذاته وتمثله الجمل التي تقوم مقام المفرد، كالجملة الخبر وغيرها من الجمل التي لا تقوم برأسها وإنّما تأتي لإتمام معنى الجملة الأصليّة .

يبدو أنَّ هذا القول لا يروق لابن هشام (ت٧٦١هـ) ، الذي لا يرى في الجملة مرادفا للكلام، بل هي أعمّ منه، وهو أخصّ منها ، فالكلام هو "القول المفيد بالقصد . والمراد بالمفيد : ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه"[٢] . أمّا الجملة فهي عبارة عن الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، أو ما كان بمنزلة أحدهما . وعليه يستدلّ على أنهّما ليسا مترادفين، ويرى أنَّ الجملة أعمّ من الكلام "إذ شرطه الإفادة، بخلافها ، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكلّ ذلك ليس مفيدا فليس بكلام"[٣] .

إلاّ أنَّ هذا القول لا ينفي أن تكون الجملة التامّة المعنى كلاما تامّا ، وإنّما القصد الجمل الاعتراضيّة التي تأتي لإتمام معنى الجملة وتمنحها صفة الكلام، وهو ما يستفاد من قوله في ختام حديثه عن هذه المسألة، إذ يقول "ولا ينافي ذلك ما قدّمناه في تفسير الجملة، لأنّ الكلام هنا ليس في مطلق الجملة، بل في الجملة بقيد كونها جملة اعتراض، وتلك لا تكون إلاّ كلاما تامّا"[٤] .

---

[١] الرضي الاستراباذيّ (رضي الدين محمد بن الحسن)؛ شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر؛ جامعة قاريونس؛ ١٩٧٨م؛ ٣٣/١ .

[٢] ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاريّ المصريّ)؛ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب؛ تحقيق محمد محيّ الدين عبد الحميد؛ مطبعة المدني، القاهرة، د . ط؛ د . ت؛ ٣٧٤/٢ .

[٣] المصدر نفسه؛ ٣٧٤/٣ .

[٤] المصدر نفسه؛ ٣٧٥/٢ .

من الواضح تماما أنّ ابن هشام في حديثه السابق لا يخالف النحويّين كثيرا، وكما رأينا في كلام ابن يعيش، أو كلام الرضي، إنّهما يفرّقان بين الجملة تامّة المعنى المستقلة بنفسها، والجملة التي تكون متمّمة لغيرها ولا تصلح أن تكون كلاما تامّا مستقلاّ تحصل منه فائدة للمخاطب.

هذا التفريق بين الجمل يتطابق مع ما ذهب إليه النصّيّون في تحديد معنى (النصّ)، والفرق بينه وبين اللانصّ، فالنصّ -كما أشرنا إلى ذلك- ما أكمل معناه ومثّل وحدة دلاليّة، واستغنى بدلالته عمّا يفسّره أو يوضّحه، وهو هنا يساوي الجملة/الكلام في تعريف النحويّين العرب. أمّا اللانصّ فيساوي الجملة الاعتراض التي تحتاج إلى غيرها لإتمام المعنى.

من كلّ ما تقدّم نريد الوصول إلى حقيقة هي أنّ الجملة عند النحويّين العرب —نعني الجملة تامّة المعنى- هي نصّ قائم بذاته، وهي ما عليه الجمل التمثيليّة في النحو العربيّ، ومنها سننطلق في بحثنا عن وسائل الاتّساق في النصّ العربيّ، والعلاقات التي تربط أجزاءه وتسهم في اتّساقه.

فيما يأتي نحاول أن نبيّن وسائل الاتّساق في الكلام العربيّ، ونبحث عن العلاقات التي تسهم في ربط أجزاء الكلام، وسنورد في أدناه بعضا من هذه العلاقات وما تؤدّيه من وظيفة اتّساقيّة تحقّق الترابط والانسجام بين أجزاء النصّ العربيّ:

الإسناد:

نرى في الإسناد وسيلة من وسائل الاتّساق في الجملة خاصّة وفي الكلام بصورة عامّة، فالإسناد علاقة معنويّة تكتنف بنية الكلام، وينماز فيها المسند إليه من المسند في الجملة[1]، فهما كما يصفهما سيبويه (ت١٨٠هـ) "ممّا لا يستغني

---

[1] يرى الدكتور تمّام حسّان: إنّ النحاة كانوا يلمحون قرينة الإسنادِ بين طرفيّ الجملةِ الاسميَّةِ والفعليَّةِ والوصفيَّةِ، كما كانوا يلمحونه أيضاً بين المعاني النحويَّةِ في داخلِ الجملةِ الواحدة، وهو المعنى الذي نلاحظه في أعرابِ جملة مثل "يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ" (البقرة: الآية٢٦٩) حينما تعُرب (مَنْ)=

واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدًا"[١] . فوجود الإسناد ضرورة لاستقامة الكلام. ولا يفيد الكلام معنى إذا لم يقترن المسند بالمسند إليه "لأَنَّ اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئًا ، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى، واستغنى الكلام "[٢] ؛ فقولنا (قام محمّد) يفهم السامع العلاقة بين المسند إليه (محمّد)، والمسند (قام)، وهذا الفهم لا يتأتى من دلالات المفردات من دون تركيبها ، وهذا التركيب إنّما يقوم على الإسناد؛ أي إسناد الفعل (قام) إلى الاسم (محمّد)، أو إسناد الاسم إلى الاسم في الجمل الاسميّة، ولا يقتصر الإسناد على الفعل والفاعل، أو المبتدأ والخبر، وإنّما يمتدّ مع امتداد الكلام، إلى المفعول أو الملحقات كالوصف والحال وما إلى ذلك، فالإسناد عملية تركيب الكلام لتحصل منه الفائدة، وهذا ما يشير إليه ابن يعيش في حدّه للإسناد، فالإسناد -كما يراه ابن يعيش- هو "تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لإحداهما تعلّق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة" .[٣]

وتمام الفائدة من تركيب الكلمات لا يكون إلا بربطها ببعضها ، والإسناد هنا العلاقة الرابطة لأجزاء الكلام، كما يشير إلى ذلك الرضيّ بقوله: "ذلك لأنّه أحد أجزاء الكلام هو الحكم، أي الإسناد الذي هو رابطة، ولابدّ له من طرفين: مسند ومسند إليه"[٤].

أردنا ممّا تقدّم أن نبين أهميّة الإسناد بوصفه علاقة معنوية لا يتحقّق للكلام اتّساق إلاّ بوجودها ، ورأينا آراء النحويّين العرب في دور الإسناد في عملية ربط أجزاء الكلام.

= مفعولاً أولاً على الرغمِ من تأخرِها و (الحكمةُ) مفعولاً ثانياً على الرغمِ من تقدّمِها ، ولا يكونُ ذلكُ إلا بإدراكِ ما بينهُما من علاقةٍ شبيهةٍ بفكرةِ الإسنادِ، فنقولُ إنَّ (مَنْ) هي الآخِذُ، و (الحكمة) هي المأخُوذُ.

يُنظر: حسَّان (دكتور تمَّام)؛ اللغة العربيَّة معناها ومبناها؛ الهيئة المصريةَّ العامَّة للكتاب؛ د. ط، ١٩٧٣؛ ١٩٤.

[١] سيبويه (ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)؛ (الكتاب؛ تحقيق عبد السلام محمَّد هارون؛ دار الكتاب العربيّ – القاهرة، د. ط، ١٣٨٧هـ– ١٩٦٨م؛ ١/٢٣.

[٢] المبرّد؛ ٤/١٢٦.

[٣] ابن يعيش؛ ١/٢٠.

[٤] الرضي الاستراباذيّ؛ ١/٣٣.

نكتفي هنا بهذه العلاقة المعنوية، وننتقل في بحثنا إلى وسائل الاتّساق اللفظيّة، وسنركّز بحثنا على الروابط التي تربط الجمل فيما بينها، طلبا للاختصار؛ إذ لو بحثنا عن الاتّساق في الجملة المفردة لاحتجنا أن نطرق أبواب النحو العربيّ كلّها، وهذا ما لا يتسع له فصلنا . نورد هنا مجموعة من أدوات الربط بين الجمل العربيّة ودورها في اتّساق الكلام؛ وهي على النحو الآتي:

الضّمير:

شغل الضّمير حيزا مهمّا في عمليّة ربط الكلام، وأكثر النحويون من الحديث عن دوره وما يقوم به من عمل في تماسك الكلام وربط أجزائه، إذ إنّ أكثر الحالات التي يتكوّن فيها الكلام من جملتين أو أكثر تحتاج إلى الضّمير العائد، وهذا العائد قد يحيل على كلام سابق ،وقد يحيل على كلام لاحق، وإحالته على اللاحق تكون في سبعة أبواب – وكما بوّبها ابن هشام[١]– ؛ وهي:

١ . باب ضمير الشأن: كقوله تعالى: "**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**"[٢]، فالضّمير (هو) أحال على لفظ الجلالة (الله) وهو متقدّم عليه .

٢ . أن يخبر عنه بما يفسّره؛ نحو قوله تعالى: "**وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا**"[٣]، وتقدير الآية –والله أعلم– وما الحياة إلا حياتنا الدّنيا .

٣ . الضّمير في باب نعم وبئس: نحو قوله تعالى: "**بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا**"[٤]، فالضّمير المستتر في (بئس) يحيل على (بدلا) .

٤ . الضّمير المجرور بـ(ربّ)؛ كما في قولنا ربّه رجلا، فالهاء المجرورة بعد (ربّ) تحيل على (رجلا) .

---

[١] ابن هشام (أبو محمّد عبد الله جمال الدين الأنصاريّ)؛ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب؛ تحقيق حنا الفاخوريّ؛ دار الجيل؛ بيروت؛ ط١؛ ١٩٨٨م؛ ١٥٤–١٥٥ .

[٢] الإخلاص: ١ .

[٣] الجاثية: ٢٤ .

[٤] الكهف: ٥٠ .

٥ . الضّمير في باب التنازع؛ إذا أعمل الثاني واحتاج الأوّل إلى مرفوع، نحو : قاما وقعدا أخواك؛ فالضّمير في (قاما وقعدا) وهو الألف ،يحيل على (أخواك) .

٦ . الضّمير الذي يبدل منه الاسم الذي يأتي بعده؛ كقولنا في ابتداء الكلام: ضربته زيدا .

٧ . الضّمير إذا كان متصلا بفاعل مقدّم ويعود على مفعول مؤخر ، ويرى ابن هشام إنّما يقع هذا في الضرورات الشعرية على الأصح، ويستشهد بقول الشاعر[١]:

جزى ربُّه عنّي عديَّ بن حاتم جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فعل

فالضّمير في (ربُّه) أحال على (عديَّ) وهو متأخر لفظا ورتبة .

هذه مجمل الأبواب التي جمعها ابن هشام لمواضع عود الضّمير على متأخر لفظا ورتبة، وهو -كما رأينا- إحالات على كلام لاحق، وكان الضّمير متقدّم عليه، وهي جملة ما ذكره النحاة ممّن سبقوه، وإنّما قدّمناها على غيرها لسببين؛ أولهما الإيجاز، وثانيهما جمع ابن هشام لها وتبويبها ، إذ نجدها عند من سبقوه متناثرة في أبواب النحو، وإن جمعت فإنّها على غير هذا التبويب .

أمّا الحديث عن ربط الضّمير العائد على متقدم لفظا ورتبة، أو ما نطلق عليه بالإحالة على السابق، ونستعير هنا جمع ابن هشام[٢] للأشياء التي تحتاج إلى ربط الضّمير، وهي عشرة أشياء :

---

[١] في نسبة البيت خلاف، إذ لم يُنسب الى شاعر واحد ؛ فقد نُسب الى النابغة الذبياني وهو في ديوانه : ١٩١،ونُسب إلى أبي الأسود الدؤلي،وموجود في ملحق ديوانه : ٤٠١،ونسب أيضا اليهما أو إلى عبد الله بن همارق في شرح التصريح: ٢٨٣/١،والمقاصد النحوية، ٤٨٧/٢،وبلا نسبة في شرح الشذور – موضع الشاهد –،وأوضح المسالك: ١٢٥/٢،وهمع الهوامع: ٦٦/١ .

ينظر: يعقوب (اميل بديع) ؛المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية؛دار الكتب العلمية؛ بيروت – لبنان؛ط٢؛ ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م؛ م٢/٦٢٨ .

[٢] يُنظر: ابن هشام؛ مغني اللبيب؛ ٥٠٢/٢-٥١٠ .

١ . الجملة الواقعة خبرا : ويرى النحاة العرب أنَّ الجملة الواقعة خبرا إن لم تكن مبتدأ في المعنى احتاجت إلى ضمير، والسبب كما يراه الرضيّ اللاستراباذيّ هو أنَّ "الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصدت أن تجعلها جزء الكلام فلابدّ من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة هي الضّمير، إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض"[١] .

إذن فعمل الضّمير هنا هو ربط أجزاء الكلام حتى يستقيم معناه . ويفهم من كلام الرضيّ أنَّ الجملة الواقعة خبرا ليست كلاما مستقلا، فهي جزء من كلام . ولا يمكن لها أن تكون كلاما حتى ترتبط بأجزاء الكلام الأخرى وتتّسق معه .

وقد أشار قبلا ابن يعيش إلى أنَّ الجملة لا يمكن لها أن تكون خبرا ما لم يكن فيها ضمير يعود إلى المبتدأ، وهو شرط لها حتى تكون من تمام المبتدأ، "فإذا لم يكن في الجملة ذكر يربطها بالمبتدأ حتى تصير خبرا وتصير من تمام المبتدأ وقعت الجملة أجنبية من المبتدأ ولا تكون خبرا عنه، ألا ترى إنّك لو قلت زيد قام عمرو لم يكن كلاما لعدم العائد، فإذا كان ذلك كذلك لم يكن بدّ من العائد وتكون الجملة التي منها في موضع رفع خبر"[٢] .

٢ . الجملة الموصوف بها : وهذه الجملة يربطها الضّمير إمّا مذكورا، نحو قوله تعالى "**حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَاباً نَّقْرَؤُهُ**"[٣] ، فالضّمير في (نقرؤه) يحيل رجوعا على (كتابا)، أو يكون مقدّرا مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا؛ نحو قوله تعالى: "**وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ** "[٤]، "فإنّه على تقدير فيه أربع مرات"[٥] .

[١] الرضيّ الاستراباذيّ؛ ٢٣٨/١ .

[٢] ابن يعيش: ٨٨/١–٨٩ .

[٣] الإسراء: ٩٣ .

[٤] البقرة: ٤٨ .

[٥] ابن هشام؛ مغني اللبيب؛ ٥٠٣/٢ .

يعلّل ابن يعيش سبب احتياج الجملة الواقعة صفة إلى الضّمير الرابط؛ بأنّ الصفة كالخبر، فكما لابدّ للجملة الواقعة خبرا من عائد يعود إلى المبتدأ، كذلك الجملة الموصوف بها تحتاج إلى ذلك الرابط[١].

٣. الجملة الموصول بها الأسماء؛ وهذه الجملة أيضا تحتاج إلى ضمير يربطها بالموصول، والضّمير فيها إمّا مذكورا، نحو قوله تعالى: "**وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ وَأَنتُمْ فِيهَا خَالِدُونَ** "[٢]، أو مقدّرا كقوله تعالى: "**مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ**"[٣].

عمل الضّمير العائد في الصلة؛ إنّما لأجل أن يعلق الصلة بالموصول، ويتمّمها به، إذ لا يتمّ الموصول إلاّ بصلته بكلام بعده تامّ، ليصير اسما بإزاء مسمى[٤]، ولا يتمّ هذا الاتصال بين الصلة والموصول إلاّ بالرابط (الضّمير) الذي يعود على الموصول، إذ "لابدّ في كلّ جملة من هذه الجمل من عائد يعود منها إلى الموصول وهو ضمير ذلك الموصول ليربط الجملة بالموصول ويؤذن بتعلقها بالموصول... فإذا أتيت فيها بما يتوقف فهمه على ما قبله أذن بتعلقها به"[٥].

٤. الجملة الواقعة حالا، وهذه الجملة تحتاج إلى رابط يربطها بصاحب الحال، والرابط في جملة الحال إمّا الواو والضّمير معا، أو الواو فقط، أو الضّمير، ومثال الضّمير الرابط لجملة الحال؛ قوله تعالى: "**وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ**"[٦]، فجملة (وجوههم مسودّة) حال من (الذين كذّبوا)، والضّمير في (وجوههم) أحال على (الذين كذّبوا)، فاكتفت الجملة بالضّمير الذي أدّى دور الرابط لجملة الحال، وأسهم في اتّساق الكلام. ويشير ابن يعيش إلى أنّ

---

[١] يُنظر: ابن يعيش؛ ٥٢/٣.

[٢] الزخرف: ٧١.

[٣] المؤمنون: ٣٣.

[٤] يُنظر: ابن الأنباريّ (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمّد بن أبي سعيد ت٥٧٧هـ)، أسرار العربيّة؛ تحقيق محمّد بهجة البيطار، المجمع العلميّ العربيّ؛ دمشق؛ د. ط، د. ت.

[٥] ابن يعيش؛ ١٥١/٣.

[٦] الزمر: ٦٠.

الجملة الواقعة حالا لابدّ لها من رابط يربطها بما قبلها، ولا يجوز أن لا يؤتى برابط يربط الجملة بأوّل الكلام، فإن جيء به دلّ على أنّ الكلام معقود[١].

٥ . الجملة المفسّرة لعامل الاسم المشتغل عنه، كما في قولنا: زيد ضربته، أو زيدا ضربت أخاه، فالضّمير في المثالين يحيل على الاسم المتقدّم (زيد)، والحديث في هذا الموضوع فيه خلاف بين النحويّين[٢]، ارتأينا ألاّ نخوض فيه، لأنّه ليس من غايتنا، ما نريده من بحثنا هنا أن نتعرّف على أهميّة الضّمير في ربط أجزاء الكلام.

٦،٧ . بدلا البعض والاشتمال؛ يحتاج هذان النوعان من البدل إلى الضّمير العائد على المبدل منه، ويعمل الضّمير هنا على ربط البدل بالمبدل منه ويعلّقه به[٣]. والضّمير فيهما إمّا أن يكون مذكورا، نحو قوله تعالى: "**ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ**"[٤]، أو يكون مقدّرا؛ نحو قوله تعالى: "**وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً**"[٥]، والتقدير هنا (من استطاع منهم).

٨ . معمول الصفة المشبهة: والضّمير الرابط هنا إمّا أن يكون مذكورا، كما في قولنا: زيد حسن وجهه، أو مقدّرا نحو: زيد حسن وجها؛ والتقدير (حسن منه وجها)، أمّا في قولنا: زيد حسن الوجه، فيذكر ابن يعيش أنّها عوض عن الضّمير، ويعلّل ذلك بقوله: "وأمّا اختيار الألف واللام في الوجه فلأنّه إنّما كان معرفة بإضافته إلى الهاء التي هي الضّمير الأوّل فلمّا نزعوا ذلك الضّمير وجعلوه فاعلا مستمكنا عوّضوا عنه الألف واللام لئلا يخرج عن منهاج الأصل في التعريف"[٦].

---

[١] ابن يعيش؛ ٦٥/٢.

[٢] للرضيّ الاستراباذيّ حديثٌ طويلٌ عن العاملِ في الاسمِ المتقدمِ، ويذكرُ آراءَ النحويّين وخلافِهم فيهِ، يُنظر: الرضيّ الاستراباذيّ؛ ٤٣٧/١–٤٤١.

[٣] يُنظر: ابن الأنباريّ، ٢٩٨–٢٩٩، وابن يعيش؛ ٦٤/٣.

[٤] المائدة: ٧١.

[٥] آل عمران: ٩٧.

[٦] ابن يعيش؛ ٨٤/٦.

٩ . جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء؛ وهو مّما يربطه الضّمير، وسبب مجيء الضّمير في جواب الشرط -كما يرى الرضيّ الاستراباذيّ- "لأنّ جواب الشرط هو الخبر في الحقيقة، والشرط قيد فيه، فلا يعتبر الضّمير الذي فيه، فقولك: زيد إن جاءك فأكرمه، أولى من: فأكرم؛ وأن كان واقعا على غير المبتدأ من حيث المعنى، نحو: زيد إن جاءك فأكرمني، كفى الضّمير في الشرط"[١] .

والضّمير هنا إمّا أن يكون مذكورا، نحو قوله تعالى: "**فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ**"[٢]، أو مقدّرا؛ نحو قوله تعالى: "**فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ**"[٣]، والتقدير (في حجّه) .

١٠ . الضّمير في ألفاظ التوكيد؛ مثل (نفس، وعين، وكلّ، وجميع)؛ نحو قولنا: جاء زيد نفسه، والزيدان كلاهما، والقوم أجمعهم، فالضّمير في المؤكّد أسهم في ربط الكلام بإحالته على المؤكّد، ويشترط في النفس والعين اتصالهما بضمير مطابق للمؤكّد، ويكون لفظهما يطابقه في الإفراد والجمع، وأمّا في التثنية فالأصح أن تجمع على (أفعل)[٤] .

هذه مجمل الأشياء التي يربطها الضّمير وقد استعرناها وأمثلتها عن ابن هشام -كما أشرنا إلى ذلك-، ومن المعلوم أنّ الضّمير من أبرز أدوات الاتّساق في النصوص، ودورانه في الكلام كثير، وإحالاته تجعل من الكلام مستقيما متّسقا متى وجد فيه، لذا ذكرنا بشيء من الإطالة المواضع التي يكون فيها الضّمير رابطا .

---

[١] الرضيّ الاستراباذيّ؛ ٤/٩٦ .

[٢] المائدة: ١١٥ .

[٣] البقرة: ١٩٧ .

[٤] ابن هشام: (أبو محمّد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاريّ)؛ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؛ تحقيق عبد المتعال الصعيديّ؛ دار العلوم الحديثة؛ بيروت - لبنان؛ د. ط. ١٩٨٢م.

اسم الإشارة:

يعدّ اسم الإشارة من وسائل الإحالة التي تعمل على اتّساق النصّ، وقد مرّ في حديثنا عن الإحالة؛ إنَّ اسم الإشارة قد يحيل على كلام سابق أو لاحق في النص، وبإحالته يسهم في ربط أجزائه ومن ثمّ اتّساقه وانسجامه.

نحاول هنا أن نجمع إشارات بعض النحويّين العرب عن دور اسم الإشارة في ربط أجزاء النصّ العربيّ.

وسيكون مدخلنا إلى هذا الموضوع هو وجه الشبه بين اسم الإشارة والضّمير في الإحالة، نجد إشارة إلى هذا الشبه في حديث ابن يعيش عن سبب بناء اسم الإشارة؛ إذ يقول: "إنّما بني اسم الإشارة لشبهه بالمضمر وذلك لأنّك تشير به إلى ما بحضرتك ما دام حاضرا فإذا غاب زال عنه ذلك الاسم والأسماء موضوعة للزوم مسمياتها ولمّا كان هذا غير لازم لما وضع له صار بمنزلة المضمر الذي يسمّى به إذا تقدّم ظاهر ولم يكن اسما له قبل ذلك فهو اسم للمسمى في حال دون حال فلمّا وجب بناء المضمر وجب بناء المبهم كذلك"[(١)]، يستفاد من قول ابن يعيش المتقدّم إنَّ اسم الإشارة إذا أشار إلى الغائب، كان دوره الإحالة على شيء آخر قد يكون الحديث عنه، أو ما كان غائبا عن النظر، حاضرا في الذهن، وهو بهذا يشبه في عمله عمل الضّمير.

أمّا كلام الرضيّ الاستراباذيّ في هذه المسألة فأكثر وضوحا، فعند حديثه عن الأصل في أسماء الإشارة، وهو الإشارة الحسّيّة دون العقليّة، يرى أنَّ هذه الأسماء إذا ما أشارت إلى محسوس غير مشاهد أو إلى ما تستحيل مشاهدته، وكما في قوله تعالى: "**وتِلْكَ الْجَنَّةُ**"[(٢)]، وقوله تعالى: "**ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي**"[(٣)]، إنّما لتصيير ذلك المحسوس غير المشاهد أو ما تستحيل مشاهدته كالمشاهد المحسوس[(٤)]. ويعلّل السبب في ذلك بقوله؛ إنَّ "اسم الإشارة لمّا كان

---

(١) ابن يعيش؛ ١٢٦/٣.

(٢) مريم: ٦٢.

(٣) يوسف: ٣٧.

(٤) الرضيّ الاستراباذيّ؛ ٤٧٢/٢.

موضوعا للمشار إليه إشارة حسّيّة، فاستعماله فيما لا تدركه الإشارة كالشخص البعيد، والمعاني: مجاز، وذلك بجعل الإشارة العقلية كالحسّيّة مجازا، لما بينهما من المناسبة، فلفظ اسم الإشارة الموضوع للبعيد، إذن، أعني (ذلك) ونحوه، كضمير الغائب، يحتاج إلى مذكور قبل، أو محسوس قبل حتى يشار به، فيكون كضمير راجع إلى ما قبله"(١).

لو تفحّصنا شاهد الرضيّ على المحسوس غير المشاهد، وهو الآية الكريمة: "تلك الجنة" نجد أنّ هذا الجزء من الآية جاء بعد آيات وصف الله تعالى الجنة بها، ليصوّرها في ذهن المتلقّي تصويرا يقرب من المشاهدة، إذ لو نظرنا في الآيات من قوله تعالى: "**إِلَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً فَأُوْلَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئاً ﴿٦٠﴾ جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيّاً ﴿٦١﴾ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْواً إِلَّا سَلَاماً وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيّاً ﴿٦٢﴾ تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَن كَانَ تَقِيّاً ﴿٦٣﴾**"(٢).

نجد أنّ الحقّ تبارك وتعالى أشار إلى الجنّة الموصوفة في الآيات السابقة التي أصبحت صفاتها معلومة للمتلقّي ومتصوّرة في ذهنه، صارت كالمشاهدة المحسوسة(٣). وما يعنينا هنا الدور الذي قام به اسم الإشارة عندما ربط آخر الكلام بأوله، الأمر الذي جعل من الكلام متماسكا متّسقا يحيل بعضه على بعض.

---

(١) المصدر نفسه؛ ٢/٤٧٩.

(٢) مريم: ٦٠-٦٣.

(٣) يكادُ يجمعُ المفسرون على أنَّ إحالةَ اسمِ الإشارةِ في الآيةِ إلى وصفِ الجنةِ المتقدّمِ في الآياتِ السابقةِ لهُ، فمثلاً يشيرُ الطبريُّ إلى ذلكَ بقولِهِ: "يقولُ تعالى ذكرُهُ، هذهِ الجنةُ التي وصفتُ لكم أيُّها الناسُ صفتَهَا هي الجنةُ التي نُورِثُها"، ومثلُ هذا القولِ نجدُهُ عندَ القرطبيِّ وابنِ كثيرٍ وغيرِهما من المفسرين.

الطبريّ (أبو جعفر محمّد بن جرير ت ٣١٠هـ)؛ جامع البيان في تأويل القرآن؛ ضبط وتخريج صدقي جميل العطّار؛ دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥هـ؛ ١٦/١٢٩.

أمّا ابنُ الجوزيّ فيرى أنَّ الإشارةَ هنا إلى الجنةِ، في قولِهِ تعالى: "فَأُوْلَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ" ولا خلاف، إذ إنَّ المقصودَ بالوصفِ هي الجنةُ في القولين.

يُنظر: ابن الجوزي (ابو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمّد الجوزيّ القرشيّ ت ٥٩٧هـ)؛ زاد المسير في علم التفسير؛ تحقيق محمّد بن عبد الرحمن عبد الله؛ دار الفكر؛ بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م؛ ٥/١٧٣.

=

أمّا ابن هشام فقد جعل أسم الإشارة أحد روابط الجملة بما تخبر عنه، واستشهد على ذلك بعدة آيات قرآنية؛ منها قوله تعالى: " **وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ** "[1]، فمن الواضح أنَّ ما أراد ابن هشام بشاهده إنّما هو ما عمل فيه اسم الإشارة (أولئك) من ربط للنصّ، فاسم الإشارة هنا أحال على قوله تعالى: "والّذين كذّبوا بآياتنا واستكبروا"، وهذه الإحالة عملت على اتّساق الآية (النصّ)، عن طريق ربط السبب – التكذيب والاستكبار – بالنتيجة التي وصل إليها هؤلاء بتكذيبهم واستكبارهم واستحقوا جزاء عنها أن يكونوا أصحاب النار. ولو جاء الضّمير بدلا عن اسم الإشارة لصلح في الإحالة على الموصوفين في الآية الشريفة. ولو ابتعدنا عن القول والتقوّل في كلام الله عزّ وجلّ، وأخذنا مثالا من كلامنا لإيضاح ما أردنا قوله هنا؛ فلو قلنا:

الطلاب المجتهدون المثابرون أولئك الناجحون.

لصلح مكان (أولئك) قولنا: هم الناجحون، ولأقام الضّمير هنا مقام اسم الإشارة من دون خلّل في الإحالة أو تقصير في ربط أجزاء الكلام. والإشارة في قوله تعالى لم تكن حسّيّة، وإنّما كانت في مقام تصوير أصحاب النار، وتعريف المتلقّي بصفاتهم لاجتنابها كي لا يكون في مقامهم.

البـدل:

من وسائل الاتّساق الأخرى عند النصّيّين هي الإبدال، وهو شبيه بالبدل من حيث الوظيفة، ذلك أنَّ البدل يحيل على ما قبله (المبدل منه)، ويسهم في تماسك النصّ بهذه الإحالة، ويزيد من تقرير المعنى المراد من النصّ في نفس المتلقّي.

= ولعلَّ مراد الرضيّ الاستراباذيّ بقوله: "محسوسٌ غيرُ مشاهدٍ" إنّه أكتسب الحسّيَّة عن طريقِ الوصفِ المتقدّمِ وما يقرُّ منه في نفسِ السامعِ.

[1] سورة الأعراف/ ٣٦.

والبدل هو أحد التوابع في النحو العربيّ، فهو "التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، وهو المسمّى باصطلاح البصريّين (بدلا)، وأمّا الكوفيّون، فقال الأخفش يسمّونه بالترجمة والتبيين، وقال ابن كيسان يسمّونه بالتكرير"[١].

لو تفحّصنا هذه المسمّيات لتبين لنا أنَّ ما يسمّى عند البصريّين (بدلا) يفهم منه؛ إنَّ البدل يحلّ محلّ المبدل منه، وهو ما يفهم من قول المبرّد "اعلم أنَّ البدل في جميع العربيّة يحلّ محلّ المبدل منه"[٢]. ولا يعني هذا أنَّ البدل يلغي وجود المبدل منه، أو يعني ترك الأوّل ليحلّ محلّه الثاني، إنّما يأتي للبيان وإزالة التوهم والالتباس، وهذا ما يراه ابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) في تعريفه للبدل؛ فالبدل عنده هو "إعلام السامع بمجموعي الاسم على طريق البيان من غير أن ينوى بالأول الطرح"[٣]، وينكر على سيبويه والمبرّد قولهما بالطرح، ويرى أنَّ سبب اعتقاد المبرّد بأنّه على نيّة الطرح؛ هي تسميته (بدلا) لأنّها توجب أن يكون المبدل منه مطروحا[٤]. والحقيقة أنَّ ما فهمناه من قراءة كلام سيبويه إنّما أراد الطرح في بدل الغلط والنسيان، وليس في سائر أنواع البدل، فقوله في (باب المبدل من المبدل منه)، "والمبدل يشرك المبدل منه في الجرّ، وذلك قولك مررت برجل حمار فهو على وجه محال وعلى وجه حسن، فأمّا المحال فإن تعني أنَّ الرجل حمار وأمّا الذي يحسن فهو أن تقول مررت برجل ثم تبدل الحمار مكان الرجل فتقول حمار إمّا أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت"[٥]. فهذا القول صريح في أنَّ المراد هنا بدل الغلط. وأمّا كون البدل هو بيان وإيضاح للمبدل منه –عند سيبويه– نجده في موضع آخر يلمّح إلى هذا الشيء في حديثه عن إبدال المعرفة من النكرة؛ فقوله "أمّا بدل المعرفة من

---

(١) الأشموني (نور الدين علي بن محمَّد ت ٩٢٩هـ)؛ شرح الأشموني؛ تحقيق محمَّد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة؛ مصر، ١٩٥٥م؛ ١٢٣/٣.

(٢) المبرد؛ ٢١١/٤.

(٣) ابن بابشاذ (أبو الحسن طاهر بن أحمد)؛ شرح المقدّمة النحويَّة؛ تحقيق الدكتور محمَّد أبو الفتوح شريف؛ الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية، د. ط، ١٩٧٨م؛ ٣٩١.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه؛ ٣٩١. ويذكرُ الرضيُّ الاستراباذيُّ أنَّ النحاةَ اختلفوا في المبدلِ منه، وينسبُ للمبرّدِ قولَه إنَّ المبدلَ منهُ في حكمِ الطرحِ معنى، بناءً على أنَّ المقصودَ بالنسبةِ البدلُ لا المبدل منه. يُنظر: الرضيّ الاستراباذيّ؛ ٣٩٢/٢.

(٥) سيبويه؛ ٤٣٩/١.

النكرة، فقولك مررت برجل عبد الله كأنه قيل له بمن مررت أو ظنّ أنّـه يقال له ذلك فأبدل مكانه ما هو أعرف منه، ومثل ذلك قوله تعالى: "وإنّك لتهدي إلى صراط مستقيم"، وإن شئت قلت مررت برجل عبد الله كأنّـه قيل لك من هو أو ظننت ذلك"[١]، يدلّ على أنّ البدل هنا جاء لبيان المبدل منه إذ إنّ البدل هو المبدل منه، وهو خلاف بدل الغلط الذي يكون المبدل غير المبدل منه.

أمّا ما رأيناه في كلام المبرّد فكان أكثر إيضاحا، فهو في تكملة كلامه الأوّل الذي ذكرناه يسمّي البدل بيانا، إذ يقول "وذلك قولك: مررت برجل زيد، وبأخيك أبي عبد الله. فكأنك قلت مررت بزيد، ومررت بأبي عبد الله. فعلى هذا تقول: يا زيد أبا عبد الله، فتنصب (أبا عبد الله) نعتا كان أو بدلا، لأنّـك إذا أبدلته منه فكأنك قلت: يا ابا عبد الله ... لأنّ البدل يجري مجرى النعت، فكأنّـك قلت: يا أخانا الظريف اقبل، لا يكون في الظريف إلا النصب، ولا في زيد إذا كان تبيينا"[٢]. وما يؤكّد أنّ المبرّد لا يرى طرح المبدل منه، قوله في مكان آخر من كتابه، الذي يشير فيه صراحة إلى أنّ ليس المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام، وإنّما الإبدال لأجل التبيين، ويعلّل ذلك بقوله "ولو كان البدل يبطل المبدل منه لم يجز أن تقول :زيد مررت به أبي عبدالله؛ لأنّك لم تعدّ بالهاء، فقلت؛ زيد مررت بأبي عبد الله - كان خلفا؛ لأنّـك جعلت زيدا ابتداء، ولم تردّ إليه شيئًا، فالمبدل منه مثبت في الكلام. وإنّما سمّي البدل بدلا، لدخوله لما عمل فيه ما قبله على غير جهة الشركة"[٣].

واضح من كلام المبرّد أنّـه لم يقل باطراح المبدل منه ودليله -كما تقدّم- عود الضّمير على المبدل منه -ولاسيما في بدلي البعض والاشتمال-، وكذلك في تأكيده للكلام السابق بقوله "والمعنى الصحيح أنّ البدل والمبدل منه موجودان معا، لم يوضعا على أن يسقط أحدهما إلاّ في بدل الغلط، فإنّ المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام"[٤].

---

[١] سيبويه؛ ٢/١٤-١٥.

[٢] المبرد؛ ٤/٢١١.

[٣] المصدر نفسه؛ ٤/٤٠٠.

[٤] المصدر نفسه؛ ٤/٤٠٠.

أردنا مما تقدّم من كلام الوصول إلى حقيقة البدل والغرض منه؛ فحقيقة البدل هي أنّه بيان وإيضاح، ورفع للالتباس، وإزالة للتوسع والمجاز[١] -كما يشير إلى ذلك ابن الأنباريّ-، وهو ما عليه أكثر النحاة[٢]. فالبدل إنّما يأتي في الكلام لأجل بيان وإيضاح كلام سابق، وهذا الإيضاح يسهم في جعل البدل والمبدل منه جزءا واحدا في الكلام، وذلك بالإحالة التي يحيلها البدل، عندما يزيل إبهام المبدل منه، أو عندما يفصّله، ويبيّن معناه.

ما عليه أكثر النحاة أنّ البدل والمبدل منه جملتان، ودليلهما على ذلك أنّ العامل في البدل غير العامل في المبدل منه، وينقل ابن الأنباريّ، وكذلك ابن يعيش، كلاما عن أبي عليّ الفارسيّ بعد أن سُئل عن الكيفيّة التي يكون فيها البدل إيضاحا للمبدل منه وهو غير جملته، قوله "لمّا لم يظهر العامل في البدل وإنّما دلّ عليه الفاعل في المبدل منه، واتصل البدل بالمبدل منه في اللفظ جاز أن يوضّحه"[٣].

ودليل النحاة على أنّ العامل في البدل غيره في المبدل منه؛ قوله تعالى: " قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ "[٤]، وقوله تعالى: "وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفاً مِّن فَضَّةٍ "[٥]. ففي الآية الأولى كان قوله تعالى: (لمن آمن) بدلا من (الّذين استضعفوا)، وفي الآية الكريمة الثانية كان قوله تعالى (لبيوتهم) بدلا من (لمن يكفر بالرحمن)، وقد ظهر العامل في الآيتين، ورأي النحاة أنّه لو "كان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه لأدّى إلى محال وهو أن يكون قد عمل في الاسم عاملان، وهما اللام الأولى واللام الثانية، إذ إنّ حروف الخفض

[١] يُنظر: ابن الأنباري؛ ٢٩٨.

[٢] يُنظر في تعريف البدل: ابن يعيش؛ ٦٣/٣، والرضيّ الاستراباذيّ، ٣٨٢/٢-٣٨٣.

[٣] ابن الأنباريّ؛ ٣٠٠، ويُنظر: ابن يعيش؛ ٦٧/٣.

[٤] الأعراف: ٧٥.

[٥] الزخرف: ٣٣.

لا تعلّق عن العمل"[١]، والرأي عند ابن يعيش أن البدل مستقل بنفسه، وليس تتمة للمبدل منه؛ فإذا قلت: رأيت أخاك زيدا، فالتقدير: رأيت أخاك رأيت زيدا، فالعامل في البدل مقدّر، وإنّما حذف لدلالة العامل الأوّل عليه، لذا فإنَّ البدل من غير جملة المبدل منه[٢].

إنَّما يعنينا هنا أَنَّ البدل بجملتيه، إنّما يجيء لغاية هي ربط أجزاء الكلام عن طريق الإيضاح والتبيان والتفسير وإزالة الإبهام، وهذه جملة الفوائد التي ذكرها الرضيّ الاستراباذيّ للبدل، ففائدة بدل الكلّ من الكلّ، تكون باستقراء ثلاثة أشياء، هي إمّا أن يكون المبدل منه أشهر من البدل متصفا بصفته، نحو قولنا: مررتُ بزيدٍ رجلٍ صالحٍ. أو كون البدل متصفا بصفة والمبدل منه أشهر، كما في: مررتُ بالعالمِ الصالحِ زيدٍ. أو قد يكون المبدل منه لمجرد التفسير وإزالة الإبهام، مع أنّه ليس في المبدل منه فائدة ليست في البدل، وذلك نحو: مررتُ برجلٍ زيدٍ، فالفائدة الحاصلة من (رجل)، تحصل من (زيد)، مع زيادة التعريف[٣].

أما الفائدة المتحصّلة في بدلي البعض والاشتمال؛ هي البيان بعد الإجمال، والتفسير بعد الإبهام، لما له من تأثير في النفس؛ ذلك "أَنَّ المتكلم يحقّق بعد التجوز والمسامحة بالأوّل، تقول: أكلتُ الرغيفَ ثلثَه، فتقصد بالرغيف ثلث الرغيف، ثمّ تبيّن ذلك بقولك ثلثه؛ وكذا في بدل الاشتمال، فإنَّ الأوّل فيه يجب أن يكون بحيث يجوز أن يطلق ويراد به الثاني، نحو:أعجبني زيدٌ علمُه، وسُلب زيدٌ ثوبُه، فإنّك قد تقول أعجبني زيدٌ، إذا أعجبك علمُه، وسُلب زيدٌ، إذا سُلب ثوبُه على حذف المضاف"[٤].

---

[١] ابن يعيش؛ ٣/٦٧، يذكر ابن يعيش إنَّ هذا مذهبُ أبي الحسنِ الأخفشِ وجماعةٍ من محقّقي المتأخرين كأبي عليّ والرمانيّ وغيرهم، وتبعهم الزمخشريُّ صاحبُ كتابِ المفصلِ الذي شرحهُ ابنُ يعيش، الذي يرى أنَّ البدلَ مُستقلٌ بنفسهِ ودليلُهُ أنّهُ في حكمِ تكريرِ العاملِ، ويستدلُّ على قولِهِ بالآيتينِ اللتينِ ذكرناهُما آنفاً.

[٢] يُنظر: ابن يعيش؛ ٣/٦٧.

[٣] يُنظر: الرضيّ الاستراباذيّ؛ ٢/٣٨٠-٣٨١.

[٤] المصدر نفسه؛ ٢/٣٨٣.

بقي أن نشير إلى أنّ البدل كما يبدل فيه الاسم من الاسم، يبدل كذلك الفعل من الفعل، ولا يبدل الفعل من الفعل إلاّ "إذا كان ضربا منه... نحو قولك: إن تأتني تمشي أمشي معك، لأنّ المشي ضرب من الإتيان، ولا يجوز أن تقول: إن تأتني تأكل آكل معك، لأنّ الأكل ليس من الإتيان في شيء"(١).

وقد تبدل الجملة من الجملة، كما في قوله تعالى "**أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ** "(٢)، وقد تبدل الجملة من المفرد؛ كقول الشاعر:

إلى اللهِ أشكو بالمدينةِ حاجةً ... وبالشامِ أخرى كيفَ يلتقيانِ

فأبدل (كيف يلتقيان) من (حاجة) و (أخرى)(٣).

نخلص ممّا تقدّم إلى أنّ البدل والمبدل منه جملتان تكون الثانية على نيّة الإيضاح والتبيان أو التفسير للأولى، وهو ما يسهم في جعل النصّ وحدة دلالية متجانسة، وبفضل العلاقة الاتّساقية التي تنشأ بإحالة البدل إلى المبدل منه، وهي إحالة -كما رأينا- إلى سابق، وتجعل من الكلام الثاني (البدل) مرتبطا بالأوّل، وكذلك تنشأ هذه العلاقة عن طريق الاتصال الشديد بين البدل والمبدل منه، الذي يكون عادة أقوى منه ممّا في التوابع الأخرى(٤).

---

(١) ابن السرّاج (ابو بكر محمّد بن سهل ت٣١٦هـ)؛ الأصول في النحو؛ تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتليّ؛ مؤسسة الرسالة؛ بيروت؛ ط/٢، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م؛ ٢/٤٩.

(٢) الشعراء: ١٣٢-١٣٣.

(٣) يُنظر: ابن هشام؛ أوضح المسالك؛ ٢٠٦. البيت من لطويل، ولم ينسب هنا إلى قائل، وكذلك في المقتضب: ٢/٣٢٩، والمحتسب: ٢/١٦٥، وشرح الأشموني: ٢/٤٤٠. ونسب إلى الفرزدق في خزانة الأدب: ٥/٢٠٨، وشرح التصريح: ٢/١٦٢، وشرح شواهد المغني: ٢/٥٥٧، والبيت ليس في ديوانه. ينظر: يعقوب (أميل بديع) م٢/١٠٢٨.

(٤) يُنظر: ابن جنيّ؛ ٢/٤٢٧.

العطف:

العطف وسيلة أخرى من وسائل الاتّساق في النصّ، ويكون العطف في الكلام العربيّ بمجموعة من الحروف تؤدي وظيفة الربط بين أجزاء الكلام، ولكلّ حرف من هذه الحروف معنى للوظيفة التي يؤديها . فالقيمة الدلاليّة للربط في حروف العطف تكمن في ما يفهم من المعاني التي تعطيها هذه الحروف عن طريق وظيفتها في تجانس أجزاء النصّ.

وقد صنّف النحويون العرب هذه الحروف بحسب معانيها[١]؛ فالواو لمطلق الجمع ولا تفيد الترتيب والتعقيب، و (ثمّ) تفيد الترتيب والتعقيب، و تفيد أيضا الترتيب مع التراخي، و (أو) تفيد الشكّ والتخيير والإباحة، و (لا) تفيد نفي الحكم الثابت لما قبلها عما بعدها ، ولا يعطف بها إلا بعد الإثبات، وتقع لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول، و (بل) تفيد الإضراب عن الأوّل واثبات الثاني، ويعطف بها بعد النفي، أو النهي، و (لكن) تفيد الاستدراك بعد النفي، أمّا (أم) فتكون على نوعين، إمّا أن تكون متصلة وتكون مسبوقة بهمزة وتصلح أن تكون بمعنى (أيّ)، نحو : أزيد عندك أم عمرو، والتقدير: أيهّما عندك، وسمّيت بالمتصلة لأنَّ ما قبلها لا يستغني عمّا بعدها . أو تكون (أم) منقطعة فتكون بمنزلة (بل والهمزة)، نحو قوله تعالى: " **أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ** "[٢]، وتقدّر بهمزة مفتوحة مقطوعة للاستفهام الإنكاريّ، ولا يصحّ في التقدير أن تكون مجردة من معنى الاستفهام. وقد لا تتضمّن الهمزة أو معناها ، نحو قوله تعالى: " **قُلْ هَلْ يَسْتَوِي**

---

[١] يُنظر في حروفِ العطفِ ومعانيها ؛ ابن السرَّاج؛ ٢/٥٥-٥٩، وابن الأنباريّ؛ ٣٠٢-٣٠٦، وابن هشام؛ شرح شذور الذهب؛ ٤٧٦-٤٧٧؛ والسليليّ (أبو عبد الله محمَّد بن عيسى ت٧٧٠هـ)؛ شفاء العليل في إيضاح التسهيل؛ تحقيق الدكتور الشريف عبد الله علي الحسينيّ البركاتيّ؛ المكتبة الفيصليَّة؛ مكَّة المكرمة؛ ط/١؛ ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م؛ ٢/٧٧٨-٧٩٢ . وقد جعلَ ابنُ السرَّاج الحروف عشرة بإضافة (إمَّا) إليها، ولم نوردها مع حروفِ العطفِ للخلافِ عليها بين النحويّين، فالبعضُ منهم لا يعدُّها حرفَ عطفٍ لسببين؛ الأوَّل إنهَّا تقعُ في صدرِ الجملةِ، وهو ممَّا لا يكونُ فيه عطفٌ. والآخر دخول حرفِ العطفِ عليها ، ولا يجتمعُ حرفا عطفٍ. يُنظر: ابن السيِّد البطليوسيّ (أبو محمَّد عبد الله بن محمَّد ت٥٢١)؛ الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل؛ تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي؛ دار الرشيد للنشر؛ بغداد، ١٩٨٠م؛ ١١٩ .

[٢] الزخرف: ١٦ .

الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ "[١]، وهنا لا تحتاج إلى أن تقدّر بالهمزة لأنّها اقترنت بحرف الاستفهام (هل) . والمنقطعة سمّيت بذلك لانقطاع الجملة عمّا قبلها واستقلالها عنه .

والأخير من حروف العطف (حتى)، ومعناها الغاية، أي انتهاء الشيء، فهي تعطف ما هو نهاية في الزيادة أو القلة[٢] .

تعدّ الواو أصل حروف العطف، لأنّها لا تفيد الاشتراك بين الشيئين في الحكم، وغيرها من الحروف تفيد الاشتراك ومعنى زائدا[٣] . ويرى ابن يعيش أنَّ هذه الحروف لمّا كانت "فيها زيادة معنى على حكم الواو صارت الواو بمنزلة الشيء المفرد، وباقي حروف العطف بمنزلة المركب مع المفرد، فلهذا صارت الواو أصل كلّ حروف العطف"[٤] .

والعطف -كما يعرّفه النحويون العرب- هو اشراك المعطوف مع المعطوف عليه في الحكم الإعرابيّ -أي الاشتراك في تأثير العامل- والغرض منه جعل الكلام على صورة من التناسق والانسجام، بفضل حروف العطف التي تمثل الرابط بين المعطوف والمعطوف عليه، ويستفاد هذا المعنى من تسمية الكوفيّين لهذا النوع من العطف بعطف النسق

---

[١] الرعد: ١٦ .

[٢] يرى ابنُ مالك أنَّ حتى لا يعطفُ بها "إلاَّ بعضُ أو كبعضٍ، غايةً لمعطوفٍ عليه في زيادةٍ أو نقصٍ، فيدخلُ في الزيادةِ الأقوى والأعظمُ والأكثرُ، ويدخلُ في النقصِ الأضعفُ والأحقرُ والأقلُّ... والمعتمدُ عليه فيما يصحُّ عطفه بحتى أن يصحَّ استثناؤه بإلاَّ، فيصحُّ أعجبتني الجاريةُ حتى حديثها، كما يصحُّ: أعجبتني الجاريةُ إلا حديثها، ويمتنع: أعجبتني الجاريةُ حتى ابنها، كما يمتنع أعجبتني الجاريةُ إلاَّ ابنها" . ابن مالك (جمال الدين محمَّد بن عبد الله الطائي الجَيَّانيّ الأندلسيّ ت٦٧٢هـ)؛ شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد؛ تحقيق محمَّد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م؛ ٣/٢١٥-٢١٦ .

[٣] يُنظر: الجرجانيّ (عبد القاهر ت٤٧١هـ)؛ دلائل الإعجاز؛ تحقيق محمود محمَّد شاكر؛ مكتبة الخانجيّ بالاشتراك مع الهيئة المصريَّة العامة للكتّاب؛ طبعة خاصة لمكتبة الأسرة؛ القاهرة؛ ٢٠٠٠م؛ ٢٢٤ . ويُنظر: ابن الأنباريّ؛ ٣٠٢ .

[٤] ابن يعيش؛ ٨/٩٠ .

"وهو من قولهم ثغر نسق إذا كانت أسنانه مستوية وكلام نسق إذا كان على نظام واحد ، فلمّا شارك الثاني الأوّل في إعرابه سمّي نسقا"[١] .

وتتجلى أهمية العطف في كونه عاملا في اتصال الجمل بعضها ببعض، وربطها دلاليا ضمن نطاق النصّ الواحد[٢]، وهذه الحقيقة أشار إليها ابن يعيش في حديثه عن ربط الجمل بالعطف، فالغرض من عطف الجمل هو "ربط بعضها ببعض واتصالها والإيذان بأَنَّ المتكلم لم يرد قطع الجملة الثانية عن الأولى، والأخذ في جملة أخرى ليست من الأولى في شيء"[٣] .

واضح من كلام ابن يعيش أنّ النحويّين العرب على معرفة تامّة بما يعنيه العطف بين الجمل، وما يؤديه من دور في اتّساق النصّ، ووظيفته في ربط أجزائه، وأهمية اتصال المعنى في كلام المتكلم، لإيصال المعنى إلى المتلقّي، لتحقيق الغاية من اللغة من كونها وسيلة اتصال، ويؤكّد هذه الحقيقة في مكان آخر من كتابه، بقوله: "والمراد من عطف الجملة على الجملة ربط أحدى الجملتين بالأخرى، والإيذان بحصول مضمونها لئلا يظنّ المخاطب أَنَّ المراد الجملة الثانية وإنّ ذكر

---

[١] يذكُر الجرجانيُّ أنْ فائدةَ العطفِ في المفرد هي إشراكُ الثاني في إعرابِ الأوّلِ، وإنّه إذا أشركَهُ في إعرابِهِ فقد أشركَهُ في حكمِ الإعراب؛ فالمعطوفُ على المرفوعِ بأنّه فاعلٌ مثلُهُ، والمعطوفُ على المنصوبِ بأنّهُ مفعولٌ به أو لَهُ أو فيهِ، شريكٌ لهُ في ذلكَ الحكمِ الأعرابيّ، يُنظر: الجرجانيّ؛ ٢٢٢-٢٢٣ .

[٢] أشارَ الجرجانيُّ إلى أهميةِ العطفِ في ربطِ المعنى في الكلامِ في حديثِهِ عن العطفِ الذي يقعُ بين أكثرِ من جملةٍ، فالعطفُ قد يكونُ على جملةٍ بينها وبين الجملةِ التي تعطفُ جملةً أو جملتين، لأنَّ المعنى يستقيمُ مع تلك الجملةَ المتأخرة، "والسببُ في ذلك أنَّ الجملةَ المتوسطةَ بين هذه المعطوفةِ أخيراً، وبين المعطوفِ عليها الأولى، ترتبطُ في معناها بتلك الأولى" . ويشيرُ إلى أنَّ ذلكَ لا يعني أنَّ الجملةَ المتوسطةَ بينهُما خارجةٌ عن معنى العطفِ "فأمرُ العطفِ إذن، موضوعٌ على أنّك تعطفُ تارةً جملةً على جملةٍ، وتعمدُ أخرى إلى جملتين أو جملٍ فتعطفُ بعضاً على بعضٍ، ثمَّ تعطفُ مجموعَ هذه على مجموعِ تلكَ" . الجرجانيُّ؛ ٢٤٤-٢٤٥ .

[٣] ابن يعيش؛ ٨٨/٨ .

الأولى كالغلط ...، فكأنهم أرادوا إزالة هذا التوهم بربط إحدى الجملتين بالأخرى بحرف العطف ليصير الإخبار عنهما إخبارا واحدا"[١].

هذا القول يشير بوضوح إلى أَنَّ بالعطف يتمّ الحصول على مضمون الجمل، ويتحقّق المعنى المراد منها، وتصير الجمل به في المعنى واحدة، أي أنه يحقّق وحدتها الدلاليّة، بربطه أجزاء المعنى في الجمل المكونة للنصّ؛ وهو ما نسمّيه الاتّساق.

مثل هذا القول نجده عند الرضيّ الاسترابادي؛ ففي حديثه عن جواز تجرّد إحدى الجملتين عن الضّمير الرابط في العطف، والاكتفاء بالضّمير الموجود في إحداهما، ذلك أَنَّ إحداهما قرينة للأخرى وكجزئها، ويعلّل هذا الرأي بالإشارة إلى كون المفرد المعطوف يصير جزءا من الجملة بسبب العطف، لأنّ المفرد لا يستقلّ، "فلمّا لم تستقلّ الجملة المعطوفة بالفاء وثمّ، وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدّمة لتعقّب مضمونها مضمونها، صارت كأحد أجزائها"[٢]. إذن فالجملة المعطوفة لا يتحقّق معناها ولا تستقلّ بنفسها إلاّ بتعلقها بالجملة المعطوف عليها، وهي هنا أشبه بالكلمة المفردة التي لا تعطي معنى إلاّ إذا كانت جزءا من الكلام، وهنا يأتي دور العطف في جعل الجمل واحدة في المضمون والمعنى.

الحذف:

من الوسائل التي يتمّ بها الاتّساق أيضا الحذف. والحذف أنواعه في العربيّة كثيرة. إذ يلجأ إليه مستعملو اللغة للخفّة ولعلم المخاطب به، وغالبا ما يكون المحذوف قد ورد ذكره في الكلام، فتستثقل إعادته، ذلك أَنَّ المخاطب قد علم موقعه من الكلام، فيستغنى عن إعادته وتكراره.

---

[١] ابن يعيش؛ ٨/٩٠.

[٢] الرضيّ الاسترابادي؛ ٢/٣٤٢،

أشار سيبويه في كتابه إلى هذا الكلام في أكثر من موضع، منها تعليقه على الآية الكريمة من قوله تعالى: **"وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لاَ يَسْمَعُ إِلاَّ دُعَاء وَنِدَاء"**[١]، يقول سيبويه: "فلم يشبهوا بما ينعق، وإنّما شبهّوا بالمنعوق به، وإنّما المعنى: مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع. لكنّه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى"[٢].

فالحذف هنا جاء لغاية هي الإيجاز، واعتمد فيه على علم المخاطب بمعناه. وقد أكّد سيبويه قوله هذا في موضع آخر، في حديثه عن (ليس غير، وليس إلاّ)؛ بقوله: "كأنّه قال ليس إلاّ ذاك، وليس غير ذاك، ولكنّهم حذفوا ذلك تخفيفا، واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني"[٣].

أما ابن جنيّ فقد أفرد في كتابه الخصائص بابا سمّاه (باب في شجاعة العرب) تحدّث فيه عن الحذف بإسهاب؛ فالعرب -كما ذكر ابن جنيّ- حذفت الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة. ولا يحذف شيء من هذه الأشياء إلا عن دليل يدلّ عليه[٤]. فالدليل؛ إمّا أن يكون المحذوف قد ورد ذكره في مكان سابق من النصّ، أو لعلم المخاطب به. وأحيانا يعتمد في الحذف على سياق المقام؛ ومثال الاعتماد على المقام في الحذف ما جاء في كتاب سيبويه، قوله: "إنّك إذا رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربّي، كأنّك قلت ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله، أو سمعت صوتا فعرفت صاحب الصوت، فصار آية لك على معرفته فقلت: زيد وربّي، أو مسست جسدا أو شممت ريحا، فقلت زيد، أو المسك، أو ذقت طعاما فقلت العسل"[٥].

---

[١] البقرة/١٧١.

[٢] سيبويه؛ ١/٢١٢.

[٣] سيبويه؛ ٢/٣٤٤-٣٤٥.

[٤] ابن جنيّ؛ ٢/٣٦٠.

[٥] سيبويه؛ ١/١٣٠.

هذا النوع من الحذف يعتمد فيه المتلقّي على حواسه في معرفة المحذوف ولا يكون هذا إلاّ في الخطاب الشفويّ عندما يكون المتلقّي حاضرا يرى ويسمع ويتحسس، والاعتماد فيه كليا على سياق المقام، ولا يعتمد هذا النوع من الحذف في الخطاب المكتوب أو في الإخبار عن الغائب، إذ يتوجب حضور المحذوف في ذهن المتلقّي، ليعلم ما حذف من الكلام، كي يستطيع ربط أجزائه باستحضار ما حذف منه. وقد استبعد النصّيون هذا النوع من الحذف لعدم وجود المادّة اللغويّة المفترضة التي يستدعيها المتلقّي من مكان آخر من النصّ ليملأ بها الفراغ الذي يتركه الحذف(١).

وعود إلى الخصائص نجد أنَّ الجملة تحذف في مواضع منها؛ القسم: كقولنا: والله لا فعلت، والأصل أقسم بالله، وتحذف أيضا في الأمر والنهي والتحضيض، "فتقول: زيدا إذا أردت: اضرب زيدا أو نحوه، ومنه إياك إذا حذّرته، أي احفظ نفسك ولا تضعها، الطريق الطريق، وهلاّ خيرا من ذلك...، وكذلك في الشرط في نحو قوله: الناس مجزيّون بأفعالهم إن خيرا فخيرا، وإن شرّا فشرّا؛ أي إن فعل المرء خيرا جزي خيرا، وإن فعل شرّا جزي شرّا"(٢).

أما حذف المفرد فيكون في الاسم والفعل والحرف، وحذف الاسم يكون في مواضع كثيرة منها؛ حذف المبتدأ، نحو قوله تعالى: "**كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَاغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ**"(٣)، والتقدير ذلك، أو هذا بلاغ(٤).

ويكثر حذف المبتدأ أيضا بعدّ الفاء في جواب الشرط من ذلك قولنا: إن تأتني فمكرم، والتقدير: فأنت مكرم. والحذف هنا وقع في المبتدأ لأنّـه قد ذكر مع الشرط فاستغني عن إعادته(٥).

---

(١) يُنظر: الفصل الثاني من هذه الرسالة، موضوع الحذف.

(٢) ابن جنيّ؛ ٢/٣٦٠.

(٣) الأحقاف: ٣٥.

(٤) يُنظر: ابن جنيّ؛ ٢/٣٦٢.

(٥) يُنظر: ابن يعيش؛ ٧/٩.

ويحذف الخبر، كقولهم في جواب (من عندك؟ زيد)، أي زيد عندي، وقد يحذف المضاف، ويرى ابن جنيّ أنّ هذا الحذف كثير واسع، ومنه قوله تعالى: "**وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى** "[1]، أي البرّ برّ من اتقى[2]، وحذف المضاف -برأي ابن جنيّ- "ضرب من الاتساع؛ والخبر بالاتساع أولى بذلك من المبتدأ؛ لأنَّ الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور"[3]. وهنا يشير ابن جنيّ إلى أنَّ الحذف يأتي في الكلام اللاحق، وهو الأعمّ الأغلب، لأنَّ صدر الكلام يتضمّن عادة ما يدلّ على المحذوف، وهو ما يعين المتلقّي على معرفة المحذوف، ليتمّ له بعد ذلك معرفة المعنى المراد من الكلام.

مواضع حذف الاسم كثيرة لا يتسع لها المقام سنذكرها من دون تفصيل، وهي: حذف المضاف إليه، وحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، وحذف الصفة إذا دلّت الحال عليها، وحذف المفعول به، وحذف المعطوف تارة، والمعطوف عليه تارة أخرى، وحذف المستثنى، وحذف خبر (إنّ) مع النكرة، وكذلك حذف خبر (كان)، وحذف المنادى، وحذف المميّز إذا علم من الحال حكم ما كان يعلم منها به، وكذلك جواز حذف الحال إذا دلّت عليه قرينة، ومثّل لها بقوله تعالى: "**فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ** "[4]، فالتقدير -بحسب ابن جنيّ- فمن شهد صحيحا بالغا، والقرينة هنا دلالة الإجماع والسنة عليه فجاز حذفه تخفيفا[5].

أمّا حذف الفعل فهو على نوعين: الأوّل قد يحذف الفعل والفاعل، وهو من حذف الجملة، مثال ذلك قولهم "المرء مقتول بما قتل به، إن سيفا فسيف، وإن خنجرا فخنجر، أي إن كان الذي قتل به سيفا فالذي يقتل فيه سيف، فكان واسمها وإن لم تكن مستقلة فإنّها تعتدّ اعتداد الجملة"[6].

---

[1] البقرة: ١٨٩.

[2] يُنظر: ابن جنيّ: ٢/٣٦٢.

[3] المصدر نفسه: ٢/٣٦٢.

[4] البقرة: ١٨٥.

[5] يُنظر: ابن جنيّ: ٢/٣٦٦-٣٧٩.

[6] المصدر نفسه: ٢/٣٧٩.

والحذف الآخر أن يحذف الفعل وحده، إذا كان فاعله مفصولا عنه ومرفوعا به، "وذلك نحو قولك: أ زيد قام. فزيد مرفوع بفعل مضمر محذوف خال من الفاعل، لأنّك تريد: أ قام زيد، فلمّا أضمرته فسّرته بقولك: قام"[١].

ومن الحذف أيضا حذف جواب (لو) الشرطيّة، وهو كثير وقد جاء منه في القرآن والشعر؛ فمن القرآن قوله تعالى: "**وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَل لِّلّهِ الأَمْرُ جَمِيعاً**"[٢]، فلم يؤت في الآية الكريمة بجواب لـ(لو)، أي لم يقل لكان هذا القرآن[٣].

الكلام في الحذف واسع كثير، لا يتسع له المجال في فصلنا، إنّما أردنا من حديثنا عن الحذف أن نبيّن أهميته في الكلام العربيّ، ودوره في انسياب الكلام وخفته، ودوره أيضا في اتّساق الكلام، بالاعتماد على علم المخاطب بالمحذوف لوجود ما يدلّ عليه في الكلام السابق، إذ لا يحسن الحذف مع جهل المخاطب بالمحذوف ومكانه من الكلام، وما يتبعه من لبس في معنى الكلام، وغياب دلالته على المتلقّي.

الحـــال:

الحال من الموضوعات النحويّة التي يمكن أن تعدّ من وسائل الاتّساق في الكلام، فإذا أخذنا مثلا الحال إذا كان جملة وعلاقته بصاحب الحال، والرابط بين الجملة الأولى والجملة الحال، نجد أنّ الحال يعمل على ربط الكلام بحسب نوع جملة الحال، فإذا كانت الجملة الفعليّة، و الفعل مضارع، خلت الجملة من رابط لفظيّ يربطها بصاحب الحال[٤]، إلا أنّها لا لا تخلو من الرابط المعنويّ -أي معنى الحال-، فقولنا: جاء زيد يضحك، فالجملة الفعلية (يضحك) وقعت حالا

---

[١] المصدر نفسه؛ ٢/٣٨٠.

[٢] الرعد: ٣١.

[٣] يُنظر: ابن يعيش؛ ٩/٧.

[٤] يُشترطُ في الفعلِ المضارعِ هنا أنْ يكونَ مثبتاً غيرَ منفي، "فإنْ دخلَ حرفُ النفي على المضارعِ تغيَّرَ الحكمُ، فجاءَ بالواو وبتركِها كثيراً، وذلكَ مثل قولِهم: (كنتُ ولا أَخشى الذئبَ)"، فالغالبُ على المضارعِ لا تأتي معه الواو مثبتاً كانَ أو منفياً. الجرجاني: ٢٠٧.

وارتبطت بالكلام الأوّل بإحالتها إلى (زيد) صاحب الحال. ومنه أيضا قوله تعالى: "**فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاء**"[١]، فجملة (تمشي) وقعت حالا من (إحداهما)، ونرى أَنَّ الجملتين ارتبطتا من دون ضمير ظاهر عائد، أو (واو) الحال، ونرى أيضا أَنَّ الكلام جاء مترابطا متّسقا لا تنافر فيه. ويشترط في الفعل الذي يقع موقع الحال أن يكون متضمّنا معنى الحال؛ فيضحك أي (ضاحكا)، و(تمشي) أي (ماشية)[٢].

أمّا الجملة الفعليّة التي فعلها ماض لا تحتاج إلى الضّمير العائد لكنّها قد تحتاج إلى واو الحال، ويشترط في وقوعها موقع الحال أن تقرّب بـ(قد) فإن جيء مع الفعل الماضي بـ(قد) "جاز أن يقع حالا لأَنَّ قد تقرّبه من الحال، ألا تراك تقول قد قامت الصلاة قبل حال قيامها ولهذا يجوز أن يقترن به الآن أو الساعة فيقال قد قام الآن أو الساعة فتقول جاء زيد قد ضحك وأقبل محمد وقد علاه الشّيب"[٣].

ورأي الكوفيّين أن الفعل الماضي يأتي حالا سواء أكانت معه قد أم لم تكن، وشاهدهم على ذلك قوله تعالى: "**أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ**"[٤]، فقوله تعالى (حصرت) حالا من الضّمير (جاؤوكم)[٥].

أمّا الجملة الاسميّة التي تقع حالا؛ فإمّا أن يكون الرابط فيها الواو أو الضّمير أو كلاهما معا، وإن كان يغني أحدهما عن الآخر وفي اجتماعهما توكيد لربط الجملة بما قبلها، ولا يجوز أن تخلو الجملة الاسميّة الواقعة حالا من أحد هذين الرابطين، "ولو قلت أقبل محمد على عبد الله قلنسوة وأنت تريد الحال لم يجز لأَنَّك لم تأت برابط يربط الجملة بأوّل الكلام لا واو ولا ضمير يعود من آخر الكلام إلى أوّله فيدلّ على أنّه معقود بأوّله"[٦].

---

[١] القصص: ٢٥.

[٢] ابن يعيش؛ ٦٦/٢.

[٣] ابن يعيش؛ ٦٦/٢.

[٤] النساء: ٩٠.

[٥] ابن يعيش؛ ٦٧/٢.

[٦] المصدر نفسه؛ ٦٥/٢.

إذن فالضّمير و واو الحال يعملان على اتّساق الكلام؛ فالضّمير العائد يربط أجزاء الكلام عن طريق الإحالة على صاحب الحال المذكور في الجملة السابقة لجملة الحال، وكذلك الواو تعمل على ربط جملة الحال بالجملة الأولى، إذ لابدّ من وجود رابط يعقد الكلام، كي يستقيم وتحصل منه الفائدة .

وقد أشار ابن يعيش إلى ضرورة وجود الرابط، بقوله: "إنّما يلزم أن تأتي بما يعلق الجملة الثانية بالأولى لأَنَّ الجملة كلام مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه فإذا وقعت الجملة حالا فلابدّ فيها ممّا يعلقها بما قبلها ويربطها به لئلا يتوهم أنّها مستأنفة وذلك يكون بأحد أمرين إمّا الواو وإمّا ضمير يعود منها إلى ما قبلها "[١] .

أردنا ممّا تقدّم أن نبيّن أن الحال يعمل على اتّساق والنص وترابط أجزائه مع الواو، أو مع الضّمير أو من دونهما – كما هو الحال مع الفعل المضارع-، أو معهما معا ، وهو ما يفهم من كلام ابن يعيش المتقدّم، فمن دون لفظ يدلّ على الحال، أو من دون ضمير عائد على صاحب الحال، أو من دون واو الحال، قد يتوهم السامع أَنَّ الجملة مستأنفة، ومن ثمّ يفقد الكلام ترابطه واتّساقه، ووحدة معناه . إذ ليس ثمّة ما يحيل على أَنَّ الكلام اللاحق له صلة بالكلام السابق . فدلالة الحال مع الواو أو الضّمير أو من دونهما تعطي الكلام اتّساقا يجعل من أجزائه تنتظم في وحدة دلاليّة ناتجة من تعلق هذه الأجزاء مع بعضها .

الشرط والجزاء:

من الممكن أن نعدّ الشرط والجزاء من وسائل الاتّساق، إذ إنَّ أدوات الشرط تؤدي دور الرابط بين أجزاء الكلام، فمن المعروف أَنَّ الشرط وجوابه جملتان؛ تكون الأولى شرطا والثانية جزاء [٢]، ودخول أداة الشرط في أوّل جملة

---

[١] المصدر نفسه؛ ٢/٦٦ .

[٢] يقولُ ابنُ مالك في حديثِهِ عن أدواتِ الشرطِ "كلّ من الأدواتِ المذكورة يقتضي جملتين، أولاهُما ملزمةٌ للثانيةِ، تسمَّى الأولى شرطاً ، لأن وجود الملزومِ علاقة على وجودِ اللازم، والشرطُ في اللغة العلامة . وتسمَّى الثانيةُ جزاءً وجواباً ، لأنَّهُ مدعى فيها بأنَهَا لازمةٌ لما جُعلَ شرطاً ، كما يلزم في العرفِ الجواب للسؤال" . ابن مالك؛ ٣/٣٩٢ .

الشرط يعمل على ترابط الجملتين، فتصيران كالجملة الواحدة، كما يشير إلى ذلك ابن يعيش بقوله: "ويدخل حرف الشرط على جملتين فعليتين فيربط أحداهما بالأخرى فتصيران كالجملة الواحدة فتقول قام زيد خرج محمد فهاتان الجملتان متباينتان لا تعلّق لإحداهما بالأخرى فإذا أتيت بأن الشرطيّة فقلت إن قام زيد خرج محمد ارتبطت الجملتان وتعلّقت أحداهما بالأخرى حتى لو ذكرت إحدى الجملتين منفردة لم تفد ولم تكن كلاما"[١].

فدور أدوات الشرط إذن، هو ربط الجملتين، وتعلّق بعضهما ببعض؛ فجملة الجزاء تتعلّق بجملة الشرط عن طريق أدوات الربط، وما يتضمّن معنى الشرط من وجوب وجود هاتين الجملتين، إذ لا يستقيم الكلام بإحداهنّ.

حاولنا في ما تقدّم أن نبيّن علاقات الترابط بين أجزاء الكلام العربي، وآراء بعض النحويّين في أهمية وسائل الترابط في خلق الاتّساق في الكلام، ممّا يجعل من الكلام وحدة دلاليّة، بإحالة بعض الكلام على بعضه الآخر، ولا ندّعي أنّنا أتينا على كلّ ما يحيط بموضوعنا في تراثنا النحويّ الكبير.

وثمّة نوع آخر من الاتّساق أشار إليه الزركشيّ (ت٧٩٤هـ)، وأفرد السيوطيّ (ت٩١١هـ) له كتابا، وهو ما ذكره بعض المفسرين ونبّهوا إلى أهميته في ترابط الآيات والسور في القرآن الكريم، وأطلقوا عليه المناسبة. والمناسبة – كما يشير الزركشيّ – : "أمر معقول إذا عرض على العقول تلقته بالقبول، وكذلك المناسبة في فواتح الآي وخواتمها؛ ومراجعها –والله أعلم– إلى معنى رابط بينهما: عام أو خاص، عقليّ أو حسّيّ أو خياليّ؛ وغير ذلك من أنواع العلاقات، أو التلازم الذهنيّ كالسبب والمسبب، والعلّة والمعلول، والنظيرين، والضدّين ونحوه، أو التلازم الخارجيّ؛ كالمراتب على ترتيب الوجود الواقع في باب الخبر"[٢].

---

[١] ابن يعيش؛ ١/٩٥.

[٢] الزركشيّ (بدر الدين محمود بن عبد الله)؛ البرهان في علوم القرآن؛ تحقيق محمود أبو الفضل إبراهيم؛ دار المعرفة، بيروت – لبنان؛ د. ط، ١٩٧٢؛ ١/٣٥.

يفهم من كلام الزركشيّ المتقدّم أنَّ مفهوم المناسبة، هو مفهوم معنويّ وعلاقاته علاقات معنويّة؛ إذ لا رابط لفظيّ يربط أجزاء الكلام ويعتمد فيه على وحدة المعنى التي تربط أجزاء النصّ؛ فالفائدة منه هي "جعل أجزاء الكلام بعضها آخذ بأعناق بعض، فيقوى بذلك الارتباط، ويصير التأليف حاله حال البناء المحكم، المتلائم الأجزاء"[١] .

ويشير الزركشيّ إلى أنَّ هذا النوع لدقته قلّ اعتناء المفسرين به، وأهمله أكثرهم، وإنَّ من أكثر منه الأمام فخر الدين الرازيّ في تفسيره، والقاضي أبو بكر بن العربيّ، وينقل عن ابن العربيّ وصفه للمناسبة، قوله "ارتباط آي القرآن بعضها ببعض حتى تكون كالكلمة الواحدة، متّسقة المعاني، منتظمة المباني علم عظيم، لم يتعرض له إلاّ عالم واحد عمل فيه سورة البقرة، ثمّ فتح الله عزّ وجلّ لنا فيه"[٢] .

أمّا السيوطيّ فقد ذكر علماء آخرين ألّفوا في المناسبة منهم؛ أبو جعفر بن الزبير – شيخ ابي حيان– إذ ألّف كتابا سمّاه (البرهان في مناسبة ترتيب سور القرآن)، وكذلك من معاصريه الشيخ برهان الدين البقاعيّ وقد ألّف كتابا فيها سمّاه (نظم الدرر في تناسب الآي والسور)، فضلا عن السيوطيّ نفسه الذي يذكر أنّه ألّف كتابا سمّاه (في أسرار التنزيل)، واشتمل على جزء خصّ به مناسبات السور سمّاه (تناسق الدرر في تناسب السور)[٣] .

ثم يذكر كلاما في المناسبة للشيخ عز الدين بن عبد السلام – بعد أن ذكر كلام الزركشيّ في المناسبة– الذي يشترط في الكلام الذي تقع فيه المناسبة –أو الارتباط– الوحدة الدلاليّة؛ يقول: "المناسبة علم حسن، لكن يشترط في حسن ارتباط الكلام أن يقع في أمر متحد أوله بآخره، فإن وقع على أسباب مختلفة لم يقع فيه ارتباط"[٤] .

---

[١] المصدر نفسه؛ ٣٥/١ .

[٢] المصدر نفسه؛ ٣٥/١–٣٦ .

[٣] السيوطيّ (ابو الفضل عبد الرحمن الحافظ جلال الدين)؛ الإتقان في علوم القرآن؛ تحقيق طه عبد الرؤوف سعد؛ المكتبة التوفيقيّة؛ القاهرة – مصر؛ د. ط؛ د. ت؛ ٢٦١/٣ .

[٤] المصدر نفسه؛ ٢٦١/٣ .

السيوطيّ بعد أن ذكر فوائد المناسبة –التي ذكرها الزركشيّ– يضيف أنّ الترابط بين الآيات؛ إمّا أن يكون ظاهرا لتعلّق الكلام بعضه ببعض، كأن تكون الآية الثانية معطوفة على الأولى بحرف عطف، وهنا لابدّ من أن تكون بينهما جهة جامعة . أو تكون غير معطوفة، إذ لابدّ أن تكون فيها قرائن معنويّة تؤذن بالربط، هي الدعامة في اتصال الكلام، وله سببان؛ أولهما التنظير أي إلحاق النظير بالنظير والقصد ، والآخر المضادة أي ذكر الشيء ومضاده، وحكمته –كما يقول السيوطيّ– التشويق والثبوت على الأوّل[1] .

أمّا في (تناسب الدرر في تناسق السور) يشير السيوطيّ إلى منهج عمله في إظهار المناسبة بين سور القرآن وآياته، وذلك في الأنواع التي تحدث ضمنها منها[2]:

١ . بيان مناسبة ترتيب سور القرآن، وحكمة وضع كلّ سورة موضعها .

٢ . بيان أنّ كلّ سورة شارحة لما أجمل في السورة التي قبلها .

٣ . وجه اعتلاق فاتحة السورة بخاتمة ما قبلها .

٤ . مناسبة مطلع السورة للمقصد الذي سيقت له .

٥ . مناسبة أوّل السورة لآخرها .

٦ . مناسبة ترتيب آيات القرآن وتعلّق بعضها ببعض، وارتباطها وتلاحمها وتناسقها .

٧ . مناسبة أسماء السور لها .

هذه الأنواع التي ذكرها السيوطيّ هي مادة كتاب (أسرار التنزيل) ، وهي ما جرى عليه عمله في (تناسق الدرر) ، فنجد حديثه عن تناسق السور التي رتّبها بحسب المصحف العثمانيّ، لا بحسب ترتيب النزول لا يخرج عن الأنواع التي ذكرها ؛ فمثلا في حديثه عن تعلّق أوّل سورة البقرة بآخر سورة الفاتحة، يقول "افتتحت البقرة بقوله: " الم ﴿١﴾

---

[1] المصدر نفسه؛ ٣/٢٦٢–٢٦٣ .

[2] يُنظر: السيوطيّ (جلال الدين)؛ تناسق الدرر في تناسب السور، تحقيق عبد الله محمَّد درويش؛ دار الكتاب العربي؛ سوريا؛ ط١؛ ١٤٠٤هـ–١٩٨٣م؛ ٢٥ .

ذَلِكَ الْكِتَابُ"، فإنّه إشارة إلى الصراط المستقيم في قوله: "اهدِنَــا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ"، كأنّهم لمّا سألوا الهداية إلى الصراط المستقيم قيل لهم: ذلك الصراط الذي سألتم الهداية إليه هو الكتاب"[١]. فالتناسب بين السورتين هنا تناسب مضمون، إذ جاء أوّل سورة البقرة إيضاحا وبيانا لمضمون آخر سورة الفاتحة. ولو تتبعنا السيوطيّ في حديثه عن علاقات التناسب بين السور نجدها ترتكزّ في مجموعة من العلاقات منها؛ تفصيل المجمل كما في سورة البقرة والفاتحة، أو التلازم والاتحاد، كالعلاقة بين خاتمة سورة المائدة، وبداية سورة النساء، أو الاشتراك في الموضوع كما في نهاية سورة آل عمران وبداية سورة النساء، أو لبيان علّة ما قبلها؛ كما في سورة البيّنة التي وقعت علّة لسورة القدر التي قبلها، أو أن تكون السورة تتمّة لما قبلها؛ كما في سورة الحاقة التي جاءت بعدها سورة المعارج كالتتمّة لها.

نخلص من عرضنا لمفهوم المناسبة إلى أنَّ هذا المفهوم هو مفهوم دلاليّ يعمل على اتّساق آيات القرآن الكريم وسوره، في إطار علاقة دلاليّة كبرى تشتمل على علاقات أخرى أصغر؛ تنتج الوحدة الدلاليّة الكبرى عن طريق إحالة كلّ منها إلى الأخرى، وترابطها فيما بينها.

فالإسناد والمناسبة بوصفهما رابطين معنويّين، والروابط اللفظيّة التي ذكرناها، تبيّن لنا أنَّ علماءنا لم يغفلوا أهميّة النصّ ووحدته، وأهميّة الترابط بين أجزائه ممّا يؤدي ذلك إلى ترابط في المعنى وتحقيق الغاية من النصّ/الكلام، ونعني إيصال المعنى إلى المتلقّي.

---

(١) السيوطيّ؛ تناسق الدرر في تناسب السور؛ ٣٥-٧٦.

الفصل الرابع

الاتساق قراءة تطبيقية
في النص العربي

خصّصنا فصلنا هذا للتطبيق محاولة منّا لإيجاد العلاقات الاتّساقيّة في النصّ العربيّ، والوسائل التي تسهم في خلق هذه العلاقات، عن طريق إظهار هذه الوسائل وبيان عملها في ربط أجزاء النصّ واتّساقه بما يمثّل وحدة دلاليّة.

وقع اختيارنا على نصّ صغير من كتاب (أخبار أبي القاسم الزجّاجيّ)؛ وهذا النصّ يمثّل أنموذجا من الكلام العربيّ، وما يعنينا منه هو كونه نصّا يمثّل وحدة دلاليّة مترابطة، وعلى هذا الأساس يصلح أيّ نصّ سواء أطال أم قصر، شريطة أن تكون له خاصيّة نصيّة تتمثّل في وحدته الدلاليّة التي تجعل منه نصّا، ولا عبرة في كون النصّ قديما أو حديثا، أو فصيحا أو غير ذلك، وإنّما العبرة في كونه نصّا قائما بذاته من حيث المعنى والدلالة.

نعتمد في تحليلنا للنصّ على ما يحويه من وسائل الاتّساق التي قدّمنا لها في الفصلين الماضيين؛ أي على ما موجود منها في النصّ على صغر حجمه، وهي جلّ الوسائل الذي ذكرناها -ولا نقول كلها-، فالنصّ فيه من الوسائل الاتّساقيّة ما يجعل منه أنموذجا كافيًا -برأينا- لإيضاح وإظهار هذه الوسائل، وأسبابها في ترابط أجزاء النصّ، وخلق الخاصيّة النصّيّة التي تجعل منه نصّا ذا معنى وفائدة.

بدءا نقدّم النصّ كما أورده الزجّاجيّ، ومن ثمّ نقوم بتحليل النصّ، وإظهار العلاقات الاتّساقيّة الكامنة بين جمله وكلماته، محاولين تصنيفها بحسب أنواعها.

النصّ

"أخبرنا الزجّاج، قال أخبرنا المبرّد عن المازنيّ قال حدّثني الأخفش قال: كان أمير البصرة قرأ على المنبر ((إنّ اللّه وملائكته يصلّون على النّبيّ)) بالرفع فصرت إليه ناصحا له ومنبها فتهددني وأوعدني وقال: تلحنون أمراءكم. ثمّ عزل وتقلّد محمّد بن سليمان الهاشميّ فكأنّه تلقنها عن المعزول. فقلت هذا هاشميّ ونصيحته واجبة فجبنت وخشيت أن يتلقاني بمثل ما تلقاني به الأوّل. ثمّ حملت على نفسي فأتيته فإذا هو في غرفة وعنده أخوه والغلمان على رأسه فقلت له: أصلح الله الأمير جئت لنصيحة. قال: قل فقلت: وأومأت إلى أخيه فنهض أخوه وتفرّق الغلمان: فقلت: أصلح الله الأمير، أنتم أهل بيت النبوة ومعدن الرسالة والفصاحة وتقرأ ((إنّ اللّه وملائكته)) بالرفع وهو لحن لا وجه له. فقال: جزاك الله خيرا، فقد نبّهت ونصحت فانصرف مشكورا. فلمّا صرت في نصف الدرجة إذا قائل يقول لي: قف مكانك فوقفت وهمّتني نفسي وخفت أن يكون أخوه أغراه بي. فإذا بغلة سفواء وغلام وتخت ثياب، وبدرة، وقائل يقول: هذا لك، وقد أمر به الأمير، فانصرفت مغتبطا"(١).

---

(١) الزجّاجيّ (ابو القاسم ت٣٣٧هـ)؛ أخبار أبي القاسم الزجّاجيّ؛ تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتليّ، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة كتب التراث (٩٥)؛ ٢٤-٢٥.

تحليل النصّ:

١. الإحالة :

أ. الإحالة بالضمير:

يعدّ الضمير من أكثر وسائل الاتّساق دورانا في الكلام -الكلام العربيّ بصورة خاصة-، وأكثرها استعمالا؛ إذ يلجأ إلى الضمير لكونه عنصرا إحاليّا يستغنى به عن تكرار الاسم[١] .

والضمائر في النصّ المختار كثيرة وإحالاتها متعدّدة؛ مع بداية النصّ نجد أنّ هناك إحالة للضمير (نا) في (أخبرنا الزجّاج) تحيل على الراوي (الزجّاجيّ) وهي إحالة على خارج النصّ، وهي الإحالة الوحيدة من هذا النوع نجدها في هذا النصّ. أمّا إحالات الضمائر الأخرى، فهي إحالات على داخل النصّ، إذ إنّ المحال عليه مذكور في تضاعيف النصّ.

ففي قوله "قال أخبرنا المبرّد عن المازنيّ قال حدّثني الأخفش قال" نجد أنّ الضمائر هنا أحالت على مذكور سابق في النصّ؛ فالضمير المستتر في (قال) يحيل على (الزجّاجيّ) وكذلك الضمير (نا) في (أخبرنا المبرّد عن المازنيّ) يحيل على الاسم الأوّل نفسه (الزجّاج)، أمّا الضميران في (قال حدّثني الأخفش) فهما يحيلان على (المازنيّ)، والضمير في (قال) الأخيرة تحيل على الأخفش، وجميع هذه الإحالات الموجودة في سلسلة سند الرواية هي إحالات على سابق، وقد عملت الضمائر هنا على ربط حلقات سلسلة سند الرواية عن طريق وظيفة الإحالة التي أدّتها هذه الضمائر، ويمكن توضيح ذلك بالمخطط الآتي :

---

[١] يرجع الزركشيّ أسباب العدول إلى الضمير إلى الاختصار ويعدّه أصل وصف الضمير، أو لفخامة صاحب الضمير لفرط شهرته، أو للتحقير. ينظر الزركشيّ؛ ٢٩/٤ .

(نا) (الضمير المستتر+نا) (الضمير المستتر+الياء) (الضمير المستتر)

الراوي ← الزجّاج ← المبرّد عن المازنيّ ← الأخفش ← الرواية

سلسلة الرواية هذه تبدأ براوٍ أوّل – وهو الأخفش – أو صاحب الرواية الأصليّ، وراوٍ أخير وهو الزجّاجيّ – ناقل الرواية عبر سلسلة الرواة بينهما – . فالإحالة على الراوي الأخير تتقطع مع الإحالة الأولى للضمير (نا) في (أخبرنا الأولى)، أمّا الإحالات على الراوي الأوّل فهي مستمرة باستمرار الرواية – بوصفه بطل الرواية – ، وهي أغلب الإحالات أو أكثرها ، فبدءا من (قال) الأولى التي يحيل ضميرها المستتر على (الأخفش) بطل الرواية وتستمر مع أحداث الرواية، إذ يعمد في الرواية إلى جعل الضمير ينوب مناب الاسم الظاهر – وهو ما يتوجب في رواية الأحداث على لسان بطل الرواية –، إذ لا يمكن للراوي من تكرار أسمه فيتوجب عليه الإتيان بالضمائر لتحيل عليه .

سنقوم بتصنيف إحالات الضمائر في متن الرواية بحسب ما تحيل عليه الضمائر؛ نبدأ بالإحالات على الراوي الأوّل (الأخفش) ، وهي – كما قلنا – كثيرة، لذا سنقوم بتصنيفها بحسب أنواعها :

١ . ضمائر الرفع: ليس منها سوى (تاء) الفاعل؛ ذلك أنّ جميع الأفعال وردت في صورة الماضي وهو ما تقتضيه الرواية؛ فالراوي يروي رواية سبق زمنها زمن المروي له، لذا توجب الإتيان بالفعل الماضي لدلالته على زمن الرواية الذي مضى .

والأفعال التي اتصل بها ضمير الرفع (التاء) هي:

فصرت، فقلت، فجبنت، وخشيت، حملت، فأتيت، فقلت، جئت، فقلت، أومأت، صرت، نبهت، نصحت، فوقفت، خفت، فانصرفت .

الضمير هنا وفي كلّ مواقعه من النصّ، بدءا من (صرت) الأولى حتى الفعل الأخير في الرواية (انصرفت) ، أحال على شخص الراوي (الأخفش) ، وهي إحالات على السابق إذ نجد أنّ الاسم المحال عليه مذكور في آخر سند الرواية . وكذلك الحال مع إحالات الضمائر الأخرى، كضمائر النصب وضمائر الجرّ، فكلّها أحالت على الراوي (الأخفش) وهي إحالات على سابق .

٢ . ضمائر النصب: وتتمثل في (ياء المتكلّم) ، وهي مما تقتضيه الرواية؛ وقد وردت في المواضع الآتية:

تهدّدني، أوعدني، يتلقاني، تلقاني، همّتني

وجاء ضمير النصب المتصل (الكاف) في موضع واحد وهو في دعاء الأمير له بقوله:

"جزاك الله خيرا"، فالكاف هنا أحالت على الأخفش .

٣ . ضمائر الجرّ: وتتمثل في الياء في المواضع الآتية:

نفسي، لي، نفسي، بي

والكاف في موضعين هما :

أمراءكم، لك. فالأولى أحالت على الأخفش ومجموع النحويّين، فتضمنت الإحالة عليه لأنّه المقصود بالخطاب .

وهناك مجموعة أخرى من الإحالات بالضمائر أحالت على شخوص الرواية الآخرين؛ فمنها ما أحال على أمير البصرة المعزول، وهي كالآتي:

ضمير الرفع المستتر في:

قرأ، تهدّد، أوعد، قال، عزل. وضمير الجرّ الهاء في؛ إليه، له.

ومنها ما أحال على محمّد بن سليمان الهاشميّ الأمير المقلد، وهي كالآتي:

ضميرا الرفع المنفصلان؛ **هو، أنتم**. والضمير المستتر في:

يتلقاني، قال، تقرأ، قال، أغرى.

أمّا ضمائر النصب متمثلة بالهاء فهي في موضعين هي: **(فكأنّه) و (فأتيته)** .

وضمائر الجرّ، وهي الهاء في: **نصيحته، عنده، أخوه، رأسه، له، أخيه، أخوه.**

هذه الضمائر كما نلاحظ تعود على محمّد بن سليمان –كما ذكرنا– وجميعها أحالت إحالة على سابق مذكور في النصّ وهي إحالة نصيّة (داخليّة)، كما هو واضح من إحالاتها .

وثمّة ضمائر أخرى في النصّ أحالت على أشياء أخرى مذكورة في متن النصّ؛ منها ما أحال على قراءة الأمير المعزول للآية وهو الضمير (الهاء) في قوله (**تلقنها**) إذ يحيل على القراءة الملحونة للأمير الأوّل.

وضمير آخر أحال على قوله (**تهدّدني وأوعدني**)، في قوله (**تلقاني به**)؛ فالضمير في (به) أحال على التهديد والوعيد الذي تلقى الأمير المعزول الراوي به.

كذلك الضمير في قوله (لحن لا وجه له)، ففي (له) ضمير أحال على كلمة سابقة وهي (لحن).

ومنها –الضمائر– ما أحال على أخي الأمير، هو الضمير (الهاء)، في قوله: ((أن يكون أخوه أغراه بي)، وهي إحالتان، الأولى في (**أخوه**)، والثانية في (**أغراه**) وكلاهما يحيلان رجوعا إلى أخي الأمير المذكور في منتصف النصّ في قوله: "وعنده أخوه ..."، .

والإحالة الأخيرة في النصّ للضمير كانت في قوله: "وقد أمر به الأمير"، فقد أحال الضمير في (**به**) على عطايا الأمير، وهي، قوله: "فإذا بغلة سفواء، وغلام وتخت ثياب، وبدرة ".

هذه جملة الإحالات بالضمير الواردة في النصّ، وهي –كما رأينا– أغلب الإحالات، وأسهمت أسهاما كبيرا في ترابط أجزاء النصّ من حيث اللفظ والمعنى، وأسهمت في خلق النصّيّة ومن ثمّ اتّساق النصّ.

ب–اسم الإشارة:

أشرنا في حديثنا عن اسم الإشارة ودوره في ترابط أجزاء الكلام إلى أنّ اسم الإشارة قد يعمل عمل الضمير في الإحالة على كلمة أو كلام سابق أو لاحق في النصّ.

في النصّ ثلاث إحالات باسم الإشارة (هذه) وهي كما نرى قليلة نظرا لصغر حجم النصّ، وكذلك إنّ إحالات الإشارة تكون أقلّ بكثير من إحالات الضمير؛ لأنّ الضمير دورانه في الكلام أكثر. وثمّة سبب آخر؛ هو أنّ اسم الإشارة يتضمن الإشارة الحسّيّة – وكما بينّا في حديثنا عنه في الفصل الثالث– حتى وإن لم تكن إشارته كذلك. بينما لا يتوجب في الضمير أن تكون إحالته مباشرة حسّيّة؛ أي ليس بالضرورة أن تكون مشاهدة المحال عليه حسّيًا.

ونعود إلى مواضع الإحالة باسم الإشارة ،وهيّ ثلاثة؛ الأوّل في قوله: "فقلت هذا هاشميّ"، فالإحالة هنا على الأمير محمّد بن سليمان، وهي إحالة على سابق إذ ذكر أسم الشخص المحال عليه في مكان سابق لاسم الإشارة في النصّ.

ولا يمكن أن نعدّ الإشارة هنا حسيّة فليس ثمّة مشاهدة من الراوي للمشار إليه، إذ يفهم من النصّ أنّ كلامه هذا قبل أن يذهب إلى الأمير، ويصور لنا صاحب الرواية أنّ الحديث مع نفسه بعيدا عن المشار إليه، والإشارة هنا عملت عمل الضمير في الإحالة، والدليل أنّ الضمير يصلح في مكان اسم الإشارة؛ إذ يمكن القول (هو هاشميّ) .

والإحالة الثانية في قوله (هذا، وأومأت إلى أخيه)، هنا تبدو الإشارة حسّيّة وفيها إيماءة، لكنّها حسّيّة للراوي، أمّا نحن – متلقي النصّ – فالإشارة في هذا القول هي إحالة على كلمة لاحقة وهي (أخوه)، وتسهم في اتّساق النصّ حينما يقوم المتلقّي بربط اسم الإشارة بالمشار إليه، إذ لو ذكر اسم الإشارة فقط – بوصفها إشارة حسّيّة إلى مشاهد – لما تمكنّا من معرفة المشار إليه، وفكّ رموز النصّ، ولأغلق علينا المعنى المراد .

إما الإحالة الثالثة لاسم الإشارة ففي قوله (هذا لك)، وهي إحالة على أعطيّة الأمير وهي في قوله (بغلة سفواء، وغلام وتخت ثياب، وبدرة)، وهي إحالة على سابق .

من الملاحظ أن كلّ إحالة من هذه الإحالات الثلاث ربطت جزءا من الكلام بآخر – وكما بينّا ذلك–، وأسهمت في ربط الجمل فيما بينها؛ مرة ربطت الجملة اللاحقة بأخرى سابقة، وأخرى ربطت السابقة باللاحقة، وهو ما جعل النصّ يبدو متماسكا، ومتحدا دلاليّا .

٢. الإبدال:

بداية نحاول أن نبيّن سبب اختيارنا لكلمة (الإبدال)، ولم نختر كلمة (البدل) عنوانا للنوع الثاني من وسائل الاتّساق في النصّ؛ ذلك أنّ البدل يشترط في البديل (البدل) أن يكون المبدل منه نفسه، أو جزءا منه أو مشتملا عليه، بينما الإبدال -كما بيناه (هاليداي وحسن) - وأشرنا إليه في الفصل الثاني - لا يشترط ذلك فقد تكون للبديل وظيفة المبدل منه ذاتها، لكنه ليس بالضرورة أن يكون هو نفسه[1] .

ويمكن إيضاح هذا النوع من الإبدال بما موجود منه في النصّ المختار، إذ نرى أنّ (أمير البصرة) أبدل بـ(محمّد بن سليمان الهاشميّ)، وهما يشتركان في كونهما أميرين للبصرة . إلاّ أنّ الأوّل قد عزل من الإمارة والآخر تقلّدها . ويفهم الترابط بين الاثنين في قوله "ثمّ عزل وتقلّد محمّد بن سليمان الهاشميّ"، وذكرنا في حديثنا عن الضمائر أنّ في (عزل) ضمير مستتر يعود على (أمير البصرة)، فكأنّه قال (ثمّ عزل أمير البصرة وتقلّد الإمارة محمّد بن سليمان الهاشميّ)، وهنا يكمن دور الإبدال في اتّساق النصّ، إذ إنّ الثاني أبدل من الأوّل وحلّ محلّه، وهما مشتركان في الصفة ذاتها (الأمير)، إلاّ أنّ المبدل منه غير البديل، فأوجد الإبدال هنا نوعا من الترابط الدلاليّ بين جمل النصّ اللاحقة، والجمل السابقة – التي يتحدث فيها عن الأمير الأوّل – ليصبح النصّ بمجموع جمله السابقة واللاحقة كلاّ موحدا، لا خرق في وحدته الدلاليّة يخرجه عن كونه نصّا .

ومواضع الإبدال الأخرى في النصّ يمكن أن نصنفها بحسب المبدل منه؛ إذ نجد إبدالا يعود على (أمير البصرة)، ففي قوله "تلقنها من المعزول"، فالمعزول هنا بدل من (أمير البصرة) . وقوله "ما تلقاني به الأوّل"، فالأوّل أيضا بدل من قوله (أمير البصرة) . ويمكن أن نعدّ (أمراءكم) في قوله "تلحنون أمراءكم" إبدالا من ذلك الأمير، وهو قول على لسان الأمير وقصد به نفسه، لأنّه كان المقصود بالنصيحة .

---

[1] ينظر: الفصل الثاني من هذه الرسالة (   )؛ واضح من مثال هاليداي وحسن إنّ المبدل قد لا يكون المبدل منه، ففي المثال الذي ذكرناه في الفصل الثاني، يتبيّن لنا أنّ الفأس الأخرى ليست هي الفأس الأولى، فالأولى مثلومة جدا، في حين أنّ الأخرى حادة .

فهذه ثلاثة مواضع ورد فيها إبدال من (أمير البصرة)، والمبدل منه أغنى عن تكرار الاسم وأسهم في ربط الكلام ببعضه، لما يحمله في مضمونه من معنى الإحالة والإشارة؛ فقوله (أمراءكم، المعزول، الأوّل) تشير إلى الاسم السابق أمير البصرة، وهو ما أسهم في جعل الكلام متماسكا .

ومن الإبدال ما يعود على (محمّد بن سليمان الهاشميّ) الأمير المتقلّد؛ فقوله "هذا هاشميّ" إبدال من الاسم الأوّل، وكذلك قوله "وعنده أخوه والغلمان على رأسه" فـ"رأسه" بدل جزء من كلّ ويعود على المسمّى الأوّل، وكذلك في قوله(الأمير) في "أصلح الله الأمير"، وقوله: "وقد أمر به الأمير"، فالأمير بدل منه –محمّد بن سليمان الهاشميّ–، وكذلك في خطابه للأمير بقوله "أنتم أهل بيت النبوة ومعدن الرسالة والفصاحة"، يمكن أن تعدّ إبدالا عن الأمير لأنّه المقصود بالخطاب، وهو منتسب إلى هذه الأرومة .

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ الإبدال قد يبدو مختلفا عن البدل في النحو العربيّ، ونعلم أنّ البدل هو أحد التوابع، والأمثلة المعطاة عليه في كتب النحو لا تبعده عن متبوعه (المبدل منه)، فكلاهما في جملة واحدة كما في الصفة والعطف والتأكيد وإن كانوا يفرّقون بين البدل وباقي التوابع من كونه جملة أخرى غير المبدل منه، إلاّ أنّ الأمثلة لا تشير بشكلها الخارجي إلى هذا القول، بل إنّ نحويّين آخرين يرون أنّ البدل والمبدل منه جملة واحدة وإنّ العمل فيهما واحد . لذا نجدهم يلجأون إلى التقدير في تحليلهم للنصوص كالأشعار وفي إعرابهم للقرآن الكريم عندما يجدون بدلا أو صفة ابتعدا عن متبوعيهما، أو يجعلون التابع لضمير المتبوع الأقرب، والواقع أنّ الضمير يحيل بدوره على الاسم الظاهر . ويبدو أنّ ما شغل النحاة هو الحكم الإعرابيّ، إذ لابدّ من التابع أن يتبع المتبوع في الحكم الأعرابيّ وإلاّ لا يكون تابعا، وهذا الرأيّ يعززه تعريفهم للبدل من كونه التابع المقصود بالحكم .

أردنا ممّا تقدّم من قول أن نبيّن إنّ نماذج الإبدال التي تحدثنا عنها آنفا قد تخالف في بعض منها (البدل) في النحو العربيّ، إلا أنّها تطابق ما قدّمه أصحاب نظريّة الاتّساق في النصّ، وأردنا أيضا أن نبيّن أنّ النصّ العربيّ لا يخلو من هذا النوع من وسائل الاتّساق، كما أنّ (البدل) في النحو العربيّ يسهم أيضا في اتّساق النصّ لما يحمله من إحالة دلاليّة إلى المبدل منه ويعدّ أيضا من وسائل الاتّساق .

في أدناه جدولاً لمواضع الإبدال في النص:

المبدل منه	البدل	المبدل منه	البدل
محمَّد بن سليمان	أمير البصرة	أمير البصرة	المعزول
محمَّد بن سليمان	هذا هاشميّ	أمير البصرة	الأَّوَّلُ
محمَّد بن سليمان	رأسه	أمير البصرة	أمراءكم
محمَّد بن سليمان	الأمير		
محمَّد بن سليمان	أنتمْ أهلُ بيتِ النبوةِ		

٣. الحــذف :

لا يخلو النصّ من محذوف، والمحذوف في النصّ على أنواع؛ منه الاسم بنوعيه الظاهر والمضمر، ومنه الجملة وشبه الجملة- الجار والمجرور -، ومنه مضاف ومضاف إليه، وجملة هذه المحذوفات يستدلّ عليها من النصّ؛ كونها مذكورة في النصّ، أو تعرف من سياق السرد . إذ يمكن للقارئ أن يملأ الفراغات التي يتركها الحذف ممّا هو مذكور في النصّ، وبذا يكون فيه الاعتماد على القارئ في خلق اتّساق النصّ، وذلك بملئه تلك الفراغات .

فمن حذف الجملة ما جاء في قوله "قرأ على المنبر (إنّ الله وملائكته يصلون على النبي) بالرفع"، إذ لم يذكر أنّ هذه القراءة خاطئة أو لحن، إذ اعتمد في معرفة ذلك على القارئ العارف أوّلا، ومن ثمّ يمكن للقارئ غير العارف بلحن هذه القراءة من ملء فراغ الحذف من مكان آخر متقدّم في النصّ؛ إذ ذكر ذلك واصفا القراءة ذاتها بقوله "هو لحن لا وجه له"، فصفة اللحن تنطبق على القراءتين مع اختلاف قارئيهما ، فيمكن أن يستدلّ القارئ على المحذوف من الأولى، بالوصف الذي قدّمه للثانية، فيكون تقدير كلامه الأوّل (. . . بالرفع وهو لحن لا وجه له فصرت. . .) إذ لا يرى القارئ

معنى في ذهاب الراوي إلى الأمير الأوّل ونصحه وتنبيهه له إن لم يعرف إنّ قراءة الأمير كانت ملحونة، فكان عليه (القارئ) أن يستمدّ المعلومة -إن لم يكن يعرفها- من المكان الآخر الذي ذكرت فيه من النصّ. وهنا نجد أنّ القارئ لم يعتمد في ملء فراغ الحذف من معلومة ذكرت سابقا في النصّ؛ وإنّما اعتمد في ذلك على المعلومة اللاحقة، وهو خلاف لأكثر أنواع الحذف، التي غالبا ما تأتي فيها المعلومة سابقة على الفراغ الذي يتركه الحذف.

أمّا الحذف في شبه الجملة (الجار والمجرور)، منه ما جاء في قوله "فصرت إليه ناصحا ومنبّها"؛ والمحذوف هنا في قوله "منبّها"؛ وتقدير الكلام (ومنبّها له)، وقد استغنى عن إعادة ذكرها لكونها قد ذكرت من قبل، اعتمادا على إدراك القارئ للمحذوف، ومن ثمّ ملء الفراغ الذي تركه.

ومنه أيضا في قوله "هذا هاشميّ ونصيحته واجبة"، والتقدير: (نصيحته واجبة عليّ أو علينا)، وهنا كان الاعتماد على معرفة القارئ وعلمه بالمحذوف، وعلمه أيضا بما يقتضيه الكلام، ومن ثمّ ملؤه فراغ المحذوف بالاعتماد على هذا الاقتضاء.

ومن حذف شبه الجملة (الجار والمجرور) أيضا؛ ما جاء في قوله "وخشيت أن يتلقاني بمثل ما تلقاني به الأوّل"؛ وتقدير الكلام (بمثل ما تلقاني به الأوّل من التهديد والوعيد)، وهنا يستدلّ على المحذوف من الكلام السابق "فتهدّدني وأوعدني"، إذ يلجأ القارئ هنا في ملء فراغ الحذف بالرجوع إلى الكلام السابق لمعرفة المحذوف لتكتمل عنده دلالة الكلام ومعناه.

والحذف في الاسم بنوعيه الظاهر والمضمر فقد جاء في مواضع، فحذف الاسم الظاهر جاء في قوله "ثمّ عزل وتقلّد محمّد بن سليمان الهاشميّ"، والحذف هنا في اسمين هما (الأمير) و(الإمارة)، وتقدير القول (ثمّ عزل الأمير وتقلّد محمّد بن سليمان الهاشميّ الإمارة)، وهو أيضا ممّا يستدلّ عليه من النصّ، فالأوّل مذكور في أوّل النصّ، والآخر يعتمد فيه على معرفة قارئ النصّ بما تقتضيه كلمة (تقلّد) في موضعها هذا من النصّ.

وكذلك هناك حذف للاسم الظاهر في قوله "تلقنها من المعزول"، والتقدير (تلقنها من الأمير المعزول)، إذ إنّ المعزول فيها إشارة إلى الأمير الأوّل، ويدرك قارئ النصّ هنا أنّ الحذف جاء للابتعاد عن التكرار، وإنّ بإمكان القارئ أن يملأ فراغ الحذف بالاسم المذكور في أوّل النصّ.

أمّا حذف الضمير فقد جاء في قوله "جئت لنصيحة"، والمحذوف هنا ضمير النصب الكاف، وتقدير الكلام (جئتكم) -صيغة الجمع ممّا درج عليه في خطاب الملوك والأمراء-، وكذلك في قوله "فقد نبهت ونصحت"، والتقدير فيهما (نبهتنا ونصحتنا). وموضعهما جرّ بالإضافة.

من الواضح أنّ الحذف في النصّ أسهم في بناء وحدة النصّ، إذ نجد أنّ لقارئ النصّ دورا في بناء الوحدة النصّيّة، إذ يعدّ الأساس الذي يعتمد عليه في ملء الفراغات التي تركها حذف النصّ، فتارة يعمد إلى ملء هذه الفراغات بالاعتماد على ما مذكور منها في مواضع أخرى من النصّ، وتارة أخرى بالاعتماد على معرفته اللغويّة وأساليب الكلام في لغته، وعمليّة ملء الفراغات هذه عمليّة ذهنيّة -عقليّة- لا يجهد فيها المتلقّي نفسه بالبحث عن الحذف والمحذوف، إذ إنّ الوحدة الدلاليّة للنصّ هي التي تمكّن القارئ من معرفة تلك المحذوفات بما يفترضه من علاقات معنويّة تربط بين الجمل المكوّنة للنصّ. وهو ما قد أخذه بعض الباحثين على مفهوم الاتّساق بوصفه مفهوما شكليّا يعتمد على الظواهر السطحيّة للنصّ. ولا يعتمد كثيرا على البنى العميقة للنصّ أو على القاعدة الدلاليّة للنصّ[١].

خلاصة القول في الحذف أنّه يعمل على اتّساق النصّ عن طريق اكمال المعلومات المحذوفة وملء فراغات الحذف، إمّا عن طريق النصّ نفسه، كأن تكون تلك المعلومة مذكورة في النصّ في مكان سابق أو لاحق للحذف، أو عن طريق الكفاءة اللغويّة لقارئ النصّ -وقد أشار إلى الاثنين علماء العربيّة- وكما بيّنّا ذلك في الفصل الثالث- وهاتان الطريقتان تجعلان من النصّ وحدة دلاليّة مترابطة.

---

[١] ينظر في نقد مفهوم الاتّساق ما جاء في الفصل الأوّل من هذه الرسالة.

جدول الحذف

نوعه	المحذوف	مكان الحذف
حذف الجملة	وهو لحنٌ لا وجه له	قرأ على المنبرِ(. . .) بالرفعِ
حذف شبه جملة	ناصحاً ومنبّهاً له	ناصحاً ومنبّهاً
حذف شبه جملة	نصيحته واجبة عليّ أو علينا	هاشميّ ونصيحتهُ واجبةٌ
حذف شبه جملة	بمثلِ ما تلقاني بهِ الأَوّلُ من التهديدِ والوعيدِ	أنْ يتلقاني بمثلِ ما تلقاني بهِ الأَوّلُ
حذف الاسم	أمير البصرةِ	عُزِلَ
حذف الاسم	الإمارة	تقلّدَ
حذف الاسم	الأمير (أمير البصرةِ)	تلقنها من المعزولِ
حذف الضمير (الكاف)	جئتُك لنصيحةٍ	جئتُ لنصيحةٍ
حذف الضمير (نا)	نبهتَنا ونصحتَنا	نبهتَ ونصحتَ

٤- العطف:

من وسائل الاتّساق الأخرى العطف، وتتمثل هذه الوسيلة بحروف العطف الرابطة بين كلمات النصّ وجمله . ويعدّ الباحثون في علم اللغة النصّيّ العطف من أهمّ وسائل الاتّساق وأكثرها شيوعا؛ فالجمل المركبة -كما يرى كرستال- تتكون من عبارة أساسيّة ومجموعة من العبارات الأخرى تعتمد على العبارة الأولى، والرابط بين هذه العبارات هو أدوات العطف[١] . التي تحقّق التماسك بينها ممّا يجعل منها نصّا متسقا ذا دلالة موحدة .

---

[١] ينظر: الفقي(د . صبحي ابراهيم):١/٢٥٨ .

أمّا حالات العطف في النصّ المختار فهي كثيرة؛ منها ما ربط بين جملتين فعليتين، أو جملتين أسميتين، أو ربط جملة فعليّة بأخرى أسميّة، أو العكس. ومن العطف ما ربط بين أسمين، ومن العطف ما ربط بين جزأين من النصّ؛ كلّ جزء منهما يتضمّن مجموعة من الجمل أو العبارات. سنحاول هنا أن نبيّن مواضع العطف وحروفه، ونوع المعطوف و المعطوف عليه، ودور كلّ من أنواع العطف في اتّساق النصّ وترابط أجزائه.

فما جاء من عطف الجمل الفعليّة؛ قوله "كان أمير البصرة قرأ على المنبر (إنّ الله وملائكته يصلون على النبي) بالرفع فصرت إليه ناصحا ..."، فحرف العطف الفاء هنا عطف جملة (فصرت إليه...) على ما قبلها جملة (قرأ .... بالرفع)، وأفادت الفاء هنا، فضلا عن ربط الجملتين وعطف الثانية على الأولى – الترتيب؛ إذ إنّ حدث القراءة –كما يبين الراوي– هو أسبق من ذهاب الراوي إليه، وكذلك أفادت السببية؛ إذ إنّ قراءة الأمير الملحونة كانت سببا في ذهاب الراوي إليه منبها وناصحا.

كما أنّ الجملة الثانية "فصرت إليه منبها ..."، عطفت عليها الجملة اللاحقة "فتهدّدني و أوعدني"، وكما نرى أنّ الجملتان المعطوفتان، قد جمع بينهما حرف العطف (الواو) وهو كما نعلم –وكما بيّنه النحويون– لمطلق الجمع ولا يفيد معنى غير الجمع خلاف (الفاء)، فكان مجموع التهديد والوعيد ربط بالجملة السابقة "فصرت إليه..."، بالفاء التي أفادت –كما ذكرنا آنفا– معنى الترتيب، إذ إنّ ذهابه إلى الأمير قبل أن يتلقاه الأمير بالتهديد والوعيد، وكذلك كان هذا الذهاب سببا في تهديد الأمير ووعيده للراوي. فأفادت الفاء الترتيب والسببيّة في الموضعين اللذين وردتا فيهما.

وأيضا عمل حرف العطف الواو على ربط الجملتين (تهدّدني وأوعدني) بالجملة اللاحقة؛ وهي قوله "وقال تلحّنون أمراءكم"، فجمعت الواو القول الأخير للأمير مع ما قاله من تهديد ووعيد للراوي، واختزلها الراوي بقوله (تهدّدني و أوعدني)، ومن عطف الجمل الفعليّة؛ قوله "عزل وتقلّد محمّد بن سليمان الهاشميّ"، فالجملة الفعليّة "تقلّد محمّد بن سليمان الهاشميّ" عطفت على قوله (عزل) وأشرنا إلى أنّ الفاعل في الجملة يعود على (أمير البصرة)، وحرف العطف بينهما هو (الواو)، الذي أدّى إلى ربط الحدثين –حدث العزل، وحدث تقلّد الإمارة–، بربطه للجملتين الفعليتين، والواو هنا جاءت بدلا من (الفاء) التي تصحّ في هذا المقام أكثر من (الواو) لأنّ حادثة العزل أسبق في الترتيب

الزمنيّ من حادثة التقلّد للإمارة، وإنّ عزل الأوّل هو سبب في تقلّد الثاني؛ فعليه تكون الفاء أصلح في العطف من الواو. ويبدو أنّ الراوي لم يكن معنيّا بالترتيب الزمنيّ للرواية لأنّ الحادثتين وقعتا في زمن هو أسبق في الترتيب الزمنيّ لزمن الرواية وزمن المروي له.

ومنه أيضا؛ العطف في قوله "جبنت وخشيت أن يتلقاني..."، فعطفت جملة "خشيت أن يتلقاني..." على جملة (جبنت)، والحرف العاطف بينهما هو الواو، الذي جمع حالتين من الشعور مرّ بهما الراوي وهما الجبن من الذهاب إلى الأمير، وخشيته أن يلقى منه ما تلقاه من الأمير الأوّل (المعزول)، وهذا الشعور مرّ بالراوي في لحظة تفكيره بالذهاب إلى الأمير الجديد ونصحه، وليس ثمّة فارق زمنيّ بين حالتي الشعور تلك، فصلحت الواو هنا. وأدّت دورها في ربط المعنى في الجملتين.

ومن عطف الجمل الفعليّة أيضا، ما جاء في عطف قوله "ثمّ حملت على نفسي" فجملة "حملت على نفسي" عطفت على جملة "خشيت أن يتلقاني"، وحرف العطف هنا (ثمّ) الذي يفيد الترتيب مع التراخي الزمنيّ، فقوله "حملت على نفسي"، جاء بعد مدّة من الزمن تردّد فيها بالذهاب إلى الأمير الجديد، وهنا قامت أداة العطف بربط الجملتين مع التباعد الزمنيّ بين حدثيهما.

وجملة "حملت على نفسي" عطفت عليها جملة "فأتيته"، بحرف العطف الفاء الذي أفاد الترتيب بلا تراخ في الزمن، فالزمن هنا واحد، إذ ليس بين حمله نفسه على الذهاب وقوله (أتيته) مدّة زمنيّة طويلة، وهذا يفهم أيضا من سياق الكلام وما تحمله الفاء من معنى إضافيّ لمعنى العطف؛ أي معنى الترتيب الزمنيّ بلا مهلة بين زمن المعطوف والمعطوف عليه.

ومن عطف الجمل الفعليّة، قوله "قال: قل، فقلت: هذا"، وحرف العطف هنا (الفاء) وجاء سببا لقوله (قل)، وقوله "وأومأت إلى أخيه" عطف بحرف العطف الواو، على الجملة السابقة "وقلت: هذا"، وكذلك قوله "فنهض أخوه وتفرّق الغلمان" الجملتان عطفتا على ما قبلهما –جملة "أومأت.."–، بالفاء، وجمع بين الجملتين بالعطف بالحرف (الواو)، فالجملتان كانتا سببا لـ"أومأت"، والواو أشركت الاثنين في الانصراف عن مجلس الأمير. وهاتان الجملتان

(نهض أخوه وتفرّق الغلمان" ربطهما العطف بالجملة اللاحقة، قوله "فقلت..."، إذ عطفت الجملة الأخيرة على الجملتين، وكانت نتيجة لتفرقهم عن المجلس الذي كان سببا في قوله (فقلت: أصلح الله الأمير..." .

ومن عطف الجمل أيضا، عطف جملة "فقد نبهت"، على جملة "فقال: جزاك الله خيرا"، وعطف جملة "ونصحت" على جملة (نبهت)، وكذلك عطف جملة "فانصرف مشكورا" على جملة "نبهت". وأيضا جملة "همّتني نفسي" عطفت على جملة "فوقفت" بحرف العطف الواو، وأيضا جملة "خفت أن يكون..." عطفت على جملة "همّتني نفسي" بالواو أيضا، وكذلك جملة "فانصرفت مغتبطا". عطفت على قوله "أمر به الأمير"، والعطف هنا بالفاء، ومن الملاحظ هنا أنّ حرف العطف (الفاء) عطف أوّل جملتين فعليتين في النصّ، وختم النصّ بعطفه بين آخر جملتين فعليتين.

أمّا عطف الجمل الاسميّة على الجمل الفعليّة؛ والجمل الفعليّة على الجمل الاسميّة؛ عطف قوله "فكأنّه تلقنها...." على قوله "تقلّد محمّد بن سليمان" بحرف العطف (الفاء)، وعطف قوله "فإذا هو في غرفة..." على جملة "فأتيته"، وكذلك عطف جملة "فإذا بغلة سفواء و..." على جملة "فوقفت وهمّتني..."، وكذلك عطف جملة "أمر به الأمير" على جملة "وقائل يقول". وأيضا عطف جملة "وهو لحن..." وهي جملة أسميّة على جملة "تقرأ..." وهي جملة فعليّة، وكذلك عطف جملة "فقال جزاك الله..." على جملة "وهو لحن..." .

ومن عطف الجمل الاسميّة ما جاء من عطف جملة "نصيحته واجبة" على جملة "هذا هاشميّ" بحرف العطف الواو، وكذلك جملة "وعنده أخوه" على جملة "فإذا هو في غرفة"، وعطف "قائل يقول" على "فإذا بغلة سفواء....".

ووقع العطف بين الأسماء في قوله "ناصحا له ومنبها"، والعطف بين "أهل بيت النبوة ومعدن الرسالة والفصاحة"، والعطف بين "بغلة سفواء وغلام وتخت ثياب، وبدرة" .

أمّا العطف بين أجزاء النصّ فقد جاء في موضعين؛ الأوّل عندما ربط قصّته الأولى مع الأمير الأوّل (المعزول)، بالقصّة التالية –أي قصته مع الأمير الجديد– بحرف العطف (ثمّ) بقوله "ثمّ عزل وتقلّد....". والثاني في ربطه الجزء الثالث من القصة وهو حصوله على عطيّة الأمير وجاء الربط هنا بالفاء في قوله "فلما صرت..."، فالرابط الأوّل (ثمّ)

ربطت مجموع جمل القصّة الثانية بمجموع جمل القصّة الأولى، وجاءت مع الترتيب الزمنيّ للرواية بأجمعها وللدلالة على أنّ القصتان تشتركان في موضوع واحد -وهو التنبيه على لحن القراءة-، وإنّ شخصيّة الرواية وإن اختلفت في مسمّاها إلاّ أنّها تشترك في كونها تتمثل في شخص السلطة، كما أنّ مكان الرواية واحد أيضا .

أمّا الجزء الثالث والذي ارتبط بجزئي الرواية الذي يبتدئ بقوله "فلمّا صرت"، فقد ربط الجزء الأخير بالجزء الثاني لأنّه يمثل النتيجة التي حصل عليها من ذهابه إلى الأمير الجديد ونصحه وتنبيهه، وأيضا ارتبطت بالجزء الأوّل من الرواية بالمقارنة بين ما حصل عليه من الأوّل -التهديد والوعيد- وما حصل عليه من هبة من الثاني .

نحاول أن نبيّن أنّ حروف العطف هنا لم تعمل على ربط الجمل أو الكلمات الموجودة في النصّ فقط، وإنّما ربطت أجزاء النصّ مع بعضها، فترابط الجمل والكلمات في النصّ بالعطف جعل من النصّ يمثل وحدة مترابطة دلاليّا وقد أسهم العطف أسهاما كبيرا في عمليّة الترابط هذه، وجعل من جمل النصّ وكلماته متماسكة ممّا أوجد اتّساقا بين مكوّناته . إذ لولا وجود حروف العطف بين جمل وكلمات النصّ لبدا للقارئ مفكّكا لا معنى فيه ولا تحصل منه فائدة .

جدول العطف

المعطوف	المعطوف عليه	حرف العطف	نوع العطف
فصرتُ إليهِ ناصِحَاً	كانَ أميرُ البصرةِ قرأَ على المنبرِ	الفاء	عطفِ الجملِ
فتهدّدني و أَوعدَني	صرتُ إليهِ ناصِحَاً	الفاء	عطفِ الجملِ
وقالَ تلحّنون أمراءَكم	تهدّدني و أَوعدَني	الواو	عطفِ الجملِ
وتقلّدَ	عُزِلَ	الواو	عطفِ الجملِ
وخشيتُ أنْ يتلقاني	جبنتُ	الواو	عطفِ الجملِ
ثمّ حملتُ على نفسِي	خشيتُ أنْ يتلقاني	ثمّ	عطفِ الجملِ
فأتيتُهُ	حملتُ على نفسِي	الفاء	عطفِ الجملِ
فقلتُ: هذا	قالَ: قلْ	الفاء	عطفِ الجملِ
وأومأتُ إلى أخيهِ	فقلتُ: هذا	الواو	عطفِ الجملِ
فنهضَ أخوهُ وتفرّقَ الغلمانُ	أومأتُ إلى أخيهِ	الفاء	عطفِ الجملِ
وتفرّقَ الغلمانُ	نهضَ أخوهُ	الواو	عطفِ الجملِ
فقدْ نبهتَ	جزاكَ اللهُ خيراً	الفاء	عطفِ الجملِ
ونصحتَ	نبهتَ	الواو	عطفِ الجملِ
فانصرفْ مشكوراً	نبهتَ ونصحتَ	الفاء	عطفِ الجملِ
همّتني نفسِي	وقفتُ	الواو	عطفِ الجملِ
فانصرفتُ مغتبطاً	أمرَ بهِ الأميرُ	الفاء	عطفِ الجملِ
فكأنّهُ تلقنَها . . .	تقلّدَ محمّدُ بن سليمان	الفاء	عطفِ الجملِ
فإذا هو في غرفة	فأتيتُهُ	الفاء	عطفِ الجملِ
فإذا بغلةٌ سفواء و . . .	فوقفتُ وهمّتني . . .	الفاء	عطفِ الجملِ

وقد أمرَ به الأميرُ	قائل يقولُ	الواو	عطف الجملِ
وهو لحنٌ	تقرأُ . . .	الواو	عطف الجملِ
نصيحتهُ واجبةٌ	هذا هاشميّ	الواو	عطف الجملِ
وعندهُ أخوهُ	فإذا هو في غرفة	الواو	عطف الجملِ
قائل يقولُ	فإذا بغلةٌ سفواء و . . .	الواو	عطف الجملِ
ومنبهاً	ناصِحاً له	الواو	عطف الاسم
ومعدن الرسالة والفصاحة	أَهل بيت النبوة	الواو	عطف الاسم
وغلام وتحت ثياب، وبدرة	بغلة سفواء	الواو	عطف الاسم
قصة الأمير الأول	قصة الأمير الثاني	ثمّ	عطف بين جزأين من النص
قصة الأمير الثاني	عطايا الأمير الثاني	ثمّ	عطف بين جزأين من النص

٥. الاتّساق المعجميّ:

الاتّساق المعجميّ بوصفه وسيلة اتّساقيّة يصنفه الباحثون في علم لغة النصّ على نوعين؛ أوّلهما التكرار؛ ويقصد به تكرار مفردة بإعادة لفظها، أو بمرادفها أو شبه مرادفها أو بكلمة عامّة تكون على رأس الحقل المعجميّ وتنضوي تحتها مجموعة من الكلمات لها الدلالة المعجميّة ذاتها . ولا يشترط في التكرار أن تكون الكلمة المكرّرة تابعة لما قبلها -كما هو الحال مع التكرار في التأكيد في النحو العربيّ-، فقد تأتي الكلمة المكرّرة في منتصف النصّ أو في آخره، وتحمل معها إحالة على الكلمة الأولى وتوجد نوعا من الاتّساق عن طريق هذا التكرار . قد لا تطابق الكلمة المكرّرة ما تحيل عليه الكلمة الأولى، لكن تكرارها يخلق نوعا من الاتّساق في النصّ بما تتضمّنه الكلمة المكرّرة من دلالة جزئيّة ترتبط مع الدلالة الكلّيّة للنصّ، وكما سنبيّنه في قراءتنا للنصّ المختار .

والآخر التضام[1] الذي يكون بمجموعة من العلاقات التي تحكم أيّ زوج من الكلمات، إذ ترتبط هذه الكلمات فيما بينها بالعلاقة الكامنة بينها؛ كأن تكون علاقة تقابل أو علاقة تضاد، أو علاقة كلّ بكلّ، أو كلّ بجزء، أو أن يجمعهما حقل دلاليّ واحد .

سنحاول في قراءتنا للنصّ المختار أن نبيّن مظاهر الاتّساق المعجميّ، ونتحدث عنها بحسب أنواعها .

أ-التكرار:

---

[1] يعترف هاليداي وحسن بصعوبة تصنيف العلاقات المعجميّة داخل النصّ بوصفها عاملا اتّساقيّا فيه، ويعترفان أيضا أن من الصعوبة إيجاد علاقات التضام داخل النصّ لأنّ ذلك يحتاج إلى دراسة شاملة ووصف دلاليّ عامّ ودقيق لكلّ مفردات اللغة .

See: Halliday and Hassan, Cohesion in English; P.P. ٢٨٦.

وينظر في نقد الاتّساق المعجميّ، الخطابي (محمّد)؛ ٢٤٩-٢٥٠ .

ورد التكرار في النصّ في أكثر من موضع؛ فمن التكرار اللفظيّ (أخبرنا ، أخبرنا) وردت مرتين في سند الرواية، إلاّ أنّ كلّ منهما تحيل إحالة تختلف عن إحالة الأخرى؛ فالأولى أحالت إلى (الزجّاج)، أمّا الثانية فقد أحالت إلى (المبرّد)، إلا أنهّما عملتا على ربط سلسلة السند بتكرارهما .

وكذلك تكرار كلمة (قال) في سند الرواية وفي المتن، فقد وردت في مواضع كثيرة وصور مختلفة مثل (قلت، قل، قائل، القول)، وإحالاتها مختلفة أيضا، وإحالاتها -كما هو واضح من النصّ- متعدّدة، فمنها ما أحال على الرواة في السند (الزجّاج، المبرّد، الأخفش)، ومنها ما أحال على شخصيات الرواية؛ وهم (الراوي والأخفش)، وأمير البصرة المعزول، ومحمّد بن سليمان الهاشميّ، وأخي محمّد بن سليمان) . إلاّ أنّ مع كثرة ما ورد من تكرار في كلمة (القول) هذه نجد حالات من تطابق الإحالة في بعض منها؛ كالتي تحيل على الراوي (الأخفش)، كما في (قال) التي في السند، و (فقلت، فقلت، قل، فقلت، فقلت)، هذه ستة مواضع ورد فيها تكرار الكلمة مع تطابق الإحالة، وهناك تطابق آخر في الإحالة في موضعين، والإحالة فيهما إلى (محمّد بن سليمان الهاشميّ) هما؛ (قال، فقال) . وأيضا منها ما يشترك في الإحالة على أخي الأمير الهاشميّ وهي؛ (قائل يقول، قائل يقول) .

ومن التكرار أيضا قوله (قرأ) و (تقرأ)، وأيضا (بالرفع) و (بالرفع)، وكلّ منهما جاء في موضع يختلف عن موضع الآخر؛ فـ(قرأ) و (بالرفع) الأولان جاءا في أوّل الرواية، و (تقرأ) و (بالرفع) الآخران جاءا في منتصف الرواية، والإحالة في التكرار هنا واحدة؛ وهي قراءة الآية الكريمة (القراءة الملحونة)، وإن كانت هذه القراءة من شخصين مختلفين .

ومن التكرار قوله (عزل) و (معزول) وهما أيضا يشتركان في الإحالة؛ إذ إنّ كلاّ منهما يحيل على الأمير الأوّل .

ومن التكرار قوله (يتلقاني) و (تلقاني) مع اختلاف الإحالة فيهما، وكذلك منه (صرت) في أوّل الرواية، و (صرت) في آخر الرواية، وقوله (أصلح الله الأمير) كرّر مرتين والمحال عليه واحد، وكذلك تكرار كلمة (أخوه، أخيه، أخوه، أخوه) . وأيضا التكرار في (قف) و (وقف) ، و (أمر) و (أمير) ، و(ناصحا) و (نصحت)، و (نصيحة)، و(منبها) ، و (نبهت)، وبين تلحّنون و (لحن)، وبين (انصرف)، (فانصرفت)،

أمّا ما جاء من التكرار في المرادف؛ فقوله (صرت إليه) و (فأتيته) وكلاهما يحملان معنى الذهاب، فـ(أتيته) مرادف لـ(صرت) إليه . وأيضا في قوله (خشيت) و (خفت) فهما مترادفان أيضا -فكلتا الكلمتين تعبّران عن الشعور ذاته وإن كانتا تختلفان فيما وضعتا له، مع أنّ المخوف منه واحد ، فالخشية كانت من أن يتلقاه الأمير الجديد بالتهديد والوعيد مثلما تلقاه الأمير الأوّل قبل أن يذهب إليه . والثانية (خفت) كانت أيضا من الأمير الثاني لكنّها جاءت بعد أن نبهه على لحنه في قراءة الآية ونصحه له، ومصدر الخوف هنا يتطابق مع مصدر الخشية الأوّل؛ إذ توقع من الأمير الثاني أن يعاقبه على نصحه وتنبيهه . ولو نظرنا في النصّ لوجدنا البعد بين الكلمتين إلاّ أنّ الثانية استطاعت أن تعيد القارئ إلى الأولى وتربط بينهما ، وإن كان قد أوضح سبب خوفه بالكلام اللاحق لها ، وهو أن يكون الأمير قد أغرى أخاه بمعاقبة الراوي .

ومن التكرار بشبه المرادف؛ قوله (جبنت) ، وقوله (همّتني نفسي) ؛ إذ إنّ دلالة المفردتين تقترب في كونهما تصفان شعورا ولّده الجزع والخوف، إذ إنّ قوله (همّتني نفسي) ، يقصد به ما اعتراه من قلق وخوف ممّا ستؤول إليه حاله بعد أن استوقفه أخو الأمير ، وهذا الشعور شبيه بما انتابه عندما فكّر في الذهاب إلى الأمير الثاني لنصحه، وهنا موضع التشابه بين المفردتين، ولعلّ موضعهما في سياق الكلام يشير إلى معنى التشابه هذا .

لاحظنا في كلّ ما تقدّم أنّ تكرار المفردات؛ سواء أكان هذا التكرار بإعادة اللفظة، أم بالمرادف، أم بشبه المرادف، أسهم في ترابط النصّ، وفي خلق نوع من الإحالة بين الكلمة والكلمة المكرّرة مع اختلاف إحالة كلّ منهما ، إذ لا نجد في كثير من الكلمات المكررة تطابقا إحاليّا –وكما أشرنا إلى ذلك-، إلا أنّها عملت على اتّساق النصّ، وأسهمت في منح النصّ درجة من التماسك قربت بين أجزائه المتباعدة، وأسهمت مع وسائل الاتّساق الأخرى في إيجاد الخاصّيّة النصّيّة ليكون النصّ وحدة دلاليّة باختلاف أجزائه – السند ، القصة الأولى، القصة الثانية– فقامت بربط هذه الأجزاء مع بعضها ، كما قامت بربط كلمات وجمل الجزء الواحد منها .

ب–التضامّ:

بينّا ما يعنيه التضامّ بوصفه جزءا من الاتّساق المعجميّ وعلاقاته التي تحكم أزواجا من الكلمات. وفيما يأتي سنوضح مواضع التضامّ وأنواع علاقاته في النصّ؛ فمن التضامّ بين الكلمات قوله "ناصحا ومنبها" و "نصحت ونبهت"، والعلاقة بينهما علاقة تقابل، إذ إنّ التنبيه جاء لإظهار خطأ القراءة، والنصيحة جاءت من أجل تصحيح ذلك الخطأ، من هنا جاء منشأ التقابل بين هذا الزوج من الكلمات، لتقابلها بالقوة الداعيّة إلى تجاوز الخطأ في القراءة.

ومن التضامّ أيضا قوله "تهدّدني و أوعدني"، والعلاقة هنا أيضا علاقة تقابل، فالمفردتان متلازمتان بالفعل وبالقوة معا، فالتهديد يأتي لإنزال عقوبة ما، والوعيد لإنزال تلك العقوبة في زمن ما، أو عند تكرارها، ومن هنا يأتي تضامّ هاتين المفردتين.

ومن التضامّ في النصّ أيضا ما جاء في قوله "جبنت وخشيت"، وقوله "همّتني نفسي وخفت"، فالمفردات في القولين تقابلتا بالقوة فيما يحملن من معاني الإحساس بالتردّد والخوف، وما يتبعهما من غمّ خشية أن ينال العقاب على ما فعل. فالقولين تربطهما علاقة تقابل، ومن الواضح أنّ تقابلهما وإن كانا في مكانين متباعدين من النصّ أسهما في اتّساق النصّ، وإيجاد نوع من التماسك بين جمله المتباعدة.

ومن التضامّ أيضا قوله "عزل وتقلّد"، والعلاقة بينهما هنا التضادّ؛ ففعل العزل يضادّه فعل التقلّد؛ وتوارد هاتين الكلمتين في هذا المكان من النصّ أسهم في ربط ما تقدّم من النصّ بما تأخر، فـ(عزل) أذنت بانتهاء القصّة الأولى مع الأمير الأوّل، و (تقلّد) فتحت أبواب القصّة التالية (قصته مع الأمير الثاني)، وهنا خلق التضامّ بين المفردتين – فضلا عن كونه علاقة معجميّة لفظيّة– نوعا من الاتّساق المعنويّ الرابط بين جزئي الرواية، وهو ترابط أسهم في بناء الوحدة الدلاليّة للنصّ.

ومن التضامّ أيضا قوله "فأتيته"، وقوله "فانصرفت"، والعلاقة بينهما علاقة تضادّ أيضا وكما هو واضح من معنى القولين، والعلاقة التضاديّة هنا أسهمت في ربط أجزاء القسم الأخير من النصّ (قصته مع الأمير الجديد)، إذ بدأت رحلته مع الأمير الجديد – إن جاز لنا التعبير– بقوله "فأتيته"، وانتهت بقوله "فانصرفت" وهذا التضامّ بين القولين جعل منهما كالبابين؛ الأوّل للدخول إلى القصّة، والثاني للخروج منها، فربطا بين أوّل القصّة وآخرها، فضلا عن ربطهما

للأحداث الواقعة بينهما – بما تمثلها من مفردات وجمل –، بوصفها تداعيّات لمجيئه وما نتج عن هذا المجيء من أحداث وحوارات، وما ناله من جائزة حتى انصرافه.

ومن التضامّ أيضا قوله "أومأت... .فنهض"، والعلاقة بينهما علاقة تقابل، إذ إنّ الأولى كانت سببا للثانية، والثانية نتيجة للأولى. وأيضا بين قوليه (فصرت) و (فوقفت) والعلاقة بينهما علاقة تضادّ، فالأولى تعني الحركة، والثانية تعني السكون، وعلاقة التضادّ تعني امتناع تحقّق الشيء في آن معا، أو كما يطلق عليها الدكتور تمّام حسّان، بأنّها "علاقة عناديّة بين مفهومين إذا تحقّق أحدهما امتنع الآخر"[(١)]، وهي على عكس العلاقة التقابليّة؛ إذ يتوجب وجود المفردتين في الخطّ التّابعيّ للمفردات، كون أحداهما سببا والأخرى نتيجة، أو صلاحيّة أحداهما أن تقوم مقام الأخرى.

رأينا في ما استخرجناه من تضامّ في النصّ وما بيّنا من علاقاته، إنّ هذا النوع من الاتّساق المعجميّ يسهم في ترابط النصّ بما يمنحه توارد الكلمات المتضامّة من قوة اتّساقيّة تجعل أجزاء النصّ متماسكة.

جدول الاتساق المعجمي

الاتساق المعجمي	نوعه	علاقته	الاتساق المعجمي	نوعه	علاقته
أخبرَنا، أخبرَنا	تكرار	لفظي	تلحّنون، لحن	تكرار	لفظي
قال،قلتُ، قلْ، قائل،	تكرار	لفظي	انصرفَ، فانصرفتُ	تكرار	لفظي
القول	تكرار	لفظي	صرتُ إليهِ، فأتيتُهُ	تكرار	مرادف
قرأ، تقرأ	تكرار	لفظي	خشيتُ، خفتُ	تكرار	مرادف
عُزِلَ، معزول	تكرار	لفظي	جبنتُ، همّتني نفسِي	تكرار	شبه مرادف
يتلقاني، تلقاني	تكرار	لفظي	تهدَّدني، أوعدني	تضام	تقابل
صرتُ، صرتُ	تكرار	لفظي	جبنتُ، خشيتُ	تضام	تقابل
أَصلحَ اللهُ الأميرَ، أصلحَ	تكرار	لفظي	همّتني نفسِي، خفتُ	تضام	تقابل

(١) حسّان (د. تمّام)؛ البيان في روائع القرآن؛ عالم الكتب؛ القاهرة؛ ط٢؛ ٢٠٠٠م؛ ٨٦.

اللهُ الأميرَ	تكرار	لفظي	أومأتُ.... فنهضَ	تضام	تقابل
أخوه، أخيه، أخوه، أخوه	تكرار	لفظي	عُزِلَ، تقلَّدَ	تضام	تضاد
قف، وقف	تكرار	لفظي	فأتيتهُ، فانصرفتُ	تضام	تضاد
أمر، أمير	تكرار	لفظي	فصرتُ، فوقفتُ	تضام	تضاد
ناصِحاً، نصحتَ، نصيحةٌ	تكرار	لفظي			
منبهاً، نبهت					

وقبل أن نختم حديثنا عن وسائل الاتّساق – وهي شكليّة لفظيّة كما رأينا – نتحدث عن وسيلة أخرى من الاتّساق ليست من الوسائل اللفظيّة، بل هي وسيلة معنويّة، ونقصد بها هنا موضوع النصّ (أو ما يسمّى بثيمة النصّ)، الذي يمثل الرابط المعنويّ الذي يربط أجزاء النصّ، ويجمع مجموع البنى الصغرى المكوّنة للنصّ في بنية كبرى متمثلة بالنصّ ككلّ موحد . إذ إنّ مجموع البنى الصغرى، بدءا من بنية السند، إلى بنية القصّة الأولى، إلى بنية القصّة الثانية، ارتبطت برابط معنويّ واحد هو الموضوع الذي قام عليه النصّ الذي اخترناه؛ وهو القراءة الملحونة للآية الكريمة، إذ يمثل المحور الذي دارت عليه رواية النصّ بمجموع بنياته الصغرى.

كما أسهم أيضا في بناء وحدة النصّ الدلاليّة؛ لكونه مصدر مجموع الدلالات المتناثرة في النصّ، ومن ثمّ فهو الجامع لهذه الدلالات، بالدلالة التي تمثل معنى النصّ وتشير إلى موضوعه.

النصّ –كما رأينا – يمثل وحدة دلاليّة– وهو ما اشرنا إليه في أكثر من موضع من تحليلنا له–، والباعث وراء هذه الوحدة الدلاليّة هو مجموع الوسائل الاتّساقيّة التي حاولنا بيانها وإبرازها في النصّ؛ فلكلّ وسيلة منها دور في إيجاد التماسك والاتّساق بين مفردات النصّ وجمله، وهذه الوسائل هي التي جعلت من هذه المفردات والجمل أن تكون نصّا، مترابطا يحيل بعضه على بعض.

الخاتمة

الخاتمــــــة

في ختام ما قدّمنا نرى لابدّ من ذكر ما مر به البحث من مراحل وبعض ما توصلنا إليه؛ فقد حاول البحث أن يقدّم جانبا من الدرس اللغويّ المعاصر . وهو الجانب الذي تناول النصّ، متجاوزاً حدود الجملة المفردة، مبرزاً العلاقات التي تربط مجاميع الجمل في النصّ الواحد .

تعرّض البحث لمفهوم من المفاهيم التي قدّمت في هذا الحقل من الدراسات اللغويَة، ألا وهو مفهوم (الاتّساق)، ذلك المفهوم الدلاليّ الذي يجعل من الجمل المكونة للنصّ متماسكة يحيل بعضها إلى بعض وتغدو في معناها كالجملة الواحدة .

بدءاً حاول البحث أن يقترب من مفهوم النصّ ومفهوم الاتّساق، وبيان معنى هذين المصطلحين –في التراث اللغويّ العربيّ–؛المعنى اللغويّ والمعنى الاصطلاحيّ، في محاولة لإيجاد السمات المتقاربة بين المفهوم المعاصر والمفهوم التراثيّ لهاتين المفردتين .

وحاول البحث أن يجد تقارباً بين مفهوم الاتّساق ودور وسائله في ترابط النصّ، وما قدمه العلماء العرب –النحويون منهم على وجه الخصوص– في إشاراتهم إلى الروابط بين الكلام، ودور الأدوات الرابطة بين أجزائه في ربط المعنى فضلاً عن ربط المبنى .

وجد البحث أنَّ الجملة العربية عند النحاة يمكن أن تعدُّ نصّاً لما تحويه من معنى تام يؤهلها لبلوغ ذلك . وهو –كما رأينا– شرط النحويين في الجملة .

كما وجد البحث أنَّ لعلاقة الإسناد بوصفها علاقة معنويَّة تربط أجزاء الكلام، من الممكن عدَّها إحدى وسائل الاتّساق في النصّ، فأهمية هذه العلاقة المعنويَّة تكمن في أنَّ الكلام يبنى عليها ولا يستغنى عنها .

كما عدّ البحث موضوعي (الحال والشرط والجزاء) من وسائل الاتّساق، لما يحويان من العلاقات الرابطة بين جزئيهما –أي بين الحال وصاحب الحال، وبين جملة الشرط، وجملة الجزاء .

كما أشار البحث إلى علاقة معنويّة أخرى، ذكرها علماء التفسير و من كتب منهم في علوم القرآن خاصّة؛ وهي المناسبة بين سور القرآن الكريم وآياته، وهي مما لم يشر إلى مثيلتها النصّيّون في وسائلهم الاتّساقية .

من ثمّ حاول البحث تطبيق مفهوم الاتّساق على نصّ عربيّ، ووجد أنّ النصّ العربيّ يمتلك وسائله الاتّساقيّة التي لا تختلف عنها في غيره من النصوص في اللغات الأخرى، وبفضل هذه الوسائل تحقّقت الوحدة الدلاليّة للنصّ، وجمعت بين جمله الكثيرة بخاصيّة الترابط التي تمتلكها أدوات هذه الوسائل .

المصَادِرُ

و

المرَاجّعُ

المصادر والمراجع باللغة العربية:

١ . القرآن الكريم

٢ . ابن الأنباريّ (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمَّد بن أبي سعيد)،

– أسرار العربية؛ تحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي؛ دمشق؛ د . ط، د . ت .

٣ . ابن بابشاذ (أبو الحسن طاهر بن أحمد)؛

– شرح المقدمة النحوية؛ تحقيق الدكتور محمد أبو الفتوح شريف؛ الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية، د . ط، ١٩٧٨م .

٤ . ابن جنيّ (أبو الفتح عثمان)؛

– الخصائص؛ تحقيق محمد علي النجار؛ دار الهدى للطباعة والنشر؛ بيروت – لبنان؛ د . ط؛ د . ت .

٥ . ابن الجوزيّ (ابو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمَّد الجوزيّ القرشيّ)؛

– زاد المسير في علم التفسير؛ تحقيق محمد بن عبد الرحمن عبد الله؛ دار الفكر؛ بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م.

٦ . ابن السرّاج (ابو بكر محمَّد بن سهل)؛

– الأصول في النحو؛ تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي؛ مؤسسة الرسالة؛ بيروت؛ ط/٢، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٧ . ابن السيّد البطليوسيّ (أبو محمَّد عبد الله بن محمَّد)؛

– الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل؛ تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي؛ دار الرشيد للنشر؛ بغداد، ١٩٨٠م.

٨ . **ابن مالك (جمال الدين محمَّد بن عبد الله الطائي الجيانيّ الأندلسيّ)؛**

– شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ؛ تحقيق محمَّد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م .

٩ . **ابن منظور (جمال الدين محمَّد بن مكرم)؛**

– لسان العرب؛ دار صادر؛ د ط؛ بيروت ١٩٦٨؛ مادة (ن ص ص) .

١٠ . **ابن هشام (أبو محمَّد عبد الله جمال الدين الأنصاريّ)؛**

–أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؛ تحقيق عبد المتعال الصعيدي؛ دار العلوم الحديثة؛ بيروت –لبنان؛ د .ط. ١٩٨٢م .

–شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب؛ تحقيق حنا الفاخوري؛ دار الجيل؛ بيروت؛ ط١؛ ١٩٨٨م .

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب؛ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد؛ مطبعة المدني، القاهرة، د .ط؛ د .ت .

١١ . **ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي)؛**

– شرح المفصَّل؛ عالم الكتب؛ بيروت، د .ط، د .ت .

١٢ . **أبو زيد (نصر حامد)؛**

– النصّ السلطة الحقيقية؛ المركز الثقافي العربي؛ ط١؛ الدار البيضاء، ١٩٩٥م .

١٣ . **الأزهريّ (ابو منصور محمَّد بن أحمد)،**

–تهذيب اللغة، إعداد وإشراف محمَّد عوض مرعب وآخرين، دار إحياء التراث العربي، ط١، بيروت، ٢٠٠١ .

١٤ . **الأشمونيّ (نور الدين علي بن محمَّد)؛**

– شرح الأشمونيّ؛ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة؛ مصر ، ١٩٥٥م .

١٥ . **بارت (رولان)؛**

–علم النصّ، ضمن كتاب آفاق التناصية، المفهوم والمنظور؛ ترجمة د . محمد خير البقاعي: سلسلة دراسات أدبية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د . ط، ١٩٩٨ .

١٦ . **باي (ماريو)؛**

– أسس علم اللغة؛ ترجمة د . أحمد مختار عمر؛ منشورات جامعة طرابلس، ليبيا ، د . ط؛ ١٩٧٣ .

١٧ . **براون (ج،ب) وجيول؛**

– تحليل الخطاب، ترجمة د . محمَّد لطفي الزليطني، و د . منير التريكي، مطابع جامعة الملك سعود، دط، الرياض،١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

١٨ . **التهانويّ (محمَّد علي)؛**

– موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم؛ تقديم د . رفيق العجم وآخرين؛ مكتبة لبنان الناشرون، ط١؛ بيروت؛ ١٩٩٦ .

١٩ . **ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى) ؛**

–مجالس ثعلب؛ تحقيق عبد السلام محمد هارون؛ دار المعارف؛ د ط؛ مصر ١٩٦٩ .

٢٠ . **الجرجانيّ (عبد القاهر)؛**

– دلائل الاعجاز؛ تحقيق محمود محمد شاكر؛ مكتبة الخانجي بالاشتراك مع الهيئة المصرية العامة للكتاب؛ طبعة خاصة لمكتبة الأسرة؛ القاهرة؛ ٢٠٠٠م .

٢١ . **الجرجانيّ (علي بن محمَّد بن علي)؛**

– التعريفات؛ تحقيق د . إبراهيم الأبياري؛ دار الكتاب العربي؛ ط١؛ بيروت؛ ١٩٨٥ .

٢٢ . **جومسكي (نعوم)؛**

– جوانب من نظرية للنحو؛ ترجمة مرتضى جواد باقر، جامعة البصرة؛ د ط، د ت .

٢٣ . **حسّان (د . تمّام)؛**

-الأصول دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب؛ دار الشؤون الثقافية العامة؛ بغداد؛ د . ط؛١٩٨٨ .

- البيان في روائع القرآن؛ عالم الكتب؛ القاهرة؛ ط٢؛٢٠٠٠م .

- اللغة العربية معناها ومبناها ؛ الهيئة المصرية العامة للكتاب؛ د . ط، ١٩٧٣ .

- مناهج البحث في اللغة؛ دار الثقافة؛ الدار البيضاء؛ط٢؛١٩٧٤ .

٢٤ . **حساني (أحمد)؛**

- مباحث في اللسانيات؛ ديوان المطبوعات الجامعية؛ الجزائر؛ د . ط؛ ١٩٩٣م .

٢٥ . **خرما (د . نايف)؛**

- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة؛ سلسلة عالم المعرفة؛ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب؛ الكويت؛ ط٢؛ ١٩٧٩ .

٢٦ . **الخطابي (د . محمّد)؛**

-لسانيات النصّ، مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، ط١، بيروت، ١٩٩١م .

٢٧ . **دي بوجراند (روبرت)؛**

- النص والخطاب والإجراء؛ ترجمة د . تمّام حسّان؛ عالم الكتب، ط١، القاهرة، ١٩٩٨ .

٢٨ . **دي سوسير (فرديناند)؛**

- محاضرات في علم اللغة العام؛ ترجمة يوئيل يوسف عزيز؛ مطابع دار الكتب للطباعة والنشر؛ جامعة الموصل؛ ط٢؛ ١٩٨٨م .

٢٩ . **الرضيّ الاستراباذيّ (رضي الدين محمَّد بن الحسن)؛**

- شرح الرضيّ على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر؛ جامعة قار يونس؛ ١٩٧٨م .

٣٠ . روبنز (ر. هـ) ؛

- موجز تاريخ علم اللغة في الغرب؛ ترجمة د . احمد عوض؛ سلسلة عالم المعرفة؛ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب؛ الكويت؛ رجب ١٤١٨هـ-ت٢/ ١٩٩٧ .

٣١ . ريكور (بول) :

- من النصّ إلى الفعل؛ ترجمة محمَّد برادة وحسَّان بورقية، مؤسسة عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط١، القاهرة، ٢٠٠١ .

٣٢ . الزجاجيّ (ابو القاسم ت٣٣٧هـ) ؛

- أخبار أبي القاسم الزجاجي؛ تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة كتب التراث (٩٥)؛ .

٣٣ . الزركشيّ (بدر الدين محمود بن عبد الله) ؛

- البرهان في علوم القرآن؛ تحقيق محمود أبو الفضل إبراهيم؛ دار المعرفة، بيروت - لبنان؛ د . ط، ١٩٧٢ .

٣٤ . الزمخشريّ (أبو القاسم محمود بن عمر) ؛

- أساس البلاغة؛ دار ومطابع الشعب؛ د ط؛ القاهرة ١٩٦٠ .

٣٥ . الزناد (الأزهر) ؛

- نسيج النصّ، بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً؛ المركز الثقافي العربي؛ ط١؛ بيروت، ١٩٩٣ .

٣٦ . سامسون (جفري)،

- مدارس اللسانيات التسابق والتطور؛ ترجمة د . محمَّد زياد كبة؛ منشورات جامعة الملك سعود؛ الرياض؛ د . ط؛ ١٤١٧هـ .

٣٧ . **السليليّ (أبو عبد الله محمَّد بن عيسى)؛**

– شفاء العليل في إيضاح التسهيل؛ تحقيق الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي؛ المكتبة الفيصلية؛ مكة المكرمة؛ ط/١؛ ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٣٨ . **سيبويه (ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)؛**

– الكتاب؛ تحقيق عبد السلام محمد هارون؛ دار الكتاب العربي – القاهرة، د . ط، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٨م.

٣٩ . **السيوطيّ (أبو الفضل عبد الرحمن الحافظ جلال الدين)؛**

–الإتقان في علوم القرآن؛ تحقيق طه عبد الرؤوف سعد؛ المكتبة التوفيقية؛ القاهرة – مصر؛ د . ط؛ د . ت .

– تناسق الدرر في تناسب السور، تحقيق عبد الله محمد درويش؛ دار الكتاب العربي؛ سوريا؛ ط١؛ ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م.

٤٠ . **الشافعيّ (محمَّد بن إدريس)؛**

– الرسالة، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر؛المكتبة العلمية؛ د . ط؛ د ت .

٤١ . **الطبريّ (أبو جعفر محمَّد بن جرير)؛**

– جامع البيان في تأويل القرآن؛ضبط وتخريج صدقي جميل العطار؛ دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥هـ .

٤٢ . **عبد العزيز (الدكتور محمَّد حسن)؛**

– مدخل إلى علم اللغة؛ دار النمر للطباعة؛ القاهرة؛ د . ط؛ ١٩٨٤ .

٤٣ . **العزاويّ (نعمة رحيم)؛**

– مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة؛ منشورات المجمع العلمي؛ بغداد؛ د . ط؛ ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٤٤ . **الغزاليّ (أبو حامد محمَّد بن محمَّد)؛**

– المستصفى من علم الأصول؛ دار احياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي؛ ط٣؛ بيروت؛ ١٩٩٣ .

٤٥ . **فان دايك (تون أ)؛**

– النصّ والسياق؛ ترجمة عبد القادر قنيني؛ أفريقيا الشرق، د ط، الدار البيضاء؛ ٢٠٠٠م .

٤٦ . **الفراهيدي (الخليل بن أحمد)؛**

– كتاب العين، تحقيق د . مهدي المخزومي و د . إبراهيم السامرائي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٤، مادة (ن ص ص) .

٤٧ . **الفقي (د . صبحي إبراهيم)؛**

– علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع؛ ط١، القاهرة، ٢٠٠٠م .

٤٨ . **الكفويّ (أبو البقاء أيوب ابن موسى)؛**

– الكليات؛ إعداد د . عدنان درويش و محمد المصري؛ مؤسسة الرسالة ناشرون؛ ط٢؛ بيروت ١٩٩٨ .

٤٩ . **لاينز (جون)؛**

– اللغة والمعنى والسياق؛ ترجمة د . عباس صادق الوهاب، مراجعة د . يوئيل عزيز، دار الشؤون الثقافية، ط١، بغداد، ١٩٨٧ .

٥٠ . **المبرّد (أبو العباس محمَّد بن يزيد)؛**

– المقتضب، تحقيق محمَّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د . ط، د . ت .

٥١ . **مفتاح (د . محمَّد)؛**

– المفاهيم معالم؛ المركز الثقافي العربي؛ ط١، الدار البيضاء؛ ١٩٩٩ .

٥٢ . **مكدونيل (ديان)؛**

– مقدّمة في نظريات الخطاب، ترجمة د . عز الدين إسماعيل؛ المكتبة الأكاديمية، ط١، القاهرة، ٢٠٠١ .

٥٣ . مونين (جورج)؛

- تاريخ علم اللغة حتى القرن العشرين؛ ترجمة د . بدر الدين القاسم؛ مطبعة جامعة دمشق؛د . ط . ؛١٣٩٢هـ-١٩٧٢م .

- تاريخ علم اللغة في القرن العشرين؛ ترجمة نجيب غزّاوي؛ منشورات وزارة التعليم العالي؛ دمشق؛ د . ط؛ ١٩٨٢ .

٥٤ . ميلكافيتش؛

- اتجاهات البحث اللساني ؛ترجمة د . سعد عبد العزيز مصلوح و د .وفاء كامل فايد ؛ المجلس الأعلى للثقافة والفنون؛ المشروع القومي للترجمة؛د . ط؛د . ت .

٥٥ . هاينه من (فولفانج) وديتر فيهفيجر؛

- مدخل إلى علم اللغة النصّيّ؛ ترجمة د . فالح بن شبيب العجمي؛ مطابع جامعة الملك سعود؛ ط١؛ الرياض؛١٤١٩هـ- ١٩٩٩م .

٥٦- يعقوب (أميل بديع)؛

المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية؛دار الكتب العلمية؛بيروت - لبنان؛ط٢؛١٤٢٠هـ-١٩٩٩م .

-المصادر باللغة الإنكليزية:

٥٧. **Crystal (David);**

- A Dictionary of Linguistics and phonetics; Black well published; (٣rd ed); London ١٩٩١; S.V Text.

٥٨. **Haliday, M. A. K;**

- Dimension of Discourse Analysis; in Van Dijk; Hand book of Discourse Analysis, Academic press, London; ١٩٨٥.

٥٩. **Halliday (M.A.K.) and Ruqaya Hassan;**

- Cohesion in English; Long man; ١st pub; New York; ١٩٧٦.

-Language, Context and Text: Aspects of language in Social- Semiotic Perspective; Gee long, Deakin University Press; ١٩٨٥ .

٦٠- **Hartman, R.R. K and F. C. stork;**

- Dictionary of Language and linguistics; Applied Science published; London; ١٩٧٢.

٦١. **Van Dijk (T.A);**

-Same Aspect of Text Grammars; The Hague, Mouton; ١٩٧٢.

-الدوريات و الرسائل:

٦٢ . بحيري (سعيد حسن)؛

-اتجاهات معاصرة في تحليل النصّ؛ مجلة علامات في النقد؛ إصدار النادي الثقافي؛ جدة؛ ج٨ /م ١٠٣ديسمبر ٢٠٠٠م.

٦٣ . شميدت (س.ج)؛

– دراسة علمية للسردية الأدبية، نظرية وتطبيق، ترجمة قسم الترجمة في مركز الإنماء القومي؛ مجلة العرب والفكر العالمي، مركز الإنماء القومي،العدد التاسع؛ شتاء ١٩٩٠ .

٦٤ .صالح (رشيد الحاج)؛

– التحليل اللغوي ونظرية المعنى عند فتجنشتاين؛ عالم الفكر؛ المجلس الوطني اثقافة والفنون والآداب؛ الكويت؛ العدد/٤؛م/٢٩؛ابريل– يونيو ٢٠٠١م .

٦٥ . صنكور (صفاء)؛

– تحليل الخطاب في الدراسات الإعلامية، دراسة في الأسس النظرية؛ رسالة ماجستير مطبوعة على الآلة الكاتبة؛ جامعة بغداد، ١٩٩٦م.

٦٦ .العبد (محمد)؛

– حبك النص، منظورات من التراث العربي؛ مجلة فصول؛ العدد/٥٩، ربيع ٢٠٠٢ .

٦٧ . فان دايك (تون أ)؛

– النص: بناؤه ووظائفه مقدمة أولية لعلم النص؛ ترجمة جورج أبي صالح؛ مجلة العرب والفكر العالمي؛ مركز الإنماء القومي، العدد الخامس، شتاء ١٩٨٩ .

٦٨ . كولتهارد (مالكولم)؛

– مدخل إلى تحليل الخطاب؛ ترجمة غيداء علي محمَّد؛ بحث دبلوم عالي في الترجمة، مطبوع على الآلة الكاتبة؛ جامعة بغداد؛ ٢٠٠١ .

٦٩. Al-Algawi (Bayda’ A. L.):

- Rendition of Syntactic Cohesion: Application of text linguistics on translation; A thesis of Master; Submitted to the council of the college of Arts of the Al-Mustansiriya University). ١٩٩٦.

ملخّص

شهد العصر الحديث تطورات علمية كبيرة وقفزات سريعة في مجالات العلوم كافة، حتى بات تتبع هذه التطورات أمراً عسيراً، على متتبع، أو محاول مقتف، إذ أخذت تنعكس آثار تطورات بعض العلوم على بعض .

وعلم اللغة بوصفه علماً من العلوم النظرية شهد هو الآخر تطوراتٍ كثيرةً وكبيرةً غيّرت اتجاهات الدرس والدارسين على حد سواء، وانعكست تأثيرات العلوم الأخرى عليه، فظهرت التيارات والمذاهب والنظريات –على مدى أكثر من قرنين من الزمن–، منها ما قد تأثر بالبحث التاريخي، ومنها ما تأثر بالعلوم الطبيعية، والأخرى تأثرت بالعلوم الإنسانية –كعلم النفس وعلم الاجتماع–، وغيرها تأثرت بالتطورات التكنولوجية –ولاسيما في مجال الحاسوب– محاولة إيجاد لغة تتعامل مع هذه التطورات وتتعايش معها، لا أن تظلّ جامدة في معزل عنها .

ويأتي بحثنا هذا محاولة منّا مواكبة تطورات علم اللغة الحديث والمعاصر، والولوج في هذه التطورات للتعرّف عليها، وتطبيق ما يتناسب منها مع لغتنا العربية .

لذا اخترنا أن ندرس جانبا من التطور الأخير الذي اكتنف الدرس اللغوي المعاصر، ونعني به علم اللغة النصّيّ –أو ما يسمى بـ (لسانيات النصّ)– الذي يتناول دراسة ما وراء الجملة أي النص بوصفه الوحدة الأشمل في الكلام، ويحتوي في تضاعيفه على مجموع الجمل المكونة له . وموضوعنا الذي اخترناه هو (الاتساق) الذي قدّمه مؤلفان هما (هاليداي، ورقية حسن) عُرِفا منذ نهاية الستينيات بالتوجه نحو دراسة النصّ، لإظهاره وحدة أمثل تستحق الدراسة اللغوية، غير مكتفين بالوقوف عند حدود الجملة .

ولابد من الإشارة هنا إلى أن كلَّ المشتغلين في مجالات علم اللغة النصّي لا يقدّمون هذا النوع من الدرس بديلا عن نحو الجملة، فالجملة هي الجزء المكوّن والأساس في بناء النصّ، والحفاظ على تراكيبها النحوية جزء من الحفاظ على بناء النصّ سليما .

وقد جاء بحثنا على أربعة فصول قدمنا لهن بتمهيد تناولنا فيه أهمَّ مظاهر التطور اللغوي في العصر الحديث وبإشارات سريعة لأبرز الانتقالات التي حدثت في هذا العلم وصولا إلى الدراسات اللغوية المتعلقة بالنصّ موضوع البحث .

أما الفصل الأول منه فقد تعرضنا فيه لبعض مصطلحات علم اللغة النصّيّ، محاولين التعرّف على معنى هذه المصطلحات –ولاسيما النصّ– في الموروث اللغويّ العربيّ، لغة واصطلاحا . كما تناولنا فيه بعض تعريفات مفهوم الاتّساق عند علماء الغرب المعاصرين، وكذلك نظرتهم للفروق بين الجملة والنصّ .

والفصل الثاني جاء عرضا لكتاب (هاليداي ورقية حسن) الموسوم (الاتّساق في الإنكليزية) للتعرف على حدّ هذا المفهوم لديهم، وكذلك لعرض وسائل الاتّساق التي صنفاها في كتابهم . مع تقديم بعض أمثلتهم التي وردت في الكتاب .

في الفصل الثالث قدَّمنا ما يمكن أن نعدَّه جذورا لهذا المفهوم في النحو العربي، وذلك بتقديمنا لآراء بعض علماء النحو الذين أشاروا في كتبهم – لما يمكن عدَّه وسائل اتّساق –لأهمية بعض الأدوات في ترابط أجزاء الكلام، أو الترابط بين الجمل .

فرأينا في أهمية المسند والمسند إليه في الكلام ما يمكن أن يعدَّ وسيلة اتّساقيّة، وكذلك في أهمية الضّمير واسم الإشارة والعطف وغيرها ممّا تناولناه في هذا الفصل . مبرزين آراء العلماء العرب في دور هذه الأدوات في تماسك الكلام واتّساقه . مررنا في ختام الفصل على مفهوم المناسبة بين سور القرآن الكريم وآياته الذي قدَّمه بعض المفسرين في محاولة للتعرف على أهميته في تماسك سور القرآن وآياته .

أما الفصل الرابع فقد جاء تطبيقا لهذا المفهوم (الاتّساق) على نصّ تراثيّ عربيّ، وعلى الرغم من صغر حجم النصّ إلا أنه استطاع أن يمدّنا بالوسائل الاتّساقيّة الموجودة فيه، وقد قمنا بتناولها، مُبَيِّنين إحالاتها وما تشير إليه في النص، ودورها في ترابط أجزائه وجعله كلا موحدا تكتنفه وحدة المعنى التي إنّما وجدت بفضل هذه الوسائل ودورها الذي أدته .

وجعلنا للبحث خاتمة ذكرنا فيها أهمَّ مراحل البحث وأبرز ما تناولناه فيه، وبعض النتائج التي وجدناها أو توصلنا إليها .